

كتاب الحارة



كشف الأقنعة  
عن نظريات  
التنمية الاقتصادية

د. جلال أمين



كتاب

الملاك

سلسلة شهرية تصدر عن

دار الهلال

الإصدار الأول يونيو ١٩٥١

رئيس مجلس الإدارة **مكرم محمد أحمد**

رئيس التحرير **مصطفى نبيل**

مدير التحرير **عادل عبد الصمد**

دار الهلال ١٦٠ ش محمد عز العرب

ت : ٣٦٢٥٤٥٠٠ سبعة خطوط

فاكس : 3625469 - FAX

العدد ٦١٤ ذو القعدة - فبراير ٢٠٠٢

No - 614 - Feb - 2002

مركز

الادارة

أسعار بيع العدد فئة ٥٠٠ قرش

سوريا ١٢٥٠ ليرة - لبنان ٥٠٠٠ ليرة - الأردن ٢ دينار - الكويت  
١٠٥ دينار - السعودية ١٥ ريال - البحرين ١٠٥ دينار - قطر  
١٥ ريال - دبي / أبوظبي ١٥ درهم - سلطنة عمان ١٠٥ ريال -  
المغرب ٣٥ درهم - فلسطين ٢٠٥ دولار - سويسرا ٥ فرنكات

عنوان البريد الإلكتروني : [darhilaal@idsc.gov.eg](mailto:darhilaal@idsc.gov.eg)

**كشف الأقنعة**

**عن نظريات التنمية الاقتصادية**

**الدكتور جلال أمين**

دار الهلال

---

الغلاف للفنان  
محمد أبو طالب

---

## مقدمة

تروى هذه القصة الطريفة عن استاذة الاقتصاد البريطانية الشهيرة جون روبنسون (Joan Robinson) ، وهي أن زميلا لها في نفس جامعتها (جامعة كامبردج) ، وهو أستاذ للرياضيات ، قال لها باندماش شديد :

« لقد لاحظت على أسئلة الامتحانات التي تضعونها لطلبة الاقتصاد أنها لا تكاد تتغير بين عام وآخر ، بل لعلها هي نفس الأسئلة تكررونها عاما بعد عام ، بينما نحن الرياضيين لابد أن نغير الأسئلة باستمرار حتى لا يكون من الممكن للطلاب النجاح في الامتحان بمجرد حفظ أجابات الأسئلة الماضية . فكيف تستطيعون ، أنتم الاقتصاديين ، أن تميزوا بين الطلاب النجيب وغير النجيب ، وأسئلتكم ثابتة لا تتغير ؟ » أجابته الاستاذة روبنسون ضاحكة :

« صحيح أننا لا نغير الأسئلة من عام لآخر ، وذلك لسبب بسيط جداً ، وهو أننا نغير الأجوبة ! » .

كانت الأستاذة الكبيرة تشير بالطبع ، وبشيء من السخرية بلا شك ، إلى أن الاقتصاديين يغيرون رأيهم باستمرار في القضايا الاقتصادية ، سواء فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية الواجبة الاتباع ، أو حتى فيما يتعلق بالنظرية الاقتصادية نفسها . فهم مرة ينادون بتدخل الدولة في الاقتصاد ومرة يطالبونها بعدم التدخل . مرة يحبذون توازن الموازنة العامة ومرة يفضلون عدم توازنها ، ولكن حتى فيما يتعلق بمسألة أساسية من مسائل النظرية الاقتصادية ، مثل مسألة العوامل المحددة للثمن ، تجدهم مرة يقولون إن ثمن السلعة يتحدد طبقاً لما بذل فيها من عمل ، ومرة يقولون إنه يتحدد طبقاً لما تجلبه السلعة من منفعة ، ومرة ثالثة يقولون : « هل يتحدد ثمن السلعة بالعرض والطلب » . لا عجب أن قال الاقتصادي الإنجليزي المعروف جون مينارد كينز (J.M. Keynes) إنك إذا طلبت من ستة من الاقتصاديين أن يخبروك برأيهم في قضية ما ، حصلت منهم على سبعة آراء ! » .

إن هذا التعدد فى الآراء ، والتغيير المستمر من جانب الاقتصاديين لما يقدمونه من اجابات ، يستحقان بلا شك ما صدر من الأستاذة جون روينسون من سخرية ، فعلماء الطبيعة والكيمياء مثلا ، ناهيك عن المشتغلين بالرياضيات ، لا يقدمون لنا إجابات مختلفة على نفس السؤال ، كلما مضى عصر وجاء عصر جديد . إنهم قد يزيدون إجاباتهم دقة أو شمولاً ، ولكنهم نادراً ما يغيرون إجاباتهم من أساسها من عصر إلى عصر .

لقد أشرت حالاً إلى تغير إجابة الاقتصاديين على السؤال : ما الذى يحدد الثمن ؟ ، من القول بأن الذى يحدد ثمن السلعة هي كمية العمل المبذول فى إنتاجها ، إلى القول بأنه كمية المنفعة التى تجلبها لمشتريها ، إلى القول بأنه يتحدد بالعرض والطلب ؛ ولكن حتى هذه الاجابة الأخيرة ( العرض والطلب ) ، التى تميل اليوم إلى اعتبارها الاجابة النهائية والقول الفصل الذى لا شك فى صحته ، حتى هذه الاجابة كان الماركسيون حتى وقت قريب (ولازال بعضهم) يرفضونها ويفضلون عليها نظرية ماركس التى ترد الثمن إلى العمل. بل إنى لا أستغرب أبداً أن تحل محل نظرية العرض والطلب السائدة الآن ، نظرية أخرى فى المستقبل ، تقلل بكثير من أهمية

الطلب وتؤكد على قدرة المنتج أو البائع على فرض ما يراه من  
أثمان ، وذلك عندما يتحول المستهلكون ، أكثر حتى مما نراه الآن ،  
إلى عجيبة طيعة في يدى المنتجين والبائعين يفعلون بهم ما يشاؤون.  
فحينئذ سيظهر جليا أن «الطلب» نفسه أصبح من العوامل التى  
تحددها إرادة المنتج والبائع ، وبهذا يفقد الطلب كثيرا من استقلاله  
كعنصر من عناصر تحديد الأثمان . والأمر هنا قد يصبح شبيها  
بما كان عليه الحال فى ظل الدولة الشمولية التى تتخذ كل القرارات  
الاقتصادية المهمة ، فهى التى تحدد ما هى السلع المنتجة ،  
وكمياتها وتوزيعها ، ومن ثم فهى التى تحدد العرض وهى التى  
تحدد الطلب . ومن ثم يصبح القول ، فى ظل مثل هذه الدولة ، بأن  
الأسعار يحددها العرض والطلب ، أقل دقة من القول بأن الأسعار  
تحددها الدولة . قد نعود إلى مثل هذه الحالة فى المستقبل ، ولكن  
بدلا من أن يكون محدد الأثمان هو الدولة ، يصبح هو الشركات  
العملاقة متعددة الجنسيات .

نعم لا شك أن إجابات الاقتصاديين دائمة التغير ، ولكن هذا  
ليس كل الحقيقة ، بل الحقيقة هى أن الاقتصاديين يغيرون  
إجاباتهم ويغيرون أسئلتهم أيضا . وهذا الشق الثانى من الحقيقة لا

يقل أهمية عن شقها الأول . خذ مثلاً هذا السؤال نفسه عن العوامل التي تحدد ثمن السلعة ، ألا يدعو إلى الاستغراب أن أكثر من ألف سنة من الفكر الإنساني مرت دون أن يهتم أحد من المفكرين بأن يسأل هذا السؤال ؟ فالمفكرون اليونانيون العظام ، رغم اهتمامهم بمختلف قضايا الفكر الإنساني ، بل وبعض المسائل ذات الصلة بالاقتصاد أيضاً ، لم يبدوا أى اهتمام بالسؤال عن العوامل المحددة للثمن . وقل مثل هذا عن مفكرى الرومان ومفكرى العصور الوسطى . كان هؤلاء جميعاً ، من أفلاطون فى القرن الرابع قبل الميلاد ، حتى سانت توماس الأكويني فى القرن الثالث عشر بعد الميلاد (أى لمدة سبعة عشر قرناً ) إذا تكلموا فى أى شيء له علاقة بالاقتصاد حولوا القضية على الفور إلى قضية أخلاقية : هل يجوز هذا الأمر أو لا يجوز ؟ هل اقتضاء فائدة على القروض أمر أخلاقى أم غير أخلاقى ؟ متى يكون الأجر عادلاً أو غير عادل ؟ .. وهكذا . وعندما جاء بعد ذلك الكتّاب المعروفون باسم «التجارين» ، ابتداء من القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر ، وكتبوا فى مسائل اقتصادية ، لم ينشغلوا ، هم أيضاً ، بهذه القضية ، قضية تحديد الأثمان ، بل لم يثيروها

إطلاقاً ، وإنما كان السؤال الذي شغلهم هو : كيف تزيد النولة بما تملكه من ذهب وفضة ؟ .

ثم في منتصف القرن الثامن عشر ظهرت في فرنسا مدرسة في علم الاقتصاد اسمها (مدرسة الطبيعيين) ، ولكن أصحابها أيضاً لم يسألوا أنفسهم : ما الذي يحدد أثمان السلع ؟ بل أثاروا السؤال : ما هو المصدر الأساسي للثروة ، والذي يمكن أن يرد إليه ما تنتجه النولة من سلع ؟ وكيف يجري تداول هذه السلع من طبقة اجتماعية إلى أخرى ؟

وهكذا يمكن أن نذكر أمثلة عديدة على تغيير الاقتصاديين لأسئلتهم من عصر إلى عصر ، فالاقتصاديون التقليديون الانجليز ، منذ ظهر كتاب آدم سميث في ١٧٧٦ وحتى حوالي سنة ١٨٧٠ ، كان أهم ما يشغلهم هو السؤال عن عوامل زيادة ثروة الأمم ، وعما يمكن أن يضع حدا لهذه الزيادة (وهو ما نسميه الآن عوامل النمو الاقتصادي) . ولكن الاقتصاديين التاليين لهم ( من ١٨٧٠ إلى ١٩٣٦ ) لم يعتبروا هذا السؤال مهماً ، إذ اعتبروا النمو الاقتصادي واستمراره بمعدل سريع ، من قبيل المسلمات ، ومن ثم لا يجوز القلق بشأنه . وعندما كتب كينز كتابه الشهير في ١٩٣٦ ، كان

السؤال الذى يقلقه يتطرق بالعوامل التى تحدد مستوى العمالة الكاملة ، بسبب شيوع البطالة وقتها ، أما السؤال عن عوامل تحديد الثمن فقد أهمله كينز تماماً ولم يعتبره جديراً باهتمامه ، بل لقد قالت عنه تلميذته جون رويكسون إنه لم ير داعياً لانقياق العشرين دقيقة من وقته التى كانت تلزمه لكي يفهم نظرية الثمن حق الفهم ويتخذ موقفاً منها ! فلما جاء عصر التضخم الجامح فى السبعينات ، حول الاقتصاديون اهتمامهم من السؤال عن العوامل المحددة لحجم العمالة والبطالة ، إلى السؤال عن أسباب التضخم والطرق المثلى لمعالجته .

\*\*\*

قد لا يجد القارئ أى شئ غريب فى تغيير الاقتصاديين المستمر لأسئلتهم وإجاباتهم . فكما تغيرت ظروف المجتمع وأحواله ثارت فى الزمن أسئلة جديدة لم يكن يهتم الناس الإجابة عنها قبل ذلك . بل وكما تغيرت ظروف المجتمع وأحواله ، لابد أن تتغير معها ، ليس فقط الأسئلة التى تشغل الأذهان ، بل والإجابات أيضاً . وقد يقول قائل إن من الطبيعى تماماً أن الإجابة التى يقدمها الاقتصادى وتكون صحيحة فى عصر ، قد لا تصح فى عصر آخر ،

يعكس الحال في علم الطبيعة أو الكيمياء ، إذ أن الخصائص  
المادية لظواهر الطبيعية والكيميائية لا تتغير من وقت لآخر أو بين  
بلد وآخر ، أو على الأقل لا تتغير بقدر ما تتغير به الظواهر  
الاقتصادية . فالاقتصادي إذن لا يغير جده ولونه ، كما أنه لا  
يناقض نفسه ، بل هو فقط يقول النظرية المناسبة في الوقت  
المناسب .

وكم كنت أود أن أؤكد هذا القول وأبدي نفس التعاطف مع  
الاقتصاديين ، حتى وهم يغيرون آراءهم بين وقت وآخر . ولكن  
يمنعني من ذلك ما أراه من إصرار الاقتصاديين ، كلما قدموا لنا  
إجابة جديدة ، على الزعم بأنهم يقدمون لنا إجابة صالحة لكل زمان  
ومكان ، وأنهم اكتشفوا خطأ السابقين وهامهم يصححون لهم  
أخطائهم . لقد فعل هذا آدم سميث مؤسس علم الاقتصاد ، في  
القرن الثامن عشر ، مثلما فعله كينز في القرن العشرين . الأول  
قدم نظريته على أنها صالحة لكل العصور ، والثاني سمي كتابه  
الشهير « النظرية العامة » طنا منه بأنها نظرية عامة حقا ، أي  
صالحة لكل زمان ومكان .

ولكن الحقيقة ، فيما يبدو لي ، هي أن على الاقتصاديين أن  
يحاولوا أن يكونوا أكثر تواضعا في المستقبل ، وعليهم ، كما قال

كيتز نفسه في لحظة كان يشعر فيها بتواضع حميد ، أن ينظروا إلى أنفسهم على أنهم يحتلون مركزاً مماثلاً ، لا لمركز عالم الطبيعة أو عالم الكيمياء أو العالم المتخصص في وظائف الأعضاء ، بل مماثلاً لمركز طبيب الأسنان الذي لا تتجاوز إمكانياته القدرة على خلع ضرس فاسد أو على تنظيف ضرس آخر ، وإجراء عملية حشو له ، وهي مهمة تحتاج إلى « حرفي » أكثر مما تحتاج إلى « عالم » ، كما أن متطلباتها لا بد أن تختلف من مريض لآخر .



إذا كان كل هذا مسجماً فيما يتعلق بعلم الاقتصاد بوجه عام ، فهو صحيح أيضاً ، وبوجه خاص ، في ذلك الجزء من الكتابات الاقتصادية التي تتعلق بموضوع « التنمية الاقتصادية والتخلف الاقتصادي » ، فهنا أيضاً ، بل وربما بوضوح أكبر منه في أي جزء آخر من أجزاء علم الاقتصاد ، دأب الاقتصاديون على تغيير أسئلتهم وإجاباتهم ، ليس دائماً بدافع حب الوصول إلى الحقيقة بل كان السبب الأقوى في رأيي ، لهذا التغير المستمر في نظريات النمو والتخلف هو تغير المصالح السائدة وانتقال مصدر القوة الاقتصادية واتخاذ القرارات الحيوية ، من فئات أو مؤسسات اجتماعية إلى فئات أو مؤسسات أخرى .

هذا هو موضوع هذا الكتاب الذى يتتبع التغيرات العريضة التى طرأت على الفكر الاقتصادى فى موضوع التنمية والتخلف عبر القرن الخمسة الماضية ، أى منذ نشأة الفكر الاقتصادى مستقلاً عن غيره من فروع الدراسات الاجتماعية وحتى الآن . وفى الفصل الأول ألقى نظرة سريعة على هذه التغيرات عبر الخمسة قرون بأكملها ، وفى الفصول التالية أتناول بتفصيل أكبر عصراً بعد عصر ، حتى أصل إلى الخمسين سنة الأخيرة التى اشتد فيها الاهتمام بموضوع التنمية بدرجة ملحوظة ، خاصة فيما يتعلق بالتنمية البلاد المسماة « المتخلفة » أو « النامية » أو « الأقل نمواً » ، فيتناول هذه الخمسين سنة بتفصيل أكبر يتفق مع هذا الاهتمام الأكبر ، فأفرد لكل جانب من جوانب نظرية التنمية فصلاً خاصاً .

والذى أرجوه من وراء ذلك أن يتضح للقارئ ، بدرجة أكبر مما كان واضحاً من قبل ، كيف أن كثيراً مما يعتبر « علماً » فى الاقتصاد ، هو أقرب إلى أن يكون تعبيراً عن مذهب أو أيديولوجية .

بعبارة أخرى ، إن كثيراً مما يعتبر نظريات علمية فى موضوع التنمية الاقتصادية ليس إلا « أقنعة » تختفى وراءها الوجوه الحقيقية . هذه الوجوه الحقيقية ليست إلا مصالح خاصة وأهواء

وتحيزات . قد تؤدي بنا هذه المحاولة « لكشف الأقنعة » ، إذا  
نجحت فيها ، إلى أن نلتزم بدرجة أكبر من الحذر ونحن نقرأ أو  
نسمع ما يقوله لنا الاقتصاديون في موضوع التنمية والتخلف ، بل  
وقد نكتسب درجة أكبر من الحرية ونحن نعيد التفكير في هذا  
الموضوع ، فنكتشف حقائق عن التنمية والتخلف لم تكن واضحة لنا  
من قبل .

جلال أمين

القاهرة : ١٨ أكتوبر ٢٠٠١



## الفصل الأول

### نظرة عامة

لقد انقضى الآن ما يزيد قليلا على نصف قرن منذ ظهور ما عرف "باقتصاديات التنمية"، كفرع متميز من فروع علم الاقتصاد ينصب أساساً على ذلك الجزء من العالم المشهور بالعالم الثالث أو المتخلف. إن من الممكن أن يتصور المرء الاقتصاديين في السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانية، وقد اعترتهم الدهشة لدى سماعهم أن موضوع «النمو أو التنمية» يمكن أن يشكل موضوعاً مستقلاً بذاته عن بقية موضوعات علم الاقتصاد، فقد كان مما يبدو بديهياً في نظرهم أن النظرية الاقتصادية، والكتابات الاقتصادية بوجه عام، لابد أن تبحث في الظواهر المتغيرة والثابتة على السواء، (أو الديناميكية والساكنة)، ودراسة ما يسمى

بالنمو الاقتصادي أو التنمية ليست إلا دراسة لبعض الظواهر الاقتصادية أثناء تغيرها ، وليس في هذا على أي حال ما يمكن أن يعتبر جديداً على علم الاقتصاد ، فقد كان التطور الاقتصادي شاغلا من شواغل الاقتصاديين الأساسية منذ البدايات الأولى لعلم الاقتصاد . والعنوان الكامل لكتاب آدم سميث الشهير « بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم » ، يشير إلى هذا الانشغال بما يمكن أن يؤدي إلى النمو أو التنمية لثروة الأمة . وقد استمر هذا الانشغال بقضية النمو يكوّن جزءاً أساسياً من الكتابات التالية للاقتصاديين التقليديين وكذلك من التحليل الماركسي للرأسمالية . ليس هناك من جديد إذن ، فيما حدث في أعقاب ١٩٤٥ ، إلا اعتقاد الاقتصاديين بأن مشكلات ذلك الجزء من العالم المسمى « بالبلاد المتخلفة » تستحق أن تختص بمعالجة مستقلة ، ومن ثم ظهر ما عرف باقتصاديات التنمية "Development Economics" كجزء مستقل بذاته من الكتابات الاقتصادية ، سرعان ما حظى باهتمام واسع في الجامعات وأقسام الاقتصاد في مختلف بلاد العالم ، وكذلك من جانب وكالات الأمم المتحدة والهيئات المانحة للمعونات الاقتصادية .

من الدمش مع ذلك ، واللافت للنظر بشدة ، لمن يلقي بنظرة على ما طرأ على الكتابات في اقتصاديات التنمية ، خلال الخمسين عاماً المنصرمة ، سواء فيما يتعلق بالأسئلة المثارة أو الإجابات التي قدمت على هذه الأسئلة ، إلى أى مدى كانت هذه الكتابات أقرب إلى التعبير عن المصالح والتحيزات السائدة في فترة زمنية معينة ، وتغير بتغير هذه المصالح والتحيزات ، منها إلى المحاولات المتجربة من الغرض ، الوصول خطوة بخطوة إلى معرفة الحقيقة . فسواء تعلقت هذه الكتابات بتقديم تعريفات لمشكلات أو الظواهر التي يجري بحثها ، أو بتحديد الأهداف التي تعتبر جديرة بالسعي لتحقيقها ، أو باقتراح الوسائل التي يظن أنها أكثر الوسائل فعالية لتحقيق هذه الأهداف ، كانت النظريات السائدة في اقتصاديات التنمية تعكس في معظم الأحوال المصالح السائدة وقت ظهورها . إن مثل هذا التغير في المذاهب والنظريات مع تغير المصالح والتحيزات ، يمكن أن يلاحظ أيضاً في كتابات التنمية المبكرة ، طوال الثلاثة أو الأربعة قرون السابقة على ١٩٤٥ ، ولكن يبدو أن الظاهرة قد استفحلت خلال الخمسين عاماً الماضية ، إذ أصبح التغير والتذبذب من موقف لآخر ، ومن نظرية أو سياسة اقتصادية

إلى نقيضها ، يحدثان على فترات أكثر قصراً ، ودرجة يصعب العثور على سابقة لها في تاريخ علم الاقتصاد ، مما يجبره أن يؤثر بعض الشعور بالحرع لدى الاقتصاديين ، نعم ، لقد صادفنا من قبل كثيراً من يشير إلى أن الاقتصاديين يبدون وكأنهم يبذلون جهداً في تقديم التبريرات النظرية لسياسات تخدم أغراضاً ومصالح معينة ، أكبر مما يبذلون من جهد في البحث المتجرد من أي غرض ، ولكن يبدو لنا أن من الصعب أن نعثر على أمثلة لتأييد هذا الرأي أكثر وضوحاً وقوة مما نجده لدى استعراض تطور ما كتب في « اقتصاديات التنمية » خلال الخمسين عاماً المنصرمة . ولكن فلنلق نظرة سريعة على ما كان يحدث حتى قبل نصف القرن الأخير .

\*\*\*

لم يكن في الكتابات الاقتصادية في ذلك العصر المعروف في تاريخ الفكر الاقتصادي بعصر التجاريين (Mercantilists) الذي ساد بالتقريب من سنة ١٥٠٠ وسنة ١٧٥٠ ، ما يمكن أن يعتبر «نظرية» في التنمية ، بالمعنى الدقيق . ولكن هؤلاء «التجارين» كانوا على ثقة تامة بأن على الدولة أن تلعب دوراً مهماً

في الاقتصاد القومي لدفع عجلة التنمية ، كما كانوا على ثقة بأن كلما زاد حجم الصادرات كلما زادت ثروة الأمة . كان ذلك العصر عصر تنافس حاد بين الدول الأوروبية الناشئة ، وكانت الحاجة ماسة بالفعل لحكومة قوية من أجل إقامة مشروعات البنية الأساسية للاقتصاد القومي . كما كانت الحاجة ماسة ، في ظل ذلك التنافس الحاد ، إلى جيش قوي ، وإلى اتخاذ إجراءات من جانب الحكومة من شأنها دعم صادرات الدولة على حساب صادرات الدول الأخرى .

أما آدم سميث (١٧٧٦) وبقيه الاقتصاديين التقليديين الذين سادت أفكارهم إلى ما بعد منتصف القرن التاسع عشر، فكانوا يكتبون في ظل ظروف مختلفة تماماً . كانوا كلهم تقريباً من البريطانيين ، وكانت سياسة حرية التجارة المقتربة بحد أدنى من التدخل الحكومي تلائم بوجه خاص المصالح البريطانية في ذلك الوقت ، بالنظر إلى تفوق بريطانيا الاقتصادية تفوقاً ملحوظاً على سائر الدول ، وأن مشروعات البنية الأساسية التي كان يجب أن تقوم بها الحكومة قد تم إنجازها .

من ناحية أخرى كان كارل ماركس الذي كتب أساميا في الربع الثالث من القرن التاسع عشر، يمثل تياراً مضاداً تماماً لمصالح المؤسسة السائدة بحيث لم يكن من الممكن أن يكون لأفكاره أثر يذكر على السياسات الاقتصادية المطبقة بالفعل، ولكن كتاباته كانت تعكس انتماءه وتحيزه ثقافته وعصره مثلما كانت تعكسها كتابات الاقتصاديين التقليديين. فبالرغم من كل ما وجهه من نقد عنيف للنظام الرأسمالي فإن كل هذا لم يمنعه من اعتبار «النمو الرأسمالي في الإنتاج» والمؤسسات الرأسمالية، مرحلة حتمية من مراحل تطور النظام الاجتماعي في العالم ككل. كان هناك في نظره طريق واحد للنمو، لأبد للجميع أن يسلكوه، شاءوا أم أبوا، وكانت «الرأسمالية» كما عرفتها أوروبا، خطوة أساسية من الخطوات الحتمية على هذا الطريق، يعقبها نظام غامض المعالم سُمي بالاشتراكية، وهو بدوره نظام حتمي لا مفر للإنسانية من الوصول إليه.

تلت ذلك نمو خمسة وسبعين عاماً (١٨٧٠ - ١٩٤٥) تعرض فيها موضوع النمو الاقتصادي والتنمية لدرجة عالية من الإهمال من جانب الاقتصاديين. وليس من الصعب تفسير هذا الإهمال،

فقد شهدت الدول الأوروبية ، لعدة عقود بعد ظهور كتابات ماركس وإنجلز الأساسية ، نمواً اقتصادياً سريعاً أدى بالاقتصاديين إلى اعتبار هذا النمو السريع شيئاً بديهياً لا يستلقت النظر ولا يستحق أن يوجه لبحثه جهد خاص أو أن يكون جزءاً مستقلاً من علم الاقتصاد . أما عن بقية مناطق العالم ، فقد خضعت الواحدة منها بعد الأخرى ، في نفس هذه الفترة ، للحكم الاستعماري الأوروبي ، الأمر الذي لم يكن يناسبه ، بدوره ، إثارة موضوع التنمية الاقتصادية لهذه البلاد . كان سبب إهمال الموضوع ، في هذه الحالة الأخيرة ، ليس هو أن التنمية الاقتصادية اعتبرت شيئاً بديهياً ومفروغاً منه ، بل على العكس بالضبط ، كان السبب هو أن هذه التنمية الاقتصادية لم تبتد في نظر الدول الاستعمارية ، شيئاً مرغوباً فيه . كانت هناك بالطبع مناقشات وكتابات حول أفضل سبل «إدارة المستعمرات» ، ولكن هذا كان شيئاً مختلفاً جداً عن موضوع التنمية الاقتصادية كما تفهمه اليوم . إن الإدارة الجيدة للمستعمرات قد تتطلب إقامة خزانات للمياه وسدوداً ، أو حفر قنوات للري أو بناء ونوسيع الموانئ ، ولكنها لم تكن تتطلب استثماراً في الصناعة أو التعليم أو تدريب العمال . كان أي شيء

من شأنه رفع مستوى الأجر الحقيقي يمكن أن يعتبر من عناصر التنمية الاقتصادية ، ولكنه يتعارض في أغلب الأحوال ، مع أهداف الإدارة «الكفاء» للمستعمرات . كذلك فإنه قد يكون من عناصر هذه الإدارة الكفاء للمستعمرات ترسيخ الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية ( بالمعنى الذي نفهمه الآن ) تكاد أن تكون مستحيلة ، إذ يقف في طريقها بعض العقبات الكؤود ، مثل العداء الكامن في نفوس شعوب المستعمرات تجاه أى تغيير ، ومثل انتشار بعض المعتقدات والعادات المعطلة للنمو الاقتصادي ، أو حتى طبيعة المناخ السائد . كان من الملائم إذن أن يطلق على شعوب هذه المناطق من العالم الخارجة عن المناطق المتأخرة بالأوروبيين ، اسم الشعوب « البدائية أو المتأخرة » ( primitive - backward ) ، وهذا وصفان يتضمنان الإيحاء بأنه يكاد أن يكون من المستحيل لهذه الشعوب أن تلحق بشعوب العالم المتقدمة .

\*\*\*

من المدعش كيف تغير كل هذا فجاء بعد الحرب العالمية الثانية .  
غبين ليلة وضحاها أصبحت التنمية أكثر الموضوعات الاقتصادية  
شيوعاً وجاذبية . بدأت تشيع فجأة فكرة أن حدوث التنمية

الاقتصادية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ليس فقط من الأمور المرغوب فيها بشدة بل وشيئاً يمكن التحقيق أيضاً . لم تعد ثمة عقبة من عقبات التنمية لا يمكن التغلب عليها واجتيازها : لا رسوخ بعض المعتقدات الدينية ولا شيوع بعض التقاليد المعادية للتغيير . أصبح إذن من بين المهام التي عهد بإنجازها إلى وكالة أو أخرى من وكالات تلك المنظمة الحديثة النشأة : هيئة الأمم المتحدة ، تصيد عناصر التنمية الاقتصادية ومتطلباتها والمساعدة في تحقيقها في «البلد المتخلفة» ، حيث أصبح هذا هو الوصف المستخدم حينئذ للإشارة إلى تلك البلاد الفقيرة ، بدلاً من تلك الأوصاف الأقل تهذيباً ، «كالبداية أو المتأخرة» ، حيث يحمل هذا الاسم الجديد الإيماء بأن هذه البلاد وإن كانت «متخلفة» الآن من الركب ، فإن بعقبورها ، باتباع السياسات الملائمة ، اللحاق بالدول الأكثر تقدماً . هكذا أصبح التقدم الاقتصادي يعتبر مسألة نسبية ، تتفاوت الدول في درجته ، وليس ، كما كان يعتبر من قبل ، شيئاً مقصوداً على بعض الشعوب المختارة .

لقد قدمت تفسيرات مختلفة لهذا التغير في طريقة النظر إلى موضوع التنمية الاقتصادية في السنوات اللاحقة للحرب العالمية

الثانية . فبقيل إن السبب هو حصول البلاد المستعمرة على استقلالها الواحدة بعد الأخرى فى أعقاب الحرب ، وقيل إنه قيام الحرب الباردة وبزوغ منافسة سياسية واقتصادية جديدة بين الكتلتين الغربية والشرقية . ولجوء كل منها إلى استخدام ما تقدمه من معونات اقتصادية للبلاد حديثة الاستقلال ، لترسيخ نفوذها فيها وتثبيت قدمها ، مما يؤدى كله ، بطبيعته ، إلى زيادة الاهتمام بموضوع «التنمية الاقتصادية فى البلاد الفقيرة» .

ولاشك أن هذه العوامل قد لعبت دوراً ، ولكن هذه الصياغة لا تشكل فى رأى الصياغة الدقيقة لأهم الأسباب الكامنة وراء نشوء هذا الاهتمام المفاجئ بموضوع التنمية الاقتصادية . أفضل من هذا وأكثر صراحة ووضوحاً أن نقول إن السبب هو أن النظام الاستعماري القديم قد حل محله نظام جديد ، حيث لا تزال بواعث الاستعمار التقليدية قائمة ومهمة ، ولكن مع تغير جذري فى الأهمية النسبية التى يحتلها كل من هذه البواعث . نعم ، لا زال الحصول على المواد الأولية الرخيصة ، وعلى قوة العمل البخرسة ، وعلى مجالات جديدة مجزية لاستثمار فوائض رؤوس الأموال ، لازالت هذه من بواعث العلاقة الجديدة بين البلاد الأكثر والأقل تقدماً ولكن

الأهمية النسبية للحصول على أسواق جديدة لتصريف فوائض السلع المنتجة في البلاد المتقدمة اقتصادياً ، قد زادت بشدة . كذلك حدث تغير مهم في طبيعة هذه المنتجات التي أصبحت تبحث عن أسواق أوسع . فبدلاً من تلك السلع البسيطة نسبياً كالمنسوجات التي كانت الدول الاستعمارية القيمة (كبريطانيا وفرنسا) ترغب في تصريفها خارج حدودها ، ظهرت الآن أنواع عديدة من السلع الاستهلاكية والرأسمالية التي يُرغب أيضاً في تصريفها خارج الحدود ، من السيارة الخاصة والمثروبينات الغازية وأنواع التجميل إلى الأسلحة ومختلف أنواع المعدات والآلات . إن هذا التغير الذي طرأ على الأهمية النسبية لهذا الباعث ( تسويق فوائض السلع) بالمقارنة بالبواعث الأخرى (الحصول على مادة أولية وعمل رخيص وفتح مجالات جديدة لاستثمار فوائض رؤوس الأموال ) ، وهو تغير كان لابد أن يحدث مع تطور القدرة الإنتاجية في البلاد المتقدمة اقتصادياً ، أدى إلى تغير هو أقرب إلى الثورة في طريقة التفكير في مستقبل هذه البلاد «الحديثة الاستقلال» . لقد أصبح تحقيق زيادة في متوسط الدخل في هذه البلاد ، ليس فقط أمراً مرغوباً

فيه بل أصبح شرطاً متزايد الأهمية لاستمرار تحقيق معدل مرتفع للنمو في داخل الدول المتقدمة نفسها . ولكن ، إذا كان الأمر كذلك ، فإن القول القديم بما يشبه استحالة التنمية في البلاد المتأخرة لم يعد ملائماً ولا يجوز ترديده ، بل أصبح أكثر ملاءمة بكثير الآن ، التدليل على مزايا وإمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه البلاد ، فضلاً عن تغيير اسمها نفسه . وإلى جانب هذه الزيادة في متوسط الدخل ، فإن من المفيد أيضاً ، بل وكثيراً ما يكون ضرورياً ، أن تتناول هذه البلاد حديثة الاستقلال جرعة ما من «التفريب» ، إذ أن المستهلك الكفء لكثير من هذه السلع المطلوب تعريفها ، لابد أن يكتسب من الميول والعادات ما يتفق مع ذلك هذه السلع ، وهي ميول وعادات قريبة للغاية ، إن لم تكن هي نفسها ، من الميول والعادات الشائعة في الغرب . بعبارة أخرى: إن الزيون الجيد لا يكفي أن تتوافر فيه القدرة الشرائية ، بل لابد أيضاً أن يتوافر فيه النوق الملائم والعادات النفسية الملائمة.

«ترتب على ذلك أن «التنمية» كان لابد لها أن تعطى تعريفاً يتضمن ، ليس فقط زيادة متوسط الدخل ، بل وأيضاً ما يعنى أن

تصبح الأمة المطلوب تنميتها ، بدرجة أو بأخرى «شبيهة بالغرب» .  
لا هذا ولا ذاك كان أمراً شائعاً ، أو حتى مذكوراً ، في الأيام  
الخالية ، بل على العكس كانت الثقافات السائدة في البلاد  
المستعمرة تعتبر وكأنها من قبيل الحالات «المنحرفة» ، سواء  
فيما يتعلق بتحقيق التقدم الاقتصادي السريع أو باكتساب العادات  
الغربية في التفكير والسلوك . الآن تغيرت اللهجة المستخدمة بما  
يتناسب مع طريقة مخاطبة زبون مهم : إنه الآن يقال له إن التطور  
والتقدم أمران ممكنا التحقيق ومرغوب فيهما ، وإن كانا يتطلبان  
اكتساب بعض العادات الجديدة في السلوك والتفكير .

يجب أيضاً أن يراعى في هذه الزيادة التي سوف تتحقق في  
متوسط الدخل ، ألا يجري توزيعها على الناس بدرجة مائية من  
المساواة . ذلك أن المساواة وعدالة التوزيع ، وإن كانت مفيدة في  
تسويق السلع والخدمات الضرورية ، فإنها لا تفيد في تسويق  
السلع الأكثر ترفاً والأعلى ربحاً . فمثلاً إذا خفض بشدة حجم  
الفجوة القائمة بين مستويات الدخل العليا والدنيا ، فالأرجح ألا  
يبقى شخص واحد قادراً على شراء سيارة خاصة ، وإن كان  
الطلب سوف يزيد على وسائل المواصلات العامة . ولكن الاحتفاظ

بطبقة عليا متمتعة بامتيازات لا يتمتع بها غيرها ، بل وخلق هذه الطبقة خلقاً إن لم تكن موجودة بالفعل ، له مزايا إضافية عدا تلك المتمثلة في تسويق السلع الترفيحية ، من أهمها تسهيل تطبيق السياسات الاقتصادية الأكثر ملاءمة لمصالح القوى المسيطرة . فمن أجل ضمان استمرار الولاء من جانب الصفوة في داخل البلاد المتخلفة لابد أن يعود أفراد هذه الصفوة على نمط من الحياة لا يمكن استمراره إلا باستمرار نوع معين من العلاقات بين هذه البلاد المتخلفة والقوى الخارجية .

إذا كان كل هذا صحيحاً فإنه لا يبقى شيء يدعو للدهشة والاستغراب في الطريقة التي جرى بها خلال العقود القليلة التالية للحرب العالمية الثانية ، تحديد ما تعاني منه البلاد المتخلفة من مشكلات ، وصياغة أهدافها ووسائل تحقيق هذه الأهداف . إن من المهم أن نتبين أنه لم يكن هناك أي شيء حتمي أو بديهي وواضح بذاته فيما انتشر في هذه الفترة من أفكار ونظريات عن التنمية الاقتصادية للبلاد المتخلفة . إن مشكلات هذه البلاد وأهدافها كان من الممكن تحديدها وصياغتها بطرق متنوعة ، ومختلفة اختلافاً كبيراً عن تلك التي جرى بها تحديدها بالفعل ، ومن ثم كان من

الممكن أيضاً الإيصاء بسياسات مختلفة تماماً تتعلق بما يجب على هذه الدول أن تصنعه .

فعلى سبيل المثال ، بدلا من أن تحدد المشكلة الأساسية بأنها عجز شرائع كبيرة من السكان عن إشباع بعض من أهم الحاجات الإنسانية وأكثرها وضوحا وبديهية ، فضل أن تحدد المشكلة على هذا النحو الغريب وغير المباشر : «انخفاض متوسط الدخل للدولة ككل ، ترتب على ذلك أن جرى تحديد الهدف بأنه رفع متوسط الدخل للدولة ككل ، على الرغم من أن من الممكن جداً ، كما بينت بالفعل خبرة الخمسين سنة الماضية ، أن يزيد متوسط الدخل في دولة ما زيادة كبيرة دون أن يتحقق تقدم يذكر نحو حل هذه المشكلة الأساسية ، وهي عجز شرائع واسعة من السكان عن إشباع بعض حاجاتهم الضرورية . كذلك فإنه متى تمت صياغة المشكلة على أنها «انخفاض متوسط الدخل» ، جرى ضم كل البلاد التي تشترك في هذه الخصيصة في مجموعة واحدة سميت « بالبلاد المتخلفة» ، بصرف النظر عن الفوارق الشاسعة فيما بينها في الخصائص الثقافية والتجارب التاريخية ، ونوع الآمال والطموحات، بل وحتى في الظروف والموارد الاقتصادية . إن هذا المسلك لا يختلف كثيراً

عما يمكن أن يحدث لو جئنا بعدد من الأشخاص الذين يعانون كل منهم مرضاً نفسياً مختلفاً عما يعاني منه الآخرون، فعرضناهم على طبيب نفسي خائب لا خبرة لديه إلا بمرض نفسي واحد ، فعاملهم جميعاً على أنهم مرضى بهذا المرض ، ووصف لهم جميعاً نفس الدواء .

لا عجب إذن أن وجدنا « اقتصاديين التنمية » ، وقد أخذوا في البحث عما يمكن اعتباره « خصائص مشتركة » ، بين البلاد المتخلفة جميعاً ، يقدمون إلينا قائمة تتضمن خصائص عديدة ولكنها كلها ليست في الحقيقة إلا مزيداً من شرح وتوضيح نفس تلك الخصيصة الوحيدة التي اختاروها ابتداءً وهي : انخفاض متوسط الدخل . ذلك أنه متى كان متوسط الدخل منخفضاً كان بإمكانك أن تكتب كتاباً عن « الخصائص المشتركة للدول المتخلفة » ، دون أن تكلف نفسك عناء استقصاء كيف يعيش سكان هذه الدول بالفعل ، أو محاولة معرفة حقيقة المشكلات التي يعانون منها .

الطريف في الأمر أن هذه القائمة الطويلة «الخصائص المشتركة» التي لم تكن في الحقيقة أكثر من تحصيل العاصل ، لم يحدث أن تتضمن قط تلك الخصيصة الوحيدة الشيقة ، وهي شيقة

أكثر من غيرها لأنها ليست مجرد تحصيل حاصل أو مجرد تعبير آخر عن انخفاض متوسط الدخل ، ولأنها قد تلقى ضوءاً مفيداً على أحد الأسباب الأساسية لانخفاض متوسط الدخل ، وأقصد بها خضوع هذه البلاد جميعاً (أو باستثناءات قليلة الفاية) لتجربة تاريخية مشتركة وهي الاستعمار .

فإذا نحن نظرنا الآن نظرة شاملة إلى ما ساد من أفكار عن التنمية والتخلف في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، قد يخيّل للمرء وكأن مجموعة من المفكرين أوكلت إليهم مهمة التأمل في مستقبل العالم بعد انتهاء الحرب ، وعلى الأخص مستقبل ذلك الجزء من العالم الذي تم تحريره أو كاد أن يتم تحريره من الاستعمار البريطاني أو الفرنسي ، فنظروا إلى هذا الجزء من العالم من خلال منظار لونيته مصالح القوى العظمى الجديدة التي تسلمت تقاليد الزعامة بمجرد انتهاء الحرب ، وأقصد في الأساس الولايات المتحدة الأمريكية . هذه النظرة الجديدة إلى هذا العالم المتخلف ، جرى بالفعل إعلانها على العالم بأسره بعد سنوات قليلة من انتهاء الحرب ، من خلال عدد من التقارير التي حازت شهره واسعة وعرفت بأنها تقارير صادرة من «مجموعة من الخبراء» Group of Experts قامت باختيارهم هيئة الأمم المتحدة.

ابتداء من هذا الوقت فصاعداً استمر الاقتصاديون ، سواء  
منهم المنتمون إلى دول العالم « المتقدم » ، والمنتمون إلى عالم « أقل  
تقدماً » ، في ضم شعوب القارات الثلاث ، أفريقيا وآسيا وأمريكا  
اللاتينية ، في كتلة واحدة عرفت باسم « شعوب الدول المتخلفة » ،  
يجمع بينها سمة أساسية هي « انخفاض متوسط الدخل » ،  
وأضيف إليها عدد كبير من السمات الأخرى سميت باسم  
« الخصائص المشتركة لدول المتخلفة » ، والتي لم تكن تزيد في  
الواقع عن تكرار القول بانخفاض متوسط الدخل بصورة أو  
بأخرى.

كما اعتبر أن هذه الدول كلها لها هدف واحد أساسي هو رفع  
متوسط الدخل بأمل اللحاق بمستوى المعيشة السائد في الولايات  
المتحدة الأمريكية . أما السمات العديدة الأخرى في الثقافة  
والتقاليد ، التي تختلف فيها هذه البلاد فيما بينها اختلافاً كبيراً ،  
فقد تم تلخيصها في اعتبار هذه الثقافات والتقاليد مجرد « عقبات »  
معالجة لتحقيق النمو السريع في متوسط الدخل . وهكذا اعتبرت  
ثقافات بأسرها ، وهي التي تعبغ على حياة أصحابها أي قيمة أو  
معنى ، مجرد « عوائق » في طريق النمو الاقتصادي ، بما تتضمنه

هذه النظرة من إحياء قوى بأن هدف اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية يتطلب تحقيقه اتخاذ إجراءات وسياسات لا تتعلق فقط بالجوانب الاقتصادية لحياة هذه الشعوب بل وأيضاً بسائر نواحي الحياة الثقافية بالمعنى الواسع الثقافة ، الذي يشمل التقاليد والعادات والعقيدة الدينية والعلاقات الاجتماعية ومختلف أنماط السلوك.

ومن نجل إضفاء المشروعية على هذا الهدف ، جرى الزعم بأن هذا اللحاق بمستوى المعيشة السائد في الدول المتقدمة ، يمثل مطامح هذه الشعوب وأمالها ، التي افترض أنها تعاني وتشعر بالعذاب من جراء قيامها باستمرار بمقارنة متوسط دخلها المنخفض ، بذلك المستوى العالي لمتوسط الدخل السائد في الدول الأخرى الغنية ، أي من جراء إدراكها لحجم الفجوة التي تفصل بين هاتين المجموعتين من الدول . هذا العذاب المفترض هو ما أطلق عليه اسم ثورة الآمال الصاعدة Revolution of Rising Expectations ، ولكن هذا التصوير للأمور لم يكن إلا تصويراً مزيفاً للحقيقة ، إذ لم يكن إلا انعكاساً لبعض المصالح الخارجية مقترنة بآمال شرائح صغيرة للغاية من سكان هذه البلاد «المتخلفة» ، في أن تحيا حياة شبيهة بحياة الدول الأكثر ثراء ، فإذا

بمشاعر صفوة صغيرة وأمالها يجرى تعميمها فتعتبر هي مشاعر  
وأمال شعوب هذه الدول بأسرها ، بينما الغالبية العظمى من هذه  
الشعوب نادراً ما تطمح في أكثر من الحصول على غذاء لائق  
بالآدميين ، ومياه صالحة للشرب ، وبعض الأشياء الأخرى  
الضرورية للحياة .

هذه المشكلة الحقيقية ، أي مشكلة «الفقراء» بمعنى الكلمة ،  
الذين يشكلون الغالبية الساحقة من سكان هذه الدول المتطرفة ،  
جرى التعبير عنها تحت عنوان «مشكلة التوزيع» ، وكان مستوى  
معيشة الفقراء لا يمكن أن يرتفع إلا إذا ارتفع أولاً مستوى  
معيشة الأثرياء . ولكن الأسوأ من هذا أنه حتى قضية «التوزيع»  
هذه كثيراً ما كان يجرى استبعادها من النقاش باعتبارها أقل  
أهمية بكثير من قضية رفع متوسط الدخل للدولة ككل . وقد برز هذا  
الاستبعاد بنظرية شهيرة عرفت باسم نظرية التساقط  
'Trickle-down Theory' ومقتضاها أنه لابد أن يحدث  
عاجلاً أو آجلاً ، كما حدث بالفعل في تاريخ الدول المتقدمة ، أن  
تتساقط ثمرات النمو فتصل إلى أيدي الفقراء ، حتى لو حدث

واقترع الفوز بها ، في البداية ، على الأثرياء ، ولكن هذه النظرية تجاهلت أن الظروف السائدة اليوم في الدول الفقيرة مختلفة أشد الاختلاف عن الظروف التي سادت في الدول المتقدمة عندما كانت تحقق معدلات النمو العالية ، وأن هناك من الظروف ما قد يعوق تكرار ظاهرة «التساقط» هذه لفترة أطول من اللازم ، وعلى أي حال ، فإن انقضاء ما يقرب من نصف قرن من بذل الجهود لتحقيق النمو السريع لتوسط النخل ، دون أن نرى درجة كبيرة من «التساقط» في الدول المتخلفة ، لم يكن كافياً لإقناع اقتصاديين التنمية بضرورة التخلي عن إيمانهم بهذه النظرية .

هذا الاعتقاد بأن مستقبل الدول المتخلفة سوف يكون مجرد صورة أو أخرى ، ولو مع اختلافات طفيفة ، لما حدث في الماضي في البلاد التي أصبحت الآن متقدمة ، استمد دعماً قوياً من ظهور وشيوع نظرية المؤرخ الاقتصادي الأمريكي والتر روستو W.Rostow والمعروفة باسم «مراحل النمو الاقتصادي» . ذلك أنه إذا ثبتت صحة القول بأن النمو الاقتصادي له مراحل حتمية لابد أن تمرّ بها أي دولة من الدول ، فإن تحقيق التنمية في البلاد

المتخلفة يغدو وكأنه مجرد مسألة وقت ، ولابد أن تلحق هذه الدول هاجلاً أو آجلاً ، بالدول التي سبقتها في هذا المسار . لقد جرى هذا أيضاً ضم تجارب تاريخية متنوعة غاية التنوع ، ومختلفة أشد الاختلاف ، من تجارب بريطانيا والولايات المتحدة ، إلى تجارب روسيا واليابان ، لكي تكون مرحلة أو أخرى من «مراحل» النمو الاقتصادي ، تسمى إحداها « بمرحلة الانطلاق (Take-off) » ، وأخرى باسم « مرحلة الإعداد للانطلاق » (preconditions of take - off) وهكذا ، لمجرد أن هذه التجارب تشترك فيما بينها في بعض السمات السطحية جداً ، كارتفاع متوسط الدخل ، أو ارتفاع معدلات الاستثمار ، وبغض النظر عن اختلافات مهمة بين هذه التجارب مثل اختلافها في حجم الدور الذي لعبته الدولة ، أو في طبيعة المؤسسات الاجتماعية أو أنماط السلوك والثقافة السائدة .. الخ .

كذلك فإن هذه النظرية ( نظرية مراحل النمو ) تجاهلت تلك الحقيقة البسيطة وهي أن الدول المتخلفة لا يمكن أن تكرر التجارب الماضية للدول المتقدمة فيما عدا تلك المظاهر السطحية المتعلقة بارتفاع معدلات النمو والاستثمار ، وذلك لسبب واحد بسيط على

الأقل ، وهو أن هذه البلاد المتقدمة الآن ، لم تخضع قط ، في تاريخها الحديث، أي طوال القرنين الماضيين ، لظاهرة الاستعمار ، ولم يجر استغلالها على النحو الذي حدث أو يحدث للدول المسماة اليوم بالمتخلفة ، كما أن تلك البلاد المتقدمة لم تجد نفسها مضطرة لتحقيق التنمية السريعة وهي محاطة بمجموعة من الدول الأكثر تقدما منها بكثير.

ومع كل هذا ، فإن هذه المثالب الواضحة في نظرية روستو لم تكف لحرمانها مما تمتعت به من رواج وشهرة طوال عقد كامل على الأقل ، هو عقد الستينات ، وليس من الصعب في الحقيقة تفسير هذا الراج . فمن ناحية ، كانت نظرية روستو تعكس الشعور العام بالتفاؤل الذي ساد خلال الخمسينات والستينات والذي كان ، إلى حد كبير ، نتيجة ما تحقق للغرب خلال هذين العقدين من معدلات غير مسبوقه النمو الاقتصادي . ولكن هذه النظرية كان لها أيضا دور ترسيخ الاعتقاد لدى شعوب الدول المتخلفة بإمكانية لحاقها بدول الغرب المتقدمة .، فضلاً عن أنها كانت تتضمن حجة مقنعة في صالح منح المحونات الأجنبية وفي صالح قبولها ، إذ أنها تقول لمانع المعونة أنه بتقديمه هذه المعونة يؤدي وظيفة مفيدة للغاية هي

نقل النولة المتلقية للمعونة من مرحلة متدنية إلى مرحلة أعلى من مراحل النمو الاقتصادي ، كما تعطي للدولة المتخلفة عذراً يمكنها به أن تبرر طلبها وأخذها المعونة ، وهو أنها إنما تقترض الآن فقط ريثما تنتقل إلى مرحلة أعلى من النمو يمكنها فيها بسهولة أن تسدد ما عليها من ديون ، وبالإضافة إلى كل ذلك كان العنوان الفرعي «بيان غير شيعي» ، الذي كتب تحت العنوان الأصلي لكتاب روستو «مراحل النمو الاقتصادي» ، يجعل الكتاب أداة مفيدة من أدوات الحرب الباردة التي كانت رعاها دائرة في ذلك الوقت.

شاع الاعتقاد أيضاً ، خلال الخمسينات والستينات ، بأن العامل الأساسي من بين عوامل التنمية الاقتصادية ، هو توفر رأس المال ، بل كان تعبير «تراكم رأس المال» كثيراً ما يستخدم وكأنه مرادف لتعبير التنمية الاقتصادية ، كما اعتبرت ندرة رأس المال العائق الأساسي في وجه هذه التنمية . كان نموذج هارود وبومر (Harrod / Domar) من بين أكثر نماذج التنمية شيوعاً ورواجاً في هذين العقدين ، وفي هذا النموذج كان معدلا الادخار والاستثمار يحتلان مركز الصدارة ، بينما يقف وراءهما

على استحياء العامل الحدى لرأس المال / الناتج ، ودرج  
الاقتصاديون فى مختلف بلاد العالم المتخلف ، الذين عهدت إليهم  
مهمة إعداد الخطط الاقتصادية الخمسية ، على معاملة نموذج  
هارود / دومر بدرجة من الاحترام والتبجيل تشابه ما كانت تحظى  
به التعاويذ السحرية فى العصور القديمة ، فاعتبر أن معدل النمو  
يتوقف على « معدل الابخار » ، فإذا افترضنا أن العامل الحدى  
لرأس المال / الناتج ثابت ، فإن النولة سوف تتوقف درجة نجاحها  
فى تحقيق النمو الاقتصادى السريع على درجة نجاحها فى تعبئة  
رأس المال ، إن هذا ليس بالطبع أكثر من تحصيل حاصل ، أى  
مقولة واضحة بذاتها ، فهى لا تزيد على أن تشرح ببعض التفصيل  
ما يتضمنه مفهوم النمو الاقتصادى نفسه ، نون أن تخفيف أى  
شئ جديد ، ومن ثم لا يمكن أن تكون أكثر من بديهية . نعم ، إن  
بعض الأقوال الصحيحة بالبداية والتي لا تقول أكثر من تحصيل  
الحاصل ، يمكن أن تكون مفيدة ، مثلها فى ذلك كل النظريات  
الرياضية ، ولكنها من الممكن أيضا أن تكون مضالة ، وذلك إذا  
صيفت على نحو يتضمن وضع التأكيد على عوامل لا تستحق أو  
ليس من المفيد التأكيد عليها ، صحيح أن تراكم رأس المال شرط

ضرورى من شروط التنمية ، ولكن قد يكون من الأفيد والأجدر فى حالة كثير من البلاد المتخلفة وضع تأكيد أكبر على عوامل أخرى من عوامل التنمية ، كإصلاح نظام التعليم مثلاً ، أو القضاء على الفساد ، أو تحقيق درجة أعلى من الاستقلال السياسى الحقيقى أو من الاستقلال الاقتصادى ... الخ . لقد أشار الأستاذ هانز سينجر (Hans Singer) بحق ، وهو بصدد الحديث عن نموذج هارود /كومر ، إلى أن المرء يستطيع أن يستبدل برأس المال ، فى معادلتها ، أى شئ آخر ولو كان مثلاً ورق الكتابة ، وتظل المعادلة صحيحة مع ذلك ، ليصبح من الجائز القول أن معدل النمو الاقتصادى فى دولة ما ، يتوقف على كمية أوراق الكتابة التى يمكن لهذه الدولة تعبئتها ، بالإضافة إلى المعامل الحدى لأوراق الكتابة / الناتج ، بدلا من المعامل الحدى لرأس المال / الناتج . على أن هذا لم يمنع نموذج هارود /كومر من تحقيق تلك الدرجة المدهشة من الذيرع والانتشار ، ربما أيضاً بسبب ما كان يعكسه هذا النموذج من شعور عام بالتفاؤل فى ذلك الوقت ، وبما كان يدعم هذا النموذج من الاعتقاد بسهولة تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة ، وبأن العونات الأجنبية يمكن أن تساهم مساهمة فعالة فى تحقيقها .

إن ما قد يبعث فينا اليوم برجة أكبر من الدهشة هو ما كان شائعا في الكتابات الاقتصادية في تلك الأيام ، من الاعتقاد بأهمية دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة . كان الجميع تقريبا ، بما في ذلك البنك الدولي نفسه وصندوق النقد الدولي ، متفقين خلال الخمسينات والستينات على أن للدولة دورا مهما في دفع عجلة التنمية في الدول المتخلفة اقتصاديا . كان التخطيط الاقتصادي ، بما في ذلك حتى «التخطيط الشامل» ، يحظى في ذلك الوقت بقبول عام وتأييد ، ومن ثم كانت كلمة «التخطيط» أبعد ما تكون عن إثارة الشعور بالنفور والاحتقار الذي مثيره اليوم . كانت تتروى في كتابات التنمية في ذلك الوقت مناقشة نظريات من نوع نظرية «الدفعة القوية» لروزنشتاين رودان (The Big Push, Rosentein-Rodan).

ونظرية الجهد الأدنى الحساس « للبيشتاين (The Mini-mum Critical Effort , Leibenstein).

ونظرية النمو المتوازن لأرثر لويس وراجنار فيركسه (Bal-anced Growth, Arthur Lewis, R. Nurkse).

كانت كلها تتضمن صراحة أو ضمناً ، افتراض درجة عالية من تدخل الدولة . بل حتى سياسة الإحلال محل الواردات (Import Substitution) واستراتيجيات التنمية المعتمدة على الذات (Self-reliance) ، كانت تعامل باحترام بل وأحياناً تحظى بالتأييد ، بينما كانت فكرة تحقيق التكامل الاقتصادي بين عدد من الدول المتخلفة ، كثيراً ما تعتبر من أكثر الوسائل فعالية في دفع عجلة التنمية .

إن من غير المفنع بالمرة ، في رأيي ، القول بأن كل هذه السياسات التي كانت تحظى بالرواج والتأييد في الخمسينات والستينات ، كانت صالحة في ذلك الوقت ثم فقدت صلاحيتها فيما بعد ، إذ الملاحظ أنه لم يكن الكثيرون يجرؤون مثل هذا التمييز في ذلك الوقت ، ولا يجريه الكثيرون الآن . فالتدخل الحكومي مثلاً كان في ذلك الوقت يعتبره الكثيرون مفيداً للتنمية بصرف النظر عن المرحلة التي تجتازها الدولة ، وهذا التدخل يعتبر الآن مذموماً في كل زمان ومكان ، وكثيرون الآن يريدون نعتل التنمية إلى التدخل الحكومي في مرحلة سابقة ، إنما يجدر بنا أن نبحث عن تفسير آخر لهذا التحول في طريقة النظر إلى قضية التنمية وسياساتها ،

من النقيض إلى النقيض ، قد يكون من بين التفسيرات الممكنة أن المعونات الأجنبية التي تمنحها الحكومات لحكومات ، كانت تلعب دوراً أهم بكثير في تلك الفترة مما تلعبه الآن ، الأمر الذي جعل من لهم أن تلعب الدولة دوراً أكبر في التنمية ، من التفسيرات الممكنة أيضاً ظروف الحرب الباردة التي سادت في الخمسينات والستينات واستعداد كل من القوتين العظميين لقبول ظهور حكومات وطنية قوية في نول العالم الثالث ، طالما أنها تعلن حيادها في الحرب الباردة الدائرة فلا تنحاز للقوة العظمى الأخرى ، الأمر الذي مسموح بدوره بقيام حكومات العالم الثالث بدور مهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، من الممكن أيضاً أن يكون من أسباب هذه الظاهرة ، ظاهرة قيام الدولة في كثير من بلاد العالم الثالث بدور مهم في الاقتصاد خلال الخمسينات والستينات ، أن حركات الاستثمار الأجنبي الخاص ، كانت تجري في الأساس فيما بين النول المتقدمة نفسها ، خلال تلك الفترة التي شهدت إعادة بناء ما دمرته الحرب في أوروبا واليابان ، ثم ظهور واشتداد الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي فيما بين نول أوروبا الغربية ، مما جعل الاستثمار في هذه البلاد أكثر ربحية من الاستثمار في نول العالم الفقير . إن

الظروف الآن مختلفة جداً في كل هذه الأمور عما كانت عليه خلال الخمسينات والستينات ، ومن ثم فإن الأفكار والنظريات قد تغيرت بدورها . ولكن قبل أن نلقى بنظرة على الحالة الراهنة لكتابات التنمية ، من الشيق أن ننظر إلى تلك الحقبة الغريبة التي تفصل بين الخمسينات والستينات والحقبة الراهنة ، وأقصد بهذه «الحقبة الغريبة» عقد السبعينات ، الذي يبدو وكأنه لا يتناسب لا لتلك الفترة التي سبقتها البعض «العصر الذهبي لاقتصاديات التنمية» ، ولا للفترة الراهنة التي شهدت بداية انحصار الفكر التنموي بأسره .

\* \* \*

خلال فترة تقل عن العشر سنوات ، وتمتد بين أواخر الستينات وأواخر السبعينات ، بدأ وكثف بعض الكلمات الصادقة عن تنمية البلاد الفقيرة قد بدأ البعض بالبوح بها بعد صمت طويل . ظهر مثلاً ، خلال تلك الفترة ، كتاب يحمل عنوان « بداية مزيفة في القارة الأفريقية» A False Start in Africa ، ثم تلاه كتابات المكتبة التي تحمل نفس الرسالة وتعبّر عن نظرة مختلفة تماماً ، عما ساد في العقدين السابقين ، إلى قضية التنمية .

كان الشعور قد بدأ يتزايد قوة بأن خطأ جوهرياً قد شاب تجارب التنمية خلال العقدين التاليين لانتهاء الحرب العالمية الثانية ، ويأن الحكومات الوطنية التي تسلمت مهمة الحكم في كثير من بلاد العالم الثالث بعد حصولها على الاستقلال السياسي ، لم تكن في الحقيقة بأفضل كثيراً من الحكم الاستعماري الذي سبقها . فقد ظهر أن الفساد والجواقر الأنانية للممسكين بالسلطة أدى إلى تبديد كميات لا يستهان بها من رأس المال الذي كان يمكن أن يوجه إلى التنمية فوجه في اتجاهات أخرى ، ومن ثم ظهر أن من الخطأ الاسترسال في الظن بأن هذه البلاد لا تحتاج لتحقيق التنمية إلى أكثر من تعبئة المزيد من الأموال أو رفع معدلات الاستثمار أو الحصول على كميات أكبر من المعونات الأجنبية . من ناحية أخرى أشار عدد آخر من الكتاب ، بحق أيضاً ، إلى خطأ الاعتقاد السائد بأن ما تمر به الدول المتخلفة ليست إلا مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي التي سبق أن اجتازتها الدول المتقدمة . من هؤلاء الاقتصادي الأرجنتيني أنثريه جونداز فرانك (Andre Gunder Frank) الذي نشر كتاباً بعنوان « تنمية التخلف »

(De Velopment of Underdevelopment) حاز

نجاحاً كبيراً وشهرة واسعة وبشأن كمية ضخمة من الكتابات تنتمي

إلى مدرسة جديدة عرفت باسم «مدرسة التبعية» -De pen-

"dency School" كان من بين أهم مقولاتها أنه لا يمكن فهم

ظاهرة الفقر في البلاد المسماة بالمخلفة إلا في ضوء تاريخ

العلاقات التي سادت بين هذه البلاد ، والبلاد المتقدمة اقتصادياً ،

وأن هذه العلاقات غير السعيدة هي التي جعلت من الحالة الراهنة

للتخلف ليست مجرد «مرحلة» من مراحل التنمية ، بل حالة فريدة

من نوعها ، ويائسة للغاية ، مما لا يمكن وضع حد له إلا بإنهاء هذه

العلاقات البائسة بدورها بين البلاد المخلفة والبلاد المتقدمة .

كان من نتائج هذا أن تعرضت نظرية روستو ، التي كانت تتمتع

بالاحترام والرواج في الستينات ، للنقد اللاذع والتفنيد ثم الإهمال

خلال هذه الحقبة من السبعينات ، والأهم من ذلك ما تعرض له

هدف زيادة متوسط الدخل ، باعتباره الهدف الأساسي من عملية

التنمية ، من نقد وتجريح خلال نفس الفترة ، والبحث الجاد عن

بديل يحل محله . حدث كذلك أن بدأ رد الاعتبار لهدف إعادة توزيع

الدخل بعد ربع قرن من النمو السريع الذي لم يبد أن كان له أثر ملموس في تحسين أحوال نسبة عالية من الفقراء . وكانت هذه هي الفترة التي روى فيها القول الطريف التالي منسوباً لرئيس سابق لدولة البرازيل « إن البرازيل تبدو اقتصادياً في أحسن حال ، ولكن ليس هذا للأسف حال سكانها » . وقد تكرر التعبير عن نفس الفكرة ، بطريقة أو أخرى ، في كتاب أو تقرير بعد آخر مما ظهر في تلك السنوات . بل حتى البنك الدولي نفسه ، وجد نفسه مضطراً للمشاركة في التعبير عن نفس هذه المشاعر والأفكار الحديثة ، في نفس الفترة أيضاً رفعت منظمة العمل الدولية (ILO) شعار إشباع الحاجات الأساسية (Basic Needs) مفضلة هذا المعيار على معيار متوسط الدخل ، واعتبرته هدفاً أجدر بالسعى له من هدف زيادة الدخل . كذلك شرعت منظمة العمل الدولية في إرسال البعثات لعدد من الدول المتخلفة بغرض دراسة أداء هذه الدول لا فيما يتعلق برفع معدل نمو الدخل ، بل بخلق فرص جديدة ومجزية للعمل ، حيث اعتبر هذا الهدف هو الهدف الأجدر بالتحقيق حتى مع التضحية ببعض الزيادة في معدل نمو الدخل . وكان من بين الاقتصاديين الرواد في السير في هذا الطريق دافلي سيرز

(Dudley Seers) وبول ستريتن (Paul Streeten)  
وفرانسيس ستيوارت (Francis Stewart) وريتشارد جولي  
(Richard Jolly) .

بل لقد آثرت في هذه الفترة الشكوك ، ليس فقط حول ما إذا  
كان النمو السريع في متوسط الدخل هدفاً كافياً ، بل وحتى فيما  
إذا كان شيئاً مرغوباً فيه أصلاً . لقد ظل الاقتصاديون طوال  
العشرين السنة التالية لبداية الاهتمام بموضوع التنمية مسلمين  
بصحة ما قبله الأستاذ آرثر لويس (Arthur Lewis) في  
أوائل الخمسينات كإجابة على السؤال «لماذا التنمية  
الاقتصادية؟» واعتبروها الإجابة الصحيحة على سؤال ربما لم يكن  
هناك داع في الأمل لإثارته . في إجابته على هذا السؤال قال  
آرثر لويس إن رفع متوسط الدخل هو أمر مرغوب فيه . لا لأنه  
يؤدي بالضرورة إلى زيادة سعادة الإنسان ، حيث أنه ليس بمفطورنا  
أن نقول شيئاً حازماً وعاماً عما يزيد سعادة الإنسان أو ينقصها ،  
ولأن رفع متوسط الدخل يؤدي إلى توسيع دائرة الاختيار  
المتاحة للإنسان . ولكن مع اقتراب الستينات من نهايتها، حين بدا

أن كل شيء أصبح مطروحاً للتساؤل من جديد ، نشر الأستاذ إزرا  
ميشان (Ezra Mishan) كتاباً سحاً « تكاليف النمو  
الاقتصادي » (The Costs of Economic Growth) وقدم فيه حججاً قوية لتأييد القول بأن النمو الاقتصادي له آثار  
سلبية على سعادة الإنسان بل وحتى على الرفاهية الاقتصادية ،  
أي على الرفاهية المستمدة من السلع والخدمات المعروضة للبيع  
والشراء ، وذهب إلى حد القول بأن النمو الاقتصادي كثيراً ما  
يؤدي إلى تضيق دائرة الاختيار المتاحة للإنسان بدلاً من توسيعها  
إن الحجج التي قدمها ميشان ، ورددها وأضاف إليها آخرون ، بدت  
وكأنها تهم المجتمعات التي بلغت بالفعل مستوى عالياً من الرخاء  
والرفاهية ، أكثر بكثير مما تهم تلك المجتمعات التي لازالت في أولى  
مراحل التنمية الاقتصادية . ومع ذلك فإن ما أطلقه ميشان من  
تحذيرات كان من شأنه أن ينبّه الجميع إلى ما تحمله التنمية  
الاقتصادية السريعة من مخاطر وأخطار ، وأشاع ، على أية حال ،  
قديراً مطلوباً من الشك في جدوى ذلك التسليم الأعمى بضرورة  
الإسراع ، بأي ثمن ، بمعدل النمو الاقتصادي الذي كان سائداً في  
العقدين السابقين ، بعد سنوات قليلة من ظهور كتاب ميشان ، نشر

شوماخر (E.F. Schumacher) « كذاباً أحدث دويماً واسع النطاق باسم «الاصغر هو الأجمل» (Small is Beautiful) ، أشاع بدوره مزيداً من الشك في صحة الإيمان المطلق بجذوى رفع معدل النمو الاقتصادي ، مشيراً إلى القيم الإنسانية التي سوف تتعرض للزوال أو التهديد بسبب هذا النمو الاقتصادي السريع ، ومدىنا حملة قوية للدفاع عن «التكنولوجيا الملائمة» (appropriate technology) أى تلك التى لا تحمل تهديداً لهذه القيم . لا يمكن أن يكون من قبيل الصدفة المحضة أن تظهر ، فى نفس الوقت تقريباً ، كل هذه الانتقادات والاحتجاجات والتصحيحات للأفكار السائدة عن النمو الاقتصادي والتنمية ، وأن يعاصر هذه الأفكار أيضاً ظهور شاغل جديد ازدادت قوته شيئاً فشيئاً ، وأقصد بهذا الانشغال بالبيئة وملوثاتها ، وخطر التلديد المتزايد والتهديد لموارد الطبيعة ، اللذين يصاحبان النمو الاقتصادي السريع ، وما يحمّله هذا النمو من تشويه «النوعية الحية» (Quality of life) .

لأبد إذن للمرء أن يتساءل عما يمكن أن يكون السبب فى ظهور كل هذه الأفكار فى الفترة الواقعة بين أواخر الستينات وأواخر

السبعينات ، ثم أن يصيبها كلها تقريباً (باستثناء الانشغال بقضايا البيئة) الذبول والضعف حتى كادت تقواري نمائاً مع بداية الثمانينات . ليس لدى بالطبع أى جواب جاهز وحاسم لكل ما يمكنني الجزم به هو أن ذلك الانحسار قصير العمر ، الذى أصاب هدف « زيادة متوسط الدخل » باعتباره المعيار الأساسى فى تقييم الأداء الاقتصادى ، لا يمكن أن يكون نتيجة لتغير عارض فى طريقة التفكير أو فى عبور بعض الأفكار الطارئة على أذهان بعض المفكرين أو الاقتصاديين . إن مثل هذا لا يصح أن يعتبر تفسيراً على الإطلاق ، فضلاً عن أنه يتعارض مع ما لاحظناه من قبل من العوامل التى أدت فى الماضى إلى صعود بعض النظريات الاقتصادية ثم سقوطها ، بما فى ذلك نظريات النمو الاقتصادى منذ عصر التجاريين . فإذا لم يكن لدينا ما نقدمه كتفسير واضح وحاسم فلا أقل من أن نشير إلى بعض ما كان يحدث فى العالم فى الفترة التى ظهرت فيها هذه الأفكار ، مما قد نكون له علاقة بهذه الظاهرة التى نحاول فهمها ، وهى ظهور هذه الأفكار وانتشارها .

ذلك أننا نلاحظ أن السنوات الأخيرة من الستينات وأوائل السبعينات كانت هى الفترة التى شهدت مزوغ حركة الشباب

والطلاب ، فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، احتجاجا على المجتمع الاستهلاكى من ناحية وعلى حرب فيتنام من ناحية أخرى . إن مرور نول العالم الغربى بفترة لم يسبق لها مثيل من حيث معدلات النمو البالغة الارتفاع ، وتحقيقها لمستوى غير مسبوق من الرخاء والعمالة الكاملة ، يبدو وكأنه خلق حركة تضم أعداداً صغيرة من الناس الذين كانوا ينعمون بدرجة كافية من الفراغ ، ويمسئونى عال من الدخل ، وبالطمأنينة إلى قدرتهم على الاحتفاظ بهذا وذلك، إلى حد سمح لهم بالتفكير والتأمل فى مساوئ المجتمع الاستهلاكى ، وبالتساؤل عما إذا كانوا قد دفعوا ثمناً عالياً للحصول على هذا المعدل المرتفع للنمو . لقد اتسعت تلك السنوات أيضا بدرجة عالية من الحساسية ومن التعاطف الإنسانى مع ضحايا النمو الاقتصادى السريع فى الغرب ، بما فى ذلك شعوب البلاد المتخلفة ، وكذلك الجنود الأمريكين الذين فقدوا حياتهم فى حرب مشنومة وغير واضحة الجوى ، فى فيتنام .

على أى حال فأيا كانت العوامل التى أدت إلى ظهور تلك الموجة المدهشة من التساؤل وإعادة طرح القضايا التى كانت تعتبر من قبل كمسلمات ، فإن ما حدث بعد ذلك من تغيرات مهمة فى الظروف

الاقتصادية والسياسية جعل من المحتم أن يوضع حد لهذه الموجة وأن تبدأ أفكار مختلفة تماماً في الشيوع والانتشار . فمع تكرار فترات الكساد الاقتصادي في الغرب ، في أعقاب صدمة ارتفاع أسعار البترول في ٧٣ / ١٩٧٤ ، ومع ارتفاع معدلات التضخم ، وارتفاع معدلات البطالة ، وزيادة الاتجاه من جانب الشركات متعبية الجنسيات إلى تصدير فرص العمالة إلى الدول ذات العمالة الرخيصة نسبياً في الخارج ، كوسيلة لمواجهة ارتفاع معدلات الأجور في بلد المنشأ ، أرغم صغار السن وكبار السن على السواء ، على أن يخططوا رؤوسهم وأن يتخلوا عن مثالياتهم التي تحلوا بها في سنوات أكثر رخاء . لقد بدأ يشيع هذا الاتجاه الجديد في النصف الثاني من السبعينات ولكنه وجد من يعبر عنه رسمياً مع بداية عهد الريجانية في الولايات المتحدة والثاتشرية في بريطانيا . ومع السنوات الأولى من الثمانيات بدأ يشيع استخدام لغة جديدة تماماً ، ليس فقط التعبير عن المشكلات الداخلية في الدول الصناعية ، بل وأيضاً في تشخيص مشكلات الدول المتخلفة ووصف العلاج لها . كانت هذه البلاد الأخيرة قد بدأت تسميتها باسم أكثر تهذيباً وأكثر مراعاة لاعتبارات المجاملة وهو اسم « الدول النامية ،

(Developing countries) ، لا لأنها قد أصبحت الآن تحقق معدلات أسرع في التنمية ( فقد كان الواقع هو عكس هذا بالضبط) بل مجرد أنها قد أبدت ، فيما يظهر ، استعداداً أكبر مما أبدته في أي وقت مضى ، لتنفيذ كل ما تطلب منها الدول الصناعية تنفيذه.

\* \* \*

إذا نحن تأملنا الآن ما ظهر من كتابات عن التنمية الاقتصادية خلال العشرين سنة الماضية ( ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ ) فسوف نلاحظ أن هدف زيادة معدل النمو في متوسط الدخل قد عاد لاحتلال مركز الصدارة الذي كان يحتله في بداية عصر الانشغال بموضوع التنمية الاقتصادية . كذلك سوف نلاحظ أن فكرة « التساقط » (أي تساقط ثمرات النمو إلى أصحاب الدخل المنخفضة) قد استربت جزءاً كبيراً من الاحترام الذي كانت تتمتع به في تلك الفترة ، وإن كان التعبير عنها يظهر في صيغة مختلفة عن ذي قبل . فالشائع الآن أنه لا شيء أفضل للفقراء من الزيادة السريعة في متوسط الدخل للدولة ككل ، ولا يكاد يكون هناك شيء آخر يمكن عمله لتحسين أحوالهم غير هذا . ومن أجل تحقيق هذه الزيادة في

منوسط الدخل، فلا بد بالطبع من جرعات كبيرة من الاستثمار ، ولكن هذا يتوقف الآن على معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة أكثر مما يتوقف على تدفق المعونات الأجنبية . هذا التدفق للاستثمارات الأجنبية الخاصة أصبح الآن هو ما يعتبر سر نجاح التنمية السريعة ، ومن أجل أن يتحقق هذا هناك شيء واحد لابد أن نفعله ، أو بعبارة ألق ، هناك شيء واحد يجب أن نمتنع عن فعله ، والمقصود بذلك أن نترك القطاع الخاص وشأنه ، نمن أي تدخل من جانبنا بتوجيهه أو بتصحيح مساره أو فرض القيود عليه ، سواء كان القطاع الخاص محلياً أو أجنبياً . إن من الدهش حقاً كيف استبعدت استبعاداً يكاد أن يكون تاماً من كتابات التنمية أي أفكار من نوع التخطيط الاقتصادي ، أو النمو المتوازن ، أو نظرية الدفعة القوية ، أو استراتيجية الإحلال محل الواردات ، أو التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول المتخلفة . هل يمكن أن تكون الحقيقة إذن أن طلاب وأساتذة التنمية الاقتصادية كانوا يبدون وقتهم ووقتنا فيما لا طائل وراءه عندما كانوا يتناقشون ويتجادلون حول مثل هذه الأفكار والنظريات منذ ثلاثين أو أربعين عاماً ؟ إن ما نصادفه ونقرأه الآن ليس إلا تفسيرات صارمة ومتزمته للغاية لأفكار

أدم سميث عن الحرية الاقتصادية وأفضلية الاعتماد على التفاعل الحر لقوى السوق التي تعتبر الآن في غاية الحكمة الاقتصادية ومنتهى الصواب ( على الرغم من أن بعض المتخصصين الأمناء في تاريخ الفكر الاقتصادي يقولون إن ذلك الرجل العظيم ، أدم سميث ، لم يقصد قط أن يذهب في اتجاه الحرية الاقتصادية إلى المدى الذي يشيرونه إليه ) . بل لقد وصل الأمر الآن إلى حد اعتبار اقتصاديات التنمية بأسرها وكنيتها كانت من البداية غلطة كبيرة ، وأنه لم يكن ثمة في الحقيقة أي حاجة لظهورها ، إذ أن الدول المتخلفة لم يكن عليها في الواقع ، إذا أرادت الخروج من تخلفها ، إلا أن تطبق القواعد الثابتة في علم الاقتصاد منذ أيام الاقتصاديين التقليديين وأصحاب النظريات التقليدية الحديثة . ( neo-classical ) .

كان لا بد ، مع ذلك ، أن تبتدع بعض المصطلحات الجديدة لوصف العلاج القديم ، حتى يصبح من السهل ابتلاعه . هكذا ابتدعت مصطلحات مثل «التثبيت الاقتصادي» (Economic Stabilization)

و«التكيف الهيكلي» (Structural Adjustment) ، وهي مصطلحات لا يختلف مضمونها كثيرا عن مضمون الشعار القديم

«دعه يعمل ، دعه يمر» (Laissez Faire, Laissez- Passer) والإجراءات المقترحة تقدم كلها باسم رفع معدل نمو متوسط الدخل ، الذي عاد من جديد ليحتل مكانه المتميز بين أهداف السياسة الاقتصادية ، ويكاد يصبح هو الهدف الوحيد الذي ترفع سائر الشعارات الأخرى من أجله . بل وحتى هدف حماية البيئة ، الذي يعطى الآن أهمية أكبر مما كان يعطى له من قبل ، كثيراً ما يكون أساس الدفاع عنه هو ضمان تحقيق التنمية المستدامة (Sustainable development) أي ضمان استمرار النمو الاقتصادي دون توقف . أما الأهداف الإنسانية الأخرى ، مثل إشباع الحاجات الأساسية ، أو خلق المزيد من فرص العمل ، ناهيك عن حماية العلاقات الاجتماعية ونوعية الحياة من آثار النمو الاقتصادي السريع ونمو المجتمع الاستهلاكي ، فقد توارت حتى كانت تختفى عن الأنظار .

ثم حدث في بداية التسعينات أن ابتدعت الأمم المتحدة شعاراً جديداً هو «التنمية البشرية» (Human Development) . قدم كبديل لهذه الأهداف الإنسانية التي شاع الاهتمام بها في السبعينات ، ولكن هذه التنمية البشرية عرفت تعريفاً يتضمن من

بين عناصره عنصر نمو متوسط الدخل وإلى جانبه عنصران آخران: إطالة العمر المتوقع للإنسان (Expectation of Life) ونشر التثمين . وهكذا نجد ، أنه طبقاً لهذه الصيغة الجديدة لأهداف التنمية الاقتصادية ، من الممكن أن تبرز دولة ما تقدماً ملحوظاً في ترتيبها بين مختلف الدول من حيث النجاح أو الفشل في تحقيق « التنمية البشرية » ، إذا أحرزت تقدماً في تخفيض معدل وفيات الأطفال ( ومن ثم في إطالة العمر المتوقع ) أو في زيادة عدد التلاميذ المقيدين بالمدارس ، وكذلك إذا زاد حجم إنتاجها من أجهزة التليفزيون بالنسبة لعدد السكان ، حتى وإن لم تحقق تقدماً في الأمرين السابقين ، إذ أن زيادة إنتاج التليفزيونات مثلاً لا بد أن يعنى مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، ارتفاع متوسط الدخل . قدم إلينا هذا المعيار الجديد لتقييم الأداء في التنمية ، وترتيب الدول بعضها فوق بعض ، هذا المعيار الذى يتضمن فى ثناياه أشياء طيبة وأخرى خبيثة ، نون أن تبذل أية محاولة لبيان لماذا فضلت هذه الصياغة لأهداف التنمية على تلك الصياغة الأقدم والأبسط وهى إشباع الحاجات الأساسية ، أى توفير مستوى معقول من التغذية ، ومن الصحة والسكن ، وتوفير فرص عمل كافية ومجزية .

\* \* \*

ثمة شيء واحد على الأقل يميز هذه الموجة الجديدة من الدفاع عن فلسفة عدم التدخل والترويج لها ، وهو تلك النبرة المستخدمة في هذا الدفاع والتي تحمل سمات قريبة من سمات الخطاب الديني . فكلما أمعن المرء في قراءة التقارير الاقتصادية الصادرة من مؤسسات مثل البنك الدولي ومنندوق النقد الدولي ، أو في الاستماع إلى ما يلقيه ممثلوها من خطب ومحاضرات ، يعرضون فيها ما يعتقدون أنه يمثل السياسات الاقتصادية الصحيحة والملائمة للدول المتخلفة أو النامية ، كلما اشتد شعور المرء بأن شيئاً شبيهاً جداً بالخطاب الديني يجري استخدامه في التعبير عن موضوعات كان يفترض أنها تنتمي إلى ميادين فكرية ذات طبيعة مختلفة تماماً . هنا أيضاً نجد الاعتقاد في أشياء « مطلقة » ، حيث لا يجري التمييز ، بدرجة كافية ، بين حالة وأخرى ، أو بين حاجات مجموعة من البلاد وحاجات بلاد أخرى ، أو بين سبب الفشل في حالة وبينه في غيرها من الحالات . « فعدم تدخل الدولة » يصور على أنه هو السياسة الصحيحة دائماً ، و« التدخل الزائد من الدولة » يقدم دائماً على أنه السبب الوحيد للفشل .

فإذا اضطر هؤلاء ، ممن استلأت قلوبهم بالإيمان العميق بعقيدتهم ، إلى مواجهة بعض الانتقادات الصابرة من أشخاص أضعف إيماناً مما جعلهم يثيرون بعض الشكوك في صحة العقيدة، وينبهون إلى أن الانسحاب التام من جانب النولة قد تكون له بعض الدواقب السيئة ، مثل ارتفاع مستوى البطالة وزيادة حجم الفجوة بين الدخول ، لجأ المدافعون عن العقيدة إلى التذكير بأن كل هذا حتى لو حدث في الأجل القصير ، فإنه سوف يزول حتماً في «المدى الطويل» ، شأنه شأن « يوم الحساب» لا يستطيع أحد أن يقول متى يحل أو أن يحدد العوامل التي تؤدي إلى حله . وكما هي الحال في معظم العقائد الدينية ، تتضمن العقيدة بدورها الحديث عن « معجزات» . فكانت هناك أولاً المعجزة البرازيلية ، ثم المعجزة «الكورية» ، وأخيراً المعجزة الشيلية . فإذا حدث وظهر بعد فترة أن ما بدا في البداية وكأنه معجزة قد خيب الآمال ، كما حدث في حالة البرازيل مثلاً ، فإنه سرعان ما يطوى هذه التجارب النسيان ويهاى عليها النراب ، ولا يعود ذكرها مطلوباً أو مرغوباً فيه . وبينما يهنئ هؤلاء أنفسهم على أنهم يراعون بمنتهى الدقة والصرامة ، شروط البحث العلمى والموضوعى ، تجد تحليلاتهم

لحالات النجاح الاقتصادي وحالات الفشل تنطوي على درجة مذهشة من عدم الدقة والتحيز . فعلى سبيل المثال ، إن من الواضح جداً أننا لا نمتلك أى أدلة واقعية حاسمة تؤدي بنا إلى الجزم بأن نجاح بعض الدول في جنوب شرقي آسيا في رفع معدل التنمية حتى وقت قريب يعود في الأساس إلى اتباعها سياسة الاتجاه إلى التصدير بدلاً من الاعتماد على السوق المحلية ، وإلى تشجيع المشروعات الخاصة والحافز الفردي بدلاً من ملكية الدولة ونظام التخطيط . ألا يجوز مثلاً أن يكون السبب الأساسي في ذلك النجاح أسباب تتعلق بثقافة وتقاليد هذه المجتمعات ، أو أسباب جغرافية أو سياسية أو تاريخية ؟ بل هل نحن واثقون أصلاً من أن هذه الدول قد طبقت بالفعل هذه الاستراتيجيات بالدرجة المزعومة من النقاء ؟ ألا يجوز أن يكون من بين التفسيرات المقبولة لهذا النجاح أن هذه البلاد طبقت مزيجاً من السياسات الليبرالية ومن التدخل الحكومي ؟ وهل نحن واثقون من أن الدول النامية الأخرى عليها لكي تصل إلى نفس النتيجة ، أن تطبق نفس هذا المزيج ونفس النسبة بين العناصر التي طبقتها دول جنوب شرقي آسيا ؟ .

إن إثارة مثل هذه الأسئلة لاشك في أنها أكثر جدوى وأشد حفرًا للفكر من ذلك التكرار المستمر ، الذي يصيب المرء بالسأم الشديد ، لقولة «القطاع الخاص حسن ، والقطاع العام سيء» . وعلى أية حال فإن أملى أن أكون قد نجحت في هذا الفصل في تقديم عدد كاف من الأمثلة ، للتدليل على أنه خلال التاريخ الطويل للفكر الاقتصادي فيما يتعلق بالنمو والتنمية ، لم تكن الأسئلة المطروحة للبحث ولا الإجابات التي قدمت على هذه الأسئلة ، صادرة عن فكر محايد وغير متحيز ( بفرض أن مثل الفكر ممكن تحقيقه في العلوم الاجتماعية ) ، بل كانت الأسئلة والأجوبة على السواء صادرة عن عقائد طارحي الأسئلة والأجوبة ، عقائد تتخذ من البداية كمسلمات بديهية غير قابلة للمناقشة ، وتتبع في معظم الأحوال من غلبة بعض المصالح الأنانية والضيقة ، وهذا هو ما تتناوله الفصول التالية بالتفصيل .

## الفصل الثانى **التنمية كتر اكم للذهب والفضة**

لم تكن التنمية عند أصحاب المذهب التجارى ، الذى ساد أوروبا طوال قرنين ونصف على الأقل ، ( ١٥٠٠ - ١٧٥ ) ، هى زيادة ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات ، كما نفهم نحن التنمية الآن ، بل زيادة ما تحوزة البولة من ذهب وفضة . كسان هذا المنحى من التفكير، الذى قد يبدو لنا شديد الغرابة الآن ، مفهومأ تماماً فى تلك الفترة ، كما أنه لم يكن بالحماسة التى وصفه بها آدم سميث فى ١٧٧٦ . كان طبيعياً أن تُعرّف الثروة بالذهب والفضة فى وقت كان المصدر الأساسى للثروة فيه هى التجارة ، وأن يفهم النمو وزيادة الرخاء بمعنى زيادة ما تحوزة البولة من ذهب وفضة فى وقت كان

أكثر مصادر الدخل نمواً فيه هو نمو التجارة ، خاصة التجارة الخارجية ، وبالذات في أعقاب الكشوف الجغرافية منذ نهاية القرن الخامس عشر . كما أن فهم الثروة على أنها الذهب والفضة ، وليست السلع والخدمات التي تشبع مختلف الحاجات الإنسانية ، يكتسب درجة عالية من العقلانية إذا تذكرنا أن أخشى ما يخشاه التاجر هو أن تبقى لديه السلع دون تصريف ، وأن نجاحه واستمرار نشاطه يتوقفان على استمرار وسرعة ما يحققه من «مبولة» ، أي سرعة تحويل السلع إلى نقد ، أي إلى ذهب وفضة . إنه إذا كان رأس مال تريب الصناعة هو الآلات والمعدات والمواد الأولية ، فإن رأس مال التاجر هو النقود . أما ما اشتهر به التجاريون من التركيز على الميزان التجاري ، واعتبارهم أن أهم هدف للسياسة الاقتصادية هو تحقيق فائض فيه (ومن ثم أن ينقل إلى الدولة كمية من الذهب والفضة تزيد عما يخرج منها) فهو مفهوم أيضاً وطبيعي للغاية في عصر كان التنافس فيه على المستعمرات الجديدة ، في أثر الكشوف الجغرافية ، على أشده بين الدول الأوروبية ، حيث كانت كل دولة ترغب في اكتساب موطن قدم في الأراضي المكتشفة حديثاً تحقق من ورائه لتجارها أرباحاً مضاعفة.

كان التصدير إذن هو أكثر أنواع النشاط الاقتصادي ربحاً ، ومن ثم كان أكثرها تمتعاً بثقاة الاقتصاديين ، وكان تدفق فرائض الذهب والفضة على النولة الدليل الأكيد على نجاحها في التصدير . ومن ثم اعتبر تحقيق الفائض في الميزان التجاري أولى الأهداف الاقتصادية بالاهتمام .

كان هذا التنافس الصاد بين الدول الأوروبية على فتح مناطق جديدة لتجاريتها ، وكذلك الحاجة إلى توسيع السوق المحلية أمام المنتجين المحليين ، يتطلبان درجة عالية من التدخل الحكومي لأكثر من سبب . من ذلك فرض سياسة حمائية تضمن توفير سوق ممتلئة أمام التجار الوطنيين ، والقيام بمشروعات البنية الأساسية اللازمة لتسهيل التجارة وتشجيعها ، كالإنشاء الطرق والموانئ وتحسينها ، واستتباب الأمن والقضاء على قطاع الطرق ، وتوحيد الأوزان والمقاييس ، والقضاء على الحواجز الجمركية القائمة بين مقاطعات النولة الواحدة ، ومنح الإعانات للمصدرين ، بل وتشجيع إنتاج مختلف السلع الصالحة للتصدير وتخفيض نفقة إنتاجها ، وتشجيع صناعة السفن وتجهيز جيش قوى قادر على ضم أراضى جديدة والدفاع عن أراضى تم اكتسابها . بل لقد كانت الدولة ترى من

واجبها أحياناً التدخل بفرض مواصفات معينة على السلع  
المصنوعة تسهيلاً لتصديرها ، كما كان الحال في ظل كولبير ،  
وزير مالية لويس الرابع عشر ، حيث كانت «الكولبيرية» نموذجاً  
يمثل الفكر التجارى أصدق تمثيل .

كانت أوروبا تعيش إذن خلال ذلك العصر ، الذى يكاد يتطابق  
مع عصر النهضة ، مرحلة يناسبها تماماً هذا الفهم لطبيعة الثروة  
والتنمية ، وهو الفهم الذى يبدو لنا الآن محدوداً وقاصراً ، كما كانت  
تناسبها تماماً مرحلة عالية من التدخل الحكومى فى النشاط  
الاقتصادى . بل إن من الشيق جداً أن نلاحظ أوجه الشبه الشديد  
بين بعض أفكار التجاريين ، وبعض الأفكار والانجاسات التى  
شاعت فى الدول المسماة اليوم بالمتخلفة أو النامية فى الخمسينات  
والستينات من القرن العشرين .

وليس من الصعب فى الواقع تفسير هذا الشبه . فاقنصاديو  
العصر التجارى كانوا فى الواقع يرفعون لواء بناء الاقتصاد  
القومى فى مراكزه الأولى . وقد كان ذلك يتطلب ترجمة عالية من  
الاعتماد على النفس ، وتشجيع التصنيع ، وحماية السوق من  
منافسة السلع الأجنبية . إن من الشيق جداً أن نقرأ القائمة التالية

من النصائح التي كتبها أحد كبار التجار في إنجلترا في كتاب  
نشر في ١٦٦٤ ، وهو توماس مان Thomas Mun ، الذي وصف  
البعض بأنه قيد يكون أقرب التجار الإنجليز إلى نموذج  
«التجاري المثالي» فإذا بنا وكأفنا نقرأ مذكرة من المذكرات المقدمة  
لأحد رؤساء جمهوريات الدول النامية في الخمسينات أو  
الستينات من القرن العشرين ، حيث شاعت القرية الاقتصادية ،  
وسادت نزعة الاعتماد على النفس ، إن توماس مان ينصح الإنجليز  
بالآتي :

١ - لابد أن نستغل كل شبر من أراضينا الزراعية ، حتى نقلل  
من اعتمادنا على الواردات .

١ - ونقلل من إسرافنا في استهلاك السلع الأجنبية .

٢ - ونمنع أن يكون تصدير منتجاتنا على سفن أجنبية .

٤ - فإذا أردنا الإسراف فلنسرف في الإنفاق على سلعة  
المحلية ، حتى نخلق فرصاً جديدة للعمالة ، لأبناء وطننا ، ولكن من  
الأفضل أن يشتغل هؤلاء في صناعات تتجه إلى التصدير .

٥ - وعلينا أن نزيد من نشاطنا في المياه المحيطة بنا بدلاً من  
أن نترك ذلك للهولنديين .

ومثل هذا كثير ، حتى يختم توصياته بالدعوة إلى أنه يجب أن نبذل كل ما في جهدنا لاستخدام مواردها وقوانا الذاتية إلى أقصى حد ممكن ، «وكأنه واجد من البهامة المحدثين للاعتماد على النفس . لا عجب إذن أن استخدم اصطلاح «التجارية الحديثة» ( neo-mercantilis ) كثيراً في وصف ما كانت تتبعه كثير من الدول النامية من سياسات اقتصادية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين ، ومنها مصر في عهد الناصرية .

وقد أصاب فكر التجاريين نفس الانحسار الذي أصاب «التجارية الحديثة» في العالم الثالث ، نتيجة أيضاً لتغير الظروف والأحوال ، فإذا بنا نجد أدم سميث والاقتصاديين التقليديين في بريطانيا يدشنون مجموعة مختلفة جداً من الأفكار ابتداء من ١٧٧٦ ، ليس لأن الاقتصاديين كانوا قد اكتسبوا مزيداً من الحكمة مع مرور الزمن (وإن كانوا قطعاً قد صاروا أكثر بقة وأكثر ميلاً للتحليل والتنظير) ، بل لجور أن ظروف بريطانيا منذ نهاية القرن الثامن عشر قد استدعت هذا الانقلاب التام في مضمون الفكر الاقتصادي واتجاه السياسة الاقتصادية .

\*\*\*

مما يستحق أن يروى فى هذا الصدد ، ويؤيد هذا الذى ذهبنا إليه حالا ، تلك القصة الشيقة عن موقف الاقتصادى الإنجليزى الشهير جون مينارد كينز (J.M. Keynes) من المذهب التجارى ، والجدل الذى ثار بينه وبين الاقتصادى السويدى الشهير أيضا ، إيلي هيكتشر (E. Heckscher) .

ذلك أن كينز خصص فصلا بأكمله من كتابه المعروف (النظرية العامة) والذى نشر فى ١٩٣٦ ، للثناء على التجاريين والإشادة بقطنتهم ، وقال إنهم «دون أن يكون لهم إدابة بالأسس النظرية التى تقوم عليها السياسة الاقتصادية ، يبدون وكأنهم قد وفقوا فى الوصول إلى الحكمة العملية » . ولم يكن هذا الموقف من جانب كينز غريباً ، إذ أن كثيراً من عناصر السياسة الاقتصادية التى دعا إلى تطبيقها فى الثلاثينات من القرن العشرين ، لمعالجة الكساد العظيم، قريب جداً من عناصر السياسة الاقتصادية التى دعا إليها التجاريون قبله بنحو خمسة قرون . فكلاهما يؤكد على المنافع التى تعود على الاقتصاد القومى من زيادة كمية النقد المتداولة ، ومن تشجيع الصادرات ، وكلاهما يعتبر الإنفاق على الاستيراد من قبيل

«التسرب» الذي ينقص من الطلب الكلي على منتجات الدولة، ومن ثم يحسن تخفيضه، وكلاهما، في نهاية الأمر، يريان تدخل الدولة في الاقتصاد شيئاً مرغوباً فيه بل وضرورياً بعكس ما دعا إليه الاقتصاديون التقليديون في بريطانيا ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر.

كان كينز قد اعتمد في تحصيل معلوماته عن التجاريين وأفكارهم، اعتماداً يكاد يكون تاماً على كتاب الاقتصادى السويدى هيكشر عن التجاريين، وقال كينز ذلك صراحة، وأضاف أن هيكشر من أنصار الاقتصاديين التقليديين المتحمسين لهم، وهم، كما ذكرنا حالاً، على طرفى نقيض من التجاريين فيما دعوا إليه من حرية اقتصادية وكف يد الدولة عن التدخل، ومن ثم يقول كينز إن هيكشر لا يمكن أن يتهم بإظهار التجاريين في صورة أفضل من الحقيقة، فإذا أمكن لكينز أن يستخلص من كتاب هيكشر ما يرفع من شأنهم، فلا بد أنه على صواب.

الطريف أن هيكشر عندما نشر الطبعة الثانية من كتابه عن التجاريين، وكان ذلك بعد أن نشر كينز كتابه، احتج على كينز احتجاجاً شديداً، لقد بدأ بتوجيه الشكر لكينز على ما عبر عنه من

دين له ولكتابه عن التجاريين ، ولكنه لامة لوماً شديداً على ما أظهره من خفة وتسرع بالثناء على التجاريين إلى هذا الحد ، وعلى زعمه بأن نصيبتهم من الحكمة كان أكبر من نصيب آدم سميث والاقتصاديين التقليديين ، مجرد أن التجاريين دعوا إلى تدخل الدولة والتقليديين دعوا إلى الحرية الاقتصادية ، أو مجرد أن التجاريين دعوا إلى بعض الإجراءات الاقتصادية التي تصادف أنها اتفقت مع هوى كينز ونسائل هيكلير متكاملاً ، وكيف تتوقع أن تتوفر للتجاريين درجة عالية من الحكمة العملية ، في عصر لم تكن تتوفر فيه إحصاءات يعتد بها ، بل كانت المعرفة فيه بالمتغيرات الاقتصادية أقرب ما تكون إلى التخمين ؟ وكيف تتوقع أن تسود الحكمة العملية لبعض الوقت ثم تختفي فجأة في ١٧٧٦ ، أي وقت ظهور كتاب آدم سميث ؟

الحقيقة في نظر هيكلير أن التجاريين لم يكن لديهم أدنى اهتمام بالوصول إلى «حقائق نظرية عامة» ، صالحة لكل زمان ومكان ، ومن ثم فوصفهم « بالحكمة» لا يناسبهم في الواقع ، إذ ليس هذا ما كانوا يسعون إليه . كانوا مهتمين بتقديم النصيحة بما

اعتقدوا أنه ملائم لفترة معينة ، وليس للعالم بأسره بل لظروف دولة أو دول معينة . ر. يختتم هيكتشر كلامه بالقول بأن كتاب كينز الذى سماه « النظرية العامة » ، لا يحتوى على « نظرية عامة » على الإطلاق ، شأنه فى ذلك شأن مساهمات كل المدارس الاقتصادية الأخرى ، فصحة ما قلتمته كل من هذه المدارس مرهون بظروف العصر والمكان اللذين نشأت فيهما . وفى رأى هيكتشر أن كينز وقع بهذا فى نفس الخطأ الذى وقع فيه آدم سميث من قبله ، فكلاهما يفتقد الإحساس بالنسبية ( sense of relativity ) حيث ظن كل منهما أن ما يصلح لعصره ويلذه يصلح لكافة العصور والبلاد ، وهذا الخطأ هو الذى أدى بأنم سميث إلى أن يقسوا على التجاريين كل هذه القسوة ويكينز إلى أن يطريهم كل هذا الإطراء .

### الفصل الثالث

## **فكر التنمية بين السابق والمسبق**

استمر المذهب التجاري ، الذي دعا إلى تدخل الدولة تدخلاً حاسماً في النشاط الاقتصادي ، وإلى فرض الحماية ضد السلع الأجنبية ، وإلى درجة عالية من الاعتماد على النفس ، استمر سائداً في أوروبا طالما استمر مستوى النمو في البلاد الأوروبية متقارباً إلى حد كبير ، وهو ما ظل عليه الحال حتى نحو منتصف القرن الثامن عشر . ولكنه لم يستطع الضمور والاستمرار بمجرد أن ظهر تفوق دولة بعينها تفوقاً ملحوظاً عن بقية الدول .  
فحينما يكون مستوى النمو متقارباً ، يكون التنافس شديداً ، وتقوى غريزة الدفاع عن النفس ، وتشتد الدعوة إلى الدفاع عن

النفس هي مواجهة الأجنبي ، وينهض من المفكرين من يستثيرون  
في شعوبهم الحمى الوطنية والرغبة في إثبات الذات ومن ناحية  
أخرى لا يكون في مصلحة أحد الدعوة إلى الحرية الاقتصادية وفتح  
الأبواب على مصاريعها للتجارة الدولية ، إذ لا تناسب هذه الدعوة  
إلا دولة واثقة من تفوقها ، ومن قدرتها على الصمود أمام المنافسة  
الأجنبية وعلى غزو أسواق غيرها .

من الشيق إذن أن نلاحظ أن الدعوة إلى الحرية الاقتصادية ،  
وإطلاق حرية التجارة الدولية من القيود ، نشأت أول ما نشأت في  
دولتين كانتا هما المرشحتين للسبق في الثورة الصناعية من بين  
كلية الدول الأوروبية : وهما فرنسا أولا ثم بريطانيا ، نشأت أولاً في  
فرنسا قرب منتصف القرن الثامن عشر ، على يد مدرسة الطبيعيين  
أو الفيزيوقراط ( Physiocrats ) ثم سرعان ما خبت وانطفأت  
عندما ظهرت حاجة فرنسا إلى الحماية ، وعلى الأخص ضد غزو  
السلع البريطانية . يقول الأستاذ شومبيتر عن مدرسة الطبيعيين ،  
أنها لم يكن لها وجود في ١٧٥٠ ، ولكن فيما بين ١٧٦٠ و ١٧٧٠  
كان كل الناس في باريس وفرساي يتكلمون عنها ، أما في ١٧٨٠

فكانت قد نسيت تماماً . انتقلت الدعوة إلى الحرية الاقتصادية إلى بريطانيا على يد آدم سميث الذى رفع لواءها بكتابه الشهير «ثروة الأمم» فى ١٧٧٦ ، واستمرت بريطانيا هي حاملة لواء هذه الدعوة طوال القرن التالى ، طالما استمرت تحمل أيضاً لواء التفوق الاقتصادى على العالم بأسره.

\*\*\*

إن عنوان كتاب آدم سميث نفسه يدل على أن الكتاب مهم ، بصورة أساسية ، بقضية النمو والتنمية ، فعنوانه الكامل هو : بحث فى طبيعة ومسببات ثروة الأمم .

“ An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations” . وتطيله لهذه المسببات يقوده خطوة بخطوة إلى أن يستخلص أن النجاح والفشل فى التنمية مرهونان بعاملين أساسيين : أولهما حظ الدولة من الغنى أو الفقر فى الأراضى الزراعية ، وثانيهما : نوع السياسة الاقتصادية التى تتبعها ، وبالأذات من حيث اتباعها أو عدم اتباعها لمبدأ الحرية الاقتصادية . فالدولة سعيدة الحظ هي تلك التى حبت بها الطبيعة

بموارد زراعية غنية وخصبة ، وتتمتع بسياسة اقتصادية حكيمة ..  
فتترك الدولة الأفراد يمارسون نشاطهم الاقتصادي دون قيود ولا  
تتدخل في مجرى التجارة الدولية .

كان التأكيد على هذين العاملين يناسب ظروف بريطانيا في ذلك  
العصر على نحو رائع . بل ظهر ذلك بوضوح أكثر فأكثر مع مرور  
الأيام بعد ظهور كتاب آدم سميث ، فلا عجب أن تمتع كتابه بتلك  
المكانة العالية ، وأن زادت هذه المكانة علواً طوال القرن التاسع  
عشر . فبريطانيا كانت دائماً تلك الجزيرة ذات الإمكانيات الزراعية  
المحدودة ، والتي عبر مالتس ، البريطاني أيضاً ، وبعد ظهور كتاب  
سميث بقليل ، عن تشاؤمه البالغ بمستقبل سكانها إزاء التزايد  
البطيء في إنتاج الغذاء بالمقارنة بتزايد السكان السريع . لم يكن لأ  
سميث ولا مالتس ، وإن كانا قد رأيا بداية الثورة التكنولوجية ، في  
وضع يسمح لهما بالتنبؤ بما يمكن أن تحققه هذه الثورة لخل مشكلة  
الغذاء والإنتاج الزراعي . وقد ظل الخوف من هذا السياق بين  
السكان والغذاء ، الذي عبر عنه آدم سميث بركة ، ومالتس بشدة ،  
يسيطر على بقية الاقتصاديين التقليديين حتى نهاية القرن التاسع

عشر ، ومن ثم ظل «قانون الغلة المتناقضة» هو القانون الأساسي الحاكم للفكر الاقتصادي طوال القرن ، يطبق أولاً في نظرية الإنتاج والسكان على يد مائثس ، ثم تستخلص منه نظرية الربيع وتوزيع الدخل على يد ريكاردو ، ويبنى عليه التقيسديون جميعاً نظرية التنمية وتتوهم المفرط في التشاؤم بحلول حالة من الركود المستديم ( Stationary State ) ، قبل أن تستخلص منه المدرسة الحديثة في الثالث الأخير من القرن صورة طبق الأصل لتطبيقها على نظرية الاستهلاك ، وهذه الصورة هي قانون تناقص المنفعة الحدية.

أما الدعوة إلى الحرية الاقتصادية ، فكانت بدورها ، تناسب الظروف الجديدة في بريطانيا مناسبة تامة ، إذ ظهر أن بريطانيا هي أول دولة أوروبية تقوم بثورتها الصناعية بنجاح ، أصبحت هي أقدر دولة على تطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية دون أن تخشى منافسة من هو أقوى منها ، إذ لم يكن هناك في الواقع من هو أقوى منها ، كما أن من سألها أن تقنع الآخرين بحسب مبدأ الحرية الاقتصادية ، وفتح أبواب الاستيراد والتصدير ، إذ أن في ذلك ضمان وصول السلع البريطانية إلى الأسواق الخارجية .

كانت فرنسا قد خاضت تطبيق مبادئ الطبيعيين في الحرية الاقتصادية في السبعينات من القرن الثامن عشر ، عندما تسلم أحد رجالهم (تيرجو Turgot) وزارة المالية ، فشلت سياسته فشلاً ذريعاً ، وعزل تيرجو من منصبه في نفس السنة التي ظهر فيها كتاب آدم سميث في بريطانيا ، وسرعان ما أتركت فرنسا أن الحرية الاقتصادية على الأقل بالنسبة لها ، لم يحن وقتها بعد ، وأن الحماية أولى بها وأنفع .

\*\*\*

إنما يرجع الفضل الأكبر في تأصيل الدعوة إلى الحماية ونبذ مبدأ الحرية الاقتصادية ، في ظروف دولة لم تحقق ثورتها الصناعية بعد ، وتواجه منافسة شديدة من دول متفوقة عليها ، إلى الاقتصادي الألماني الشهير ، فريدريك ليست . F. List .  
والحقيقة أنه كلما أمن المرء في قراءة ليست وتأمل أفكاره ، كلما تبين إلى أي حد تظلم الدول الناحية الآن نفسها إذ تتخذ من أفكار آدم سميث دليلاً لها ومرشداً بدلاً من أفكار فريدريك ليست . إن ليست كان يكتب عن وطنه ألمانيا في العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، وكنته جالس الآن في دولة من دول العالم الثالث ينصح أهلها

بما يجب عليهم عمله وهو ينتقد أفكار سميث وإطلاقه التصميمات حيث لا يجب التعميم ، وكأته اقتصادي مصري يكتب في هذه الأيام رداً على مبادئ صنفوق النقد الدولي الذي يحاول الصنفوق أن يصورها بصورة المبادئ الصالحة لكل زمان ومكان .

يرفصم كتاب ليست عن هدفه نون موارية . فقسم كتابه «الأساس القومي للاقتصاد السياسي the National System of Political Economy الذي نشره في ١٨٤١ ، يشير إلى أن الرجل يريد أن يبين أثر الظروف الخاصة ببلده وقومه على التحليل الاقتصادي والسياسة الاقتصادية الواجبة الاتباع ، وهو ما نجح بالفعل في بيانه ببلاغة ومنطق ناصعين .

كان آدم سميث قد بنى دعوته إلى حرية التجارة الدولية على أن فيها مصلحة المستهلك ، فإذا فرضت ألمانيا مثلاً تعريفات جمركية ضد السلع الصناعية البريطانية لحماية لصناعتها ، وفرضت بريطانيا تعريفات جمركية ضد السلع الزراعية الألمانية لحماية لزراعتها ، أدى ذلك إلى أن يدفع المستهلك الألماني أسعاراً أعلى للسلع الصناعية ، وأن يستهلك بشعاً أقل جودة من ذي قبل ، بينما يضطر المستهلك البريطاني إلى دفع أسعار أعلى للسلع الزراعية .

أضف إلى ذلك أن إطلاق حرية التجارة الدولية من شأنه أن يوسع السوق أمام كلا الطرفين المشتركين في التجارة ، أي تتيح هذه الحرية لكل دولة سوقاً أوسع لمنتجاتها مما كان متاحاً لها في ظل القيود التجارية . وتوسيع السوق يسمح لكل دولة بدرجة أعلى من التخصص وتقسيم العمل ، وتقسيم العمل يرفع الكفاءة (يقلل من نفقات الإنتاج) . ومن ثم تعود حرية التجارة بالنفع على المستهلكين الذين يستطيعون الآن أن يحصلوا على أفضل أنواع السلع بأقل الأسعار . من هذا نرى أن تدخل الدولة بحماية سلعة وطنية من منافسة الواردات يؤدي إلى إساءة استخدام الموارد الوطنية ، إذ يشجع عناصر الإنتاج على الاتجاه إلى إنتاج سلع لا تتمتع فيها الدولة بأية ميزة . ويحرم السلع التي تتمتع فيها هذه الدولة بميزة أو كفاءة خاصة ، من التوسع والنمو . الحماية مرفوضة إذن ، سواء كانت بفرض تعريفات جمركية ضد الواردات ، أو بمنح إعانات للتصدير ، أو بأي صورة أخرى ، طالما حوكت عناصر الإنتاج والتجارة الدولية عن مسارها الطبيعي ، واضطرت المستهلك إلى أن يدفع ثمناً لسلعة هو أعلى من المتاح له لو تركت الأمور دون تدخل .

كان طريفا أن يصدر هذا الكلام من رجل كأنه سميت قضى  
الثلاثة عشر عاما الأخيرة من حياته مديرا لإدارة التعريفات  
الجمركية في اسكتلندا . ولكن هذا في حد ذاته لا يدل بالطبع عما  
إذا كان الرجل على صواب أم على خطأ . وإنما الذي بين أخطاء  
سميت هو فريدريك ليست . لقد نظر ليست فرأى أن بريطانيا  
متفوقة على ألمانيا في الصناعة ولكنه لم يجد سببا مقنعا للاعتقاد  
بأن هذا التفوق لابد أن يستمر إلى الأبد . نعم ، إن ليست يرى  
بوضوح ، لا يقل عن رؤية سميت ، مزايا اتساع السوق ، ولكن فتح  
السوق الألمانية أمام السلع الصناعية البريطانية وإن كان يؤدي حقا  
إلى توسيع السوق أمام الصناعة البريطانية فإنه في نفس الوقت ،  
وينفخ القدر ، يؤدي إلى تضيق السوق أمام الصناعة الألمانية ،  
إذ ستقتطع السلع البريطانية لنفسها جزءا من هذه السوق .  
المسألة إذن ليست هي مزايا اتساع السوق أو ضيقه ، وإنما هي ما  
إذا كنت ستأخذ التفوق الحالي دليلا على التفوق إلى الأبد ، أم  
ستحاول أن تحول التخلف الحالي إلى تفوق في المستقبل.

هذه هي بالضبط النقطة المحورية في قضية ليست : فلتحجم  
ألمانيا صناعاتها من المنافسة حتى تقف على قدميها ، طالما أن

لديها أسباباً قوية للاعتقاد بأنها قادرة بالفعل على هذا النهوض ، وبعد هذا فلتطلق حرية التجارة كما تشاء ، ولتترك حلبة الصراع للمتناهسين ، ليتصارع منهما الجدير بالانتصار . ولكن حذار كل الحذر من أن تترك رجلاً بالغاً يصارع طفلاً صغيراً ، فالتت بذلك تحكم على الطفل بالموت دون أن يستحقه .

وينطلق فريدريك ليست فيوجه اتهاماً بعد آخر إلى آدم سميث . إن سميث في نظر ليست يزعم لنظريته العمومية والتجرد ، وهي ليست إلا نظرية « بريطانية » تستهدف مصالح بريطانيا . وسميث يصب غضبه على كولبير ( Colbert ) وزير مالية لويس الرابع عشر ، الذي جعل لواء المذهب التجاري في فرنسا في القرن السابع عشر ؛ ويتهمة بأنه « ظن أن صناعة وزراعة دولة عظيمة يمكن أن تدار كما تدار مصلحة حكومية » ولكن سميث يفصح بذلك عن عجزه عن فهم الدور الرائع الذي لعبته سياسة كولبير الاقتصادية في تقدم فرنسا ، والخدمة التي أدتها الحماية للصناعة الفرنسية في عهده . بل إن بريطانيا نفسها اعتمدت في فترة سابقة على الحماية لتشجيع صناعاتها على النمو ، أما عن الولايات المتحدة فيقول ليست إن ما احتاج إنجازه إلى عدة قرون

في أوروبا ، يراه يتحقق أمام عينيه في الولايات المتحدة بفضل ما فرضته الولايات المتحدة لصناعاتها من حماية ضد السلع البريطانية .

إن إطلاق آدم سميث لوصف «التجارين» على كوابير ومدرسته ، فيه الكثير من الظلم ، إذ أن هذا الوصف ، في نظر ليست ، أكثر انطباقاً على آدم سميث نفسه واتباعه . إن سميث واتباعه هم «التجار» ، بالمعنى الدقيق ، إذ أن كتاباتهم تبدو وكأنهم قد نقلوها من مذكرات كتبها أحد التجار ، فهم لا همّ لهم إلا البحث عن أنجح الوسائل للشراء من أرخص الأسواق والبيع في أعلاها سعراً . إن التجاريين قد يكونون قد أخطأوا حين أعماهم تمسكهم بالقومية وحملتهم لأوطانهم من أن يفطنوا إلى أن الهدف في النهاية هو الوصول إلى نوع من العالمية ، ولكن سميث ومدرسته قد أخطأوا بدورهم إذ صرفتهم نظرتهم العالمية وتفكيرهم في «العالم ككل» عن إعطاء القومية والشعور بالانتماء لوطن معين ما يستحقانه من اهتمام . إن ليست يرى أنه يوجد بين مستوى الفرد ومستوى الإنسانية مستوى متوسط هو «الأمة» . وإهمال هذا البعد القومي على النحو الذي يظهر في كتابات آدم سميث ، يجرّد



لاقتصاديات التنمية ، فهو ليس فقط أول من أشار بوضوح إلى هذا التمييز بين زيادة الإنتاج وزيادة القدرة على الإنتاج ، بل هو أيضاً أول من عالج مشكلة التنمية من وجهة نظر دولة «جاءت متأخرة بعض الشيء» ( late comer ) ، ، فأنرك أهم المشاكل المتولدة عن محاولة اللحاق بمن سبق إلى النمو . أضف إلى ذلك أن فريدريك ليست هو بلا شك أول من أدرك وأكّد على أهمية الجوانب غير الاقتصادية للتنمية .

إن « القوة المنتجة » للفرد لا تتأثر فقط ، كما ذهب سميث ، بدرجة تقسيم العمل واتساع السوق وحجم رأس المال ... الخ ، بل تتوقف أيضاً ، في نظر ليست ، على الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدولة ككل . فقد يكون دور الحكومة محدوداً في مساعدة الفرد على زيادة ما ينتجه باستخدام موارد موجودة بالفعل ، ولكن لها دوراً أساسياً في تنمية هذه الموارد المنتجة نفسها ، ومن ثم في زيادة القوة المنتجة لكل فرد . فإذا كان الفرد يملك مصنعاً بالفعل ، فقد يكون من الأفضل بالفعل أن تتركه الحكومة وشأنه ، ولكن الحكومة لها دور مهم فيما إذا كان الفرد سينشئ مصنعاً جديداً أو لا ينشئه .

قد يكون للحماية مضارها في الأمد القصير ، وقد تضرَّ حقاً بالمستهلك ، ولكن منافعها جمة في المدى الطويل ، والمستهلك هو المستفيد في النهاية . قد تكون سياسة الحرية الاقتصادية أكثر جدوى في تنمية فروع معينة من فروع الإنتاج ، ولكن سياسة الحماية هي التي تضمن للدولة تنمية متوازنة تشمل كل أنواع النشاط الاقتصادي ، فلا تبقى إلى الأبد بلداً زراعية لمجرد أنها لا تستطيع الآن أن تنتج السلع الصناعية بكفاءة . وتنمية الصناعة بالذات لا غنى عنه للدولة ، ليس فقط لارتفاع إنتاجيتها ، ولأنها تعدُّ الزراعة بسوق لمنتجاتها ووسائل الإنتاج المتقدمة ، ولكن لأنها أيضاً ترسخ في المجتمع بأسره قيما وتقاليد جديدة تقوم على احترام حرية الفرد ، كما أنها تساهم في توسيع الأفق ، وتساعد على تقدم العلوم والفنون . فترة من الحماية إذن ضرورية ، ليس فقط لتحقيق تقدم اقتصادي بل وتحقيق نهضة اجتماعية وثقافية عامة .

أي النوعين من الكلام أقرب يا ترى إلى ظروف البلاد النامية اليوم ؟ كلام آدم سميث الذي يأخذ الواقع كمعطى من المعطيات ، ويحاول تعظيم النفع العائد من هذا الواقع ، على

العالم بأسره ، منظوراً إليه ككل ، أم كلام فريدريك ليست الذى  
يتخذ نقطة انطلاق له الرغبة فى تغيير الواقع ، ويحاول تعظيم  
النفع المتحقق عبر فترة زمنية ممتدة ، وتعظيم العائد على بولة  
معينة يشعر نحوها بنوع خاص من الوله ؟ .



## الفصل الرابع **التنمية الرأسمالية كشرط للاشتراكية**

ربما وجد أبناء العالم الثالث اليوم في كتابات الاقتصادى  
الألمانى « فريدريك ليست » الذى كان يكتب منذ نحو قرن ونصف ،  
ما هو أقرب إلى مشاكلهم مما يجدون في كتابات آدم سميث  
البريطانى ، مجرد أن « ليست » كان يكتب في نولة «متظفة» في  
ذلك الوقت ؛ بالمقارنة ببريطانيا . ولكن لا فريدريك ليست ولا آدم  
سميث كان يبدى أدنى اهتمام بهذا الجزء من العالم الذى نسميه  
اليوم «العالم الثالث» . ولم يكن هذا الإهمال غريباً ، فتوروا لم تكن  
تعرف الكثير بعد عن تلك المناطق الغريبة من العالم التى كثيراً ما

كان يشار إليها بذلك اللفظ الغامض «الشرق» دون تمييز كاف بين الصين وجيرانها ، أو بين العرب والفرس . لم تكن دراسات علماء الأنثروبولوجيا قد بدأت على أي نحو جدّي ، وإنما كانت هناك فقط كتب لبعض الرحالة المغامرين ، التي يخلط فيها حب المبالغة في تصوير غرائب هذا الجزء غير المعروف من العالم ، بالنزعة الأدبية ، على حساب الوصف الدقيق للواقع ، ومختلطة أيضاً بالشعور بالتعالي والرغبة في تحقيق ما لم يلحق بالحضارة الأوروبية .

الأكثر غرابة ، وإن لم يكن من الصعب تفسيره ، هو موقف الفكر الماركسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، من قضية تنمية العالم الثالث ولحاقه بركب الحضارة . فالفكر الماركسي يقتنر دائماً في أذهاننا بالانتصار للمستضعفين في الأرض ، وكراهية الاستعمار ، واعتبار الاستعمار عاملاً معطلاً لتنمية العالم الثالث ونهضته ، ولكن الحقيقة مع ذلك هي أن الفكر الماركسي ، قبل لينين ، كان أقرب إلى اعتبار الاستعمار الأدبي للعالم الثالث «خطوة إلى الأمام» منه إلى اعتباره عاملاً معطلاً للتنمية والتنمية .

لقد كتب ماركس في نقد أعمال الإنجليز في الهند والفرنسيين في الجزائر ، وشجب استغلال هؤلاء وأولئك للشعوب المقهورة هنا

وهناك ، ولكن منطقة العام ، ونظريته في المادية التاريخية ، كانتا تدفعانه إلى النظر إلى وجود الإنجليز في الهند أو الفرنسيين في الجزائر على أنه عامل مساعد على وصول الطبقات العاملة في الثورتين إلى التحرر النهائي من أغلالها . تفسير ذلك هو نظرة ماركس إلى التاريخ على أنه انتقال حتمي من مرحلة إلى أخرى يفرضه التطور في قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج . وهو قانون حديدي لا فرار منه ، ومن العبث تصور أن من الممكن تغييره . فالشيوعية البدائية يعقبها برق . والرق يعقبه الإقطاع . والإقطاع تعقبه الرأسمالية ، ولا مفر بعد ذلك من قيام الثورة الاشتراكية التي تضع حداً لآلام البشر . والذي يفرض هذا التحول من نظام إلى نظام ، التطور في قوى الإنتاج ، أي في أساليب الإنتاج ومستوى المعرفة التكنولوجية المساندة ونوع السلع المنتجة . فإذا تغيرت هذه القوى فلا بد أن تتغير علاقات الإنتاج ، أي العلاقات الاجتماعية المتعلقة بملكية وسائل الإنتاج وتوزيع الدخل والثروة . الطاحونة الهوائية تعطيك النظام الإقطاعي ، والمصنع الآلي يعطيك الرأسمالية . هكذا يلخص ماركس في جملة واحدة جوهر المادية التاريخية . فإذا كان الأمر كذلك حقاً ، وكانت الاشتراكية هي الأمل

النهائى للطبقات العاملة المستغلة ، وإذا كان مجئ الإنجليز إلى الهند أو الفرنسيين إلى الجزائر يعجل بانتقال الهند والجزائر من الإقطاع إلى الرأسمالية ، ألا يقربهما ذلك من النهاية السعيدة وهي الاشتراكية ؟ أى أنه إذا كان من المستحيل أن تقفز أمة من الإقطاع إلى الاشتراكية مرة واحدة ، وإذا كان الاستعمار هو الذى يدخل هذه الأمة عهد الرأسمالية ، ألا يكون هذا الاستعمار ، مع كل شروره وفظائحه ، نعمة على هذه الأمة ؟.

إذا تجاوزنا قليلاً عن قضية توزيع الدخل والاستقلال ، ألا نرى فى هذا الموقف الماركسى المبكر ، موقفاً قريباً جداً من موقف الاستعلاء الأوروبى على الشعوب غير الأوروبية ؟ وإذا استبدلنا بكلمة «الرأسمالية» ، عبارة «الحضارة الأوروبية» ، أفلا يبدو ماركس وكائنه يلقي درساً على شعوب العالم الثالث يحاول فيه إقناعها بأن انتشار الحضارة الأوروبية فى العالم بأسره شيئاً لا مفر منه ، والأجدر بها قبوله كحتمية تاريخية ، وأن دخول هذه الحضارة أراضيها ، مهما كان ما اقترن به من شرور ، هو أفضل لها من أن تظل إلى الأبد فى حالة من الركود والتخلف المقيتين ؟ .

إن الماركسية التقليدية لم تكن تبدي في الواقع (في حدود فهمي) أي تعاطف حقيقي مع قضية الاستقلال الثقافي ، أو المحافظة على الهوية أو الذاتية الحضارية للشعوب غير الأوروبية . وكان هذا الموقف بدوره نتيجة طبيعية لمنطق المادية التاريخية . فكل الخصائص الثقافية ، من عادات وتقاليد وقيم أخلاقية وعقائد دينية وسعيات خاصة للفنون والأدب .. الخ ، هي في نظر ماركس من قبيل «البناء العلوي» الذي يقوم على أساس اقتصادي هو «البناء السفلي» ، والذي يتكون بدوره من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج . فالبناء العلوي يتشكل بشكل البناء السفلي ويعكس أي تغييرات جوهرية فيه . الناس تفكر على النحو الذي يليه طبقهم اقتصاديهم ، والحياة الثقافية هي في الأساس انعكاس لحياة الناس الاقتصادية . قل لي كيف يشبع الناس حاجاتهم ، وما الذي ينتجونه ، وكيف ينتجونهم (قوى الإنتاج) ، وما هو نظام الملكية عندهم ، ومن الذي يستغل من وكيف يستغل (علاقات الإنتاج) . أخبرك بنوع الثقافة السائدة في هذا المجتمع وفروع القيم السائدة فيه . يترتب على هذا بالضرورة ، حتى إذا لم يقله ماركس بهذا الشكل ، أنه إذا كان الأساس الاقتصادي مختلفا ، كانت الثقافة

متخلفة ، كذلك ، وكان من الممكن إذن أن نصف نظاماً ما للقيم والأخلاق والفنون بأنه نظام أدنى أو أكثر تخلفاً من غيره ، تماماً كما أن من الممكن أن نصف مستوى معيناً من التكنولوجيا بأنه أكثر تقدماً أو أكثر كفاءة من غيره .

إن هذا الموقف يصعب علينا جداً قبوله اليوم ، والحقيقة أن ماركس وإنجلز كانا بذلك الموقف ، مع كل نقدهما للرأسمالية ومع كل إبراكهما لشرور الثورة الصناعية ، يمكسان نفس الانبهار بإنجازات الثورة التكنولوجية ونفس التمرکز على الذات الأوروبية اللذين سادا القرن التاسع عشر . كما أنه باستثناء إشارات جدّ قليلة إلى مجتمعات غير أوروبية ، كانت قضية النمو الاقتصادي ومشاكله ، في نظرهما ، هي قضية النمو الاقتصادي ومشاكله في أوروبا ، ومشاكل التاريخ والحاضر والمستقبل ، هي مشاكل التاريخ الأوروبي وحاضر أوروبا ومستقبلها .

## **الفصل الخامس**

### **خمسة وسبعون عاماً من إهمال التنمية**

من المدهش حقاً أنه خلال فترة تقرب من ثلاثة أرباع القرن وهي التي تلت ظهور كتاب رأس المال لكارل ماركس (١٨٦٧) توارت قضية النمو الاقتصادي والتنمية توارياً يكاد يكون تاماً من الكتابات الاقتصادية ، وكان قضية النمو لم تعد تهم أحداً ، ليس فقط فيما يتعلق بالتنمية في خارج أوروبا ، بل وحتى فيما يتعلق بأوروبا والعالم الغربي نفسه . بدأ وكان الاقتصاديين قد حولوا اهتماماتهم إلى أشياء مختلفة تماماً . فالدراسة الحثية النمساوية ، ومثلوها في بريطانيا والولايات المتحدة ، منصرفون منذ ١٨٧٠ إلى الحديث

عن أشياء غريبة ، لا تتعلق بالاقتصاد القومي أو تراكم رأس المال ، أو علاقة السكان بالأرض الزراعية أو التقدم التكنولوجي ، بل بأشياء أصغر كثيراً وأقل إثارة للاهتمام القارئ غير المتخصص ، كنظرية الاستهلاك وتوازن المستهلك ، والمنفعة الحدية وتناقصها ، والعوامل المحددة لسعر السلعة ، ولماذا كانت هذه السلعة أغلى أو أرخص من تلك . انصرف الاقتصاديون عن قضية زيادة الموارد المادية والبشرية المتاحة للمجتمع ، إلى قضية توزيع هذه الموارد بين الاستخدامات المختلفة ومن ثم لم تعد زيادة «ثروة الأمم» هي محور الاهتمام ، بل محددات العرض والطلب ودور جهاز الثمن في توجيه هذه الثروة إلى إنتاج هذه السلعة أو تلك .

استمر هذا الإهمال لقضية التنمية مع استثناءات قليلة لفناية ، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولأسباب تتعلق بالواقع والتاريخ الاقتصادي أكثر مما تتعلق بعوامل فكرية . فمن ناحية ، كان قد اتضح مع مرور الزمن أن الثورة الصناعية التي اقتصررت في البداية على بريطانيا ، قد امتدت مع منتصف القرن التاسع عشر لتشمل فرنسا وألمانيا ، ثم سرعان ما امتدت إلى الولايات المتحدة في أعقاب الحرب الأهلية الأمريكية في الستينات من ذلك القرن ،

ثم امتدت إلى دولة بعد أخرى من دول أوروبا الغربية ، حتى ساد الشعور ، وبحق ، بأن النمو الاقتصادي في الغرب أصبح شيئاً مضموناً وتلقائياً ولا يحتاج إلا لمرور الوقت للاكتمال والتضجج . أصبح النمو الاقتصادي السريع في الغرب من قبيل الأمور الواقعة بالفعل ، والذي هو حادث بالفعل لا يحتاج لإعمال الفكر للنسائل عن كيفية إحداثه . ومن ثم لم تعد قضية التنمية في الغرب تشغل الاقتصاديين كما شغلتهم قبل ذلك بقرن أو قرنين من الزمان .

أما تلك الجزء من العالم ، سيء الحظ ، الذي لم تصبه شرارة التنمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، فقد كانت هذه العقود السبعة أو الثمانية بالنسبة له ، هي عصر الاستعمار التقليدي ، تقاسمت فيه حفنة من الدول الأوروبية ، ثم انضمت إليها الولايات المتحدة ، استغلال موارده الطبيعية والبشرية ، وخضعت معظم شعوبه للاحتلال العسكري المباشر . لم يكن يتصور إذن أن يهتم اقتصاديو الغرب ، في ذلك العصر ، بقضية تنمية هذا الجزء اليائس من العالم ، بل كان أقصى ما يمكن أن يحتل به هذا الجزء من العالم من اقتصادي وسياسي الغرب هو بحث أحكم الأساليب « لإدارة المستعمرات » ، وهذا شيء آخر غير التنمية .

لم يعد من الممكن تفسير إهمال قضية التنمية ، لهذا الجزء المستعمر من العالم ، بالقول بأن مفكرى الغرب لم يكن لديهم رؤية كافية بأحوال أفريقيا وآسيا . كما كان الحال قبل قرن من الزمان ، فقد شهدت هذه الفترة ظهور دراسات متعمقة لأحوال هذه الشعوب وخضعت لغاتها للبحث المتأنى والمستفيض ، ونشط علماء الأنثروبولوجيا في دراسة ثقافاتهما . لم يكن الجهل إذن هو سبب إهمال التنمية ، بل مجرد أن تنمية هذه البلاد ، بالمعنى الذى نفهمه الآن ، لم تكن تتفق بأية حال مع مصالح القول المستعمرة . فزيادة درجة التصنيع تتعارض مع مصلحة الدولة المستعمرة فى تصريف سلعها أو فى استغلال المواد الأولية المتاحة فى المستعمرات أو فى كسب الأرباح . والتصنيع إذ يرفع مستوى الأجور يتعارض مع مصلحتها فى استغلال القوة البشرية . ولا مصلحة للدولة المستعمرة فى التهوض بالتعليم إلا فى أضيق الحدود ، ويقدر ما تفرضه حاجة المستعمر إلى موظفين محليين يقومون بما يأتى أو لا يستطيع المستعمر القيام به من أعمال ، وزيادة الدخل غير مطلوبة إلا فى حدود خلق طبقة محلية من نوى الدخل المرتفع . يشعر أفرادها بسبب امتيازاتهم ، بالولاء للدولة المستعمرة ومن ثم يعملون فى خدمة

مصالحها ، ويسمح لهم بظلم المرتفع نسبياً باستهلاك ما تؤدّ هذه الدولة تصديره إليهم من سلع . لا مانع بالطبع من تطوير الموانئ والطرق والسكك الحديدية وإنشاء بعض البنوك الحديثة . وكل ما يساعد على خدمة التجارة الخارجية مع الدولة المستعمرة ، تصديراً واستيراداً ، ولا مانع أيضاً من إقامة بعض السدود والخزانات وتحسين شبكة الطرق والاتصالات ، وزيادة إنتاج سلع التصدير ، الزراعية أو المعدنية ، ومن تطوير وتحسين نوعية الحياة في بعض الأحياء العصرية من مدن البلاد المستعمرة ، وتزويدها بالمياه النقية والكهرباء ، لخدمة السكان الأجانب أو لخدمة تلك الطبقة من السكان المحليين المرتبطة بمصالحهم بالأجانب ، ولكن كل هذا لا يرقى إلى «تنمية» المجتمع بأسره ، ولا يثير من القضايا ما يكفى أساساً لقيام نظرية من التنمية أو النهضة أو التحديث .

كان الحديث ، إذا تطرق لشكليات شعوب البلاد المستعمرة ، يجرى على نحو يؤدي إلى القول باستحالة النهضة أصلاً ، فهي ابتداء تسعى شعرياً بدائية أو متأخرة - ( primitive , back-ward ) وهي تسميات توحي بأن سوء أحوالها هو من قبيل القدر الذي يكاد يستحيل رده . وتلخرها كثيراً ما يرد إلى ظروف

مناخية تدعو إلى الاسترخاء وهبوط الهمة ، والظروف المناخية هي من قبيل القضاء والقدر اللذين لا حيلة للمرء فيهما . وكثيراً ما يربط التقدم والتأخر الاقتصادي بلون البشرة ، فيفترض أن تقدم الأوروبيين له علاقة ببياض البشرة ، وتأخر غيرهم له علاقة بسوادها أو اصفرارها . وشعوب هذه البلاد ، على أية حال ، لا يتقبلون التغيير بسهولة ( هكذا يقال ) أو لا يتقبلون التغيير على الإطلاق . فإذا أردت تمدينهم فأتت تمدنهم على الرغم منهم ، وسيظل نجاح « الرجل الأبيض » في القيام بمهمة التمدين هذه ، على أية حال ، مقصوراً على دائرة ضيقة للغاية تتكون من شريحة غير عادية من أهل هذه البلاد يصعب أن تتصور أن تتسع فتشمل أكثر من نسبة ضئيلة للغاية من هذه الشعوب .

أيا كان الأمر ، فطوال هذه الفترة الممتدة من سبعينات القرن التاسع عشر إلى أربعينات القرن العشرين ، لا نكاد نجد أي اقتصادي غربي يبدى اهتماماً يذكر بقضية التنمية . الاستثناء الهام الوحيد هو جوزيف شومبيتر الذي نشر كتابه عن نظرية النمو الاقتصادي في سنة ١٩١٢ . ( The Theory of Economic Development )

ولكنه أولاً كان يتكلم عن التنمية في العالم الصناعي ولم يتطرق  
قط الحديث عن التنمية خارج هذا العالم ، كما أن ذلك الجزء من  
الكتاب الذي يناقش التنمية في المدى الطويل لم يحظ باهتمام كبير  
من جانب الاقتصاديين إلا بعد انتهاء الفترة التي نتكلم عنها ،  
وانحصر اهتمامهم بالكتاب خلال هذه الفترة في مناقشة شومبيتر  
لمشكلة الدورات الاقتصادية ، أي تطلب النشاط الاقتصادي في  
المدى القصير ، وهي مشكلة متميزة عن مشكلة التنمية كما نفهمها  
الآن .

كان علينا إذن لكي نشهد عودة الاهتمام بقضية التنمية ، ويزدغ  
الاهتمام لأول مرة بمشاكل العالم غير الصناعي ، أن ننتظر حتى  
نهاية الحرب العالمية الثانية ، حينما فرض تغير المصالح ، مرة  
أخرى ، تغييراً في الاهتمامات الفكرية .



## **الفصل السادس**

### **ميلاد العالم الثالث**

ما أن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى شهدنا اهتماماً مفاجئاً بقضية التنمية بعد أن ظل الفكر الاقتصادي لأكثر من سبعين عاماً لا يكاد يعيرها اهتماماً ، سواء تعلق الأمر باستمرار النمو في العالم المتقدم أو بإحداث التنمية في العالم المتخلف . تغير الأمر فجأة بعد ١٩٤٥ ، وأصبح موضوع التنمية من أكثر الموضوعات استحوذاً على اهتمام الاقتصاديين الأكاديميين وغير الأكاديميين ، وتسابقت دور النشر في نشر كتب التنمية حتى أصبحت إضافة « التنمية الاقتصادية » إلى عنوان الكتاب سبباً قوياً لتوقع انتشار الكتاب وزيوعه . وبذلت ملادة التنمية الاقتصادية

كجزء أساسي من المقررات في الجامعات الأوروبية والأمريكية ،  
 واستحدثت لتدريسها «كراسي» الأستاذية ، وأصبح لها  
 متخصصون يعرفون بها ، كما كان من قبل للمقررات الاقتصادية  
 التقليدية كنظرية الثمن ونظريات العمالة والاقتصاد الكلي والتجارة  
 الخارجية ... الخ. كيف نفسر بزوغ هذا الاهتمام المفاجئ بالموضوع  
 ؟ لقد رأب الاقتصاديون على تفسيره بعوامل شتى لا أعتقد أن  
 واحداً منها يصيب كبد الحقيقة . قيل مثلاً إن حصول الدول  
 المستعمرة على استقلالها ، الواحدة بعد الأخرى في أعقاب الحرب  
 ، كان من الطبيعي أن يحول الاهتمام من القضية السياسية إلى  
 القضية الاقتصادية . كانت قضية التنمية مؤجلة حتى يتم الجلاء ،  
 إذ كان من السهل تفسير التخلف الاقتصادي بوجود الاستعمار ،  
 كما كان من الواضح أن كثيراً من الخطوات المطلوبة للتنمية  
 تتعارض تعارضاً أساسياً مع رغبة المستعمر أما وقد حققت هذه  
 البلاد استقلالها فما هو أخطر على تقدمها من الفقر ؟ وأي قضية  
 أجبر بالاهتمام من التنمية الاقتصادية ؟ وهذا التفسير يبدو معقولاً  
 ولكنه لا يشفي الفليل . فهو قد يصلح لتفسير التحول في اهتمامات  
 أبناء هذه البلاد حديثة الاستقلال نفسها ، ولكن هل يصلح حقاً

تفسير هذا الاهتمام المفاجئ بالتنمية في الدول المتقدمة أيضاً ؟  
إن اهتمامات الرأي العام في البلاد المتقدمة واهتمامات أكاديميها  
، كانت تحدها دائماً مصالح هذه البلاد نفسها ، ولا أظن أن شيئاً  
قد حدث في أعقاب الحرب كان من شأنه أن يغير تلك القاعدة .

قد يقال ، كما قيل بالفعل ، إن حصول البلاد المستعمرة على  
استقلالها قد أعقبه مباشرة ، أو اقترن به ، نشوء الحرب الباردة  
بين العسكريين الرأسمالي والاشتراكي ، وبدأ التنافس الشديد  
بينهما على اكتساب مناطق النفوذ في هذه البلاد المتخلفة حديثة  
الاستقلال أو تلك ، وكان من بين أهم الوسائل التي اتبعت لاكتساب  
هذا النفوذ تقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية ، فكان من المهم  
مثلاً للولايات المتحدة أن تقدم معونات سخية للهند تجنباً لوقوع  
الهند في براثن الشيوعية ولتحويل أنظارها عن الانبهار بالنموذج  
الصيني ؛ وكان من المهم للاتحاد السوفييتي أن يقدم معونات  
سخية لنزلة كمصر تحاول أن تؤكد استقلالها عن النفوذ الغربي ،  
وهكذا . ولكن تقديم المعونات يستلزم دراسة مشاكل التنمية  
والتخلف ، ومقارنة نولة متخلفة بآخرى من حيث احتمالات النجاح

والفشل ، واحتمالات الانحياز للشرق أو الغرب ، وتحديد الأولويات  
ومعايير الاستثمار ، وحجم الاستثمارات والاندخارات المطلوبة ،  
وشروط نجاح التنمية ومعوقاتها ... الخ ، ومن ثم لم يكن ثمة مفر من  
أن يهتم الاقتصاديون (والسياسيون) ، في داخل الدول المتقدمة  
نفسها ، بقضية التنمية والتخلف .

ولا اعتراض لدينا على هذا التفسير ، ولكنه يثير بدوره التساؤل  
عن نوع النفوذ الذي كان العسكريان يحاولان كسبه في البلاد  
الحديثة الاستقلال ، (والى أى حد كان النفوذ الجديد المطلوب،  
الأمريكي أو السوفييتي ، والذي جاء ليحل محل النفوذ البريطاني  
والفرنسي وإلى حد أقل ، النفوذ البلجيكي والهولندي والألماني  
والإيطالي والياباني أيضاً) إلى أى حد وفى أى مجال كان هذا  
النفوذ الجديد المطلوب يختلف عن نفوذ الدول الاستعمارية القديمة؟  
إلى أى مدى وفى أى شيء يختلف «الاستعمار الجديد» عن  
الاستعمار القديم؟ وعلى الأخص ، يثور التساؤل عما إذا كانت قد  
جدت ظروف جعلت نوعاً من أنواع التنمية في الدول الحديثة  
الاستقلال مطلوباً ومفيداً للدول المتقدمة نفسها ، بينما لم يكن هذا

مطلوباً ولا مفيداً لها من قبل . واعتقادى أن هذا هو السبب الخفي في بزوغ هذا الاهتمام المفاجئ بقضية التنمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية . لم يكن الأمر في رأيي ، مجرد اهتمام بتوزيع المعونات وتحديد حجمها ودراسة آثارها ، بل كانت هذه المعونات نفسها مدفوعة برغبة الدول المقلصة للمعونة في إحداث نوع من التنمية الاقتصادية في العالم الفقير ، ثم تكن ترغب فيه من قبل . ومن ثم لم يعد تجاهل التنمية مطلوباً وواجباً ، بل كان الاهتمام بها هو الواجب والمطلوب . وقد ساءر الأكاديميون ، كالعادة ، اهتمامات السياسيين وأصحاب المصالح ، وإن كان الأمر قد بدا في الظاهر وكأنه مجرد تحول برئ في اهتمامات العلماء .

\* \* \*

لماذا أصبح نوع من أنواع التنمية في البلاد الحديثة الاستقلال مرغوباً فيه من جانب الدول المتقدمة بعد أن كان غير مرغوب فيه ؟ السؤال شيق ومثير ، ولكنه ليس سهلاً . فخلال الثلاث أرباع القرن التي انقضت بين ١٨٧٠ ونهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت الدول الصناعية قد شهدت تغيرات أساسية في هيكلها الاقتصادي ، وفي

نوع التكنولوجيا السائدة والسلع المنتجة، ومن ثم في طبيعة المصالح التي تسعى إلى تحقيقها في الدول الخاضعة لها كانت الأهداف الاقتصادية الأساسية للاستعمار التقليدي تنحصر في الأهداف الآتية : الحصول على مادة أولية رخيصة ، وقوة عمل رخيصة ، وتصريف فائض السلع . أما تصدير فائض رأس المال، فهو إن اتخذ صورة استثمارات أجنبية في الدول الخاضعة ، فإن من الممكن رده إلى استغلال الموارد الأولية الرخيصة والعمل الرخيص . ولكن تصدير فائض رأس المال قد يتخذ صورة تقديم القروض بأسعار فائدة باهظة ، استغلالاً لضعف الحكام والولاة الخاضعين للاستعمار ، ومن ثم يمكن اعتباره صورة رابعة من صور استغلال الدولة الاستعمارية (أو السيطرة) للدولة المستعمرة ( أو الخاضعة .

إن هذه الصور الأربعة للاستغلال كانت دائماً هي الأهداف الاقتصادية للاستعمار ، وهي لا تزال كذلك حتى اليوم . وإنما ينحصر التغير الذي طرأ عليها فيما حدث من تغير في الأهمية النسبية لكل منها . إن الدول الخاضعة تختلف فيما بينها ، بالطبع، في الأهمية النسبية التي تحتلها كل صورة من صور الاستغلال

المتقدمة ، ومدى جانبية كل من هذه الصور للنولة المسيطرة .  
فالاستثمار الأجنبي المباشر كان أكثر أهمية مثلاً في حالة  
الاستثمار الفرنسي للجزائر ، منه في حالة الاستثمار البريطاني  
لمصر . وتصريف فائض السلع البريطانية في حالة الاستثمار  
البريطاني للهند كان أكثر أهمية منه في حالة الاستثمار البريطاني  
لمصر ... وهكذا . ولكن الذي يهمنا الآن هو ما طرأ من تغير على  
الأهمية النسبية لهذه الأهداف للاستثمار بوجه عام ، دون تمييز بين  
نولة وأخرى من الدول المسيطرة أو الخاضعة . وهنا يمكن القول إن  
هدف تصريف فائض السلع قد أصبح له من الأهمية النسبية ، (أى  
بالمقارنة بمسائر الأهداف الأخرى ) في أعقاب الحرب العالمية  
الثانية ، أكثر مما كان له من أهمية في نهاية القرن الماضي . لا  
أقصد بالطبع أنه لم يعد يهم الدول المتقدمة أن تحصل على نفط  
رخيص من دول الخليج أو على قطن رخيص من الهند أو مصر ،  
ولكنى أقصد التغير في الأهمية النسبية ، أى أن تصريف فائض  
السلع في الدول الخاضعة أصبح له أهمية أكبر بكثير بالمقارنة  
بالأهداف الأخرى ، مما كان له في القرن الماضي . نؤيد هذا  
الأرقام الدالة على نسبة اعتماد الدول الصناعية على أسواق الدول

المتخلفة في تصريف سلعها ، بالمقارنة باعتماد هذه الدول الصناعية اعتماداً ساحقاً على سوقها المحلية قبل قرن من الزمان، وليس من الصعب تفسير ذلك بدوره . فهناك أولاً محض الزيادة في القدرة الإنتاجية في الدول المتقدمة بالمقارنة باحتياجات أسواقها الداخلية ، أو ما قد يوصف باقتراب هذه الأسواق الراكدة أكثر فأكثر من «التشبع» ومن ناحية أخرى ، أدى التقدم التكنولوجي في هذه الدول إلى الاستغناء أكثر فأكثر عن المواد الأولية الرخيصة الآتية من الدول الخاضعة (نون أن يعنى هذا استغناء تاماً بالطبع)، وقدرتها على إحلال مادة أولية محل أخرى، أو إحلال مادة مصنعة محل مادة طبيعية ، الأمر الذي أدى أيضاً إلى انخفاض الأهمية النسبية لاستغلال العمل الرخيص غير الماهر، لارتباط هذا العمل غير الماهر بإنتاج المواد الأولية من ناحية ، ولاحتياج التكنولوجيا الحديثة إلى عمل أقل أو إلى عمل أكثر مهارة .

إذا كان هذا صحيحاً ، وأعتقد أنه صحيح ، فإنه يذهب بنا شوطاً بعيداً في تفسير ما طرأ من تغير في نظرة الدول المتقدمة إلى «تنمية» الدول الخاضعة لها . في ظل الاستعمار القديم ، حيث تحتل المادة الأولية الرخيصة والعمل الرخيص مكان الصدارة بين

أهداف الاستعمار ، يصبح أى شكل من أشكال التنمية أمراً مرفوضاً من جانب النولة المسيطرة ، اللهم باستثناء أعمال البنية الأساسية الضرورية ، كإنشاء الطرق وتحسين وسائل المواصلات وتوسيع الموانئ وبعض المرافق الأساسية الأخرى اللازمة لنقل المادة الأولية الرخيصة إلى الخارج ، أو لخدمة المستثمر الأجنبي وتزويده بالخدمات التى يحتاج لها . كان التصنيع فى داخل البلاد الخاضع للاستعمار ، مرفوضاً لأنه يتعارض تعارضاً مباشراً مع استمرار توفر المادة الأولية الرخيصة والعمل الرخيص للمستثمر ، ومن ثم لم يُسمح إلا بالحد الأدنى من التصنيع ، بل إن تزايد السكان لم يكن لينظر إليه على أنه نقمة ، ليس فقط لأن معدل التزايد السكانى لم يكن قد بلغ مستوى الانفجار بعد ، بل لأنه كان أيضاً يضمن استمرار توفر العمالة الرخيصة . لا عجب إذن أن سادت فيما يكتب فى البلاد المتقدم عن البلاد الخاضعة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر والجزء الأكبر من النصف الأول من القرن العشرين ، نغمة تمنى فى التحليل الأخير أن تنمية هذه الشعوب الخاضعة وتقدمها يكاد أن يكون مستحيلاً .

أما بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية ، فقد أصبح من

المطلوب نوع من أنواع التنمية لا يتعارض مع مصالح الدول المسيطرة على مصير العالم والمنتجة في نفس الوقت ، للجزء الأكبر من نظريات التنمية وأوسعها نفوذا . المطلوب الآن رفع قدرة هذه الدول « المتخلفة » على الاستهلاك ؛ وعلى الآخرين ، تغييرها على الاستيراد ، وليس فقط مجرد زيادة قدرتها على تصدير المادة الخام ، وإنتاج الأيدي العاملة الرخيصة . ولا بأس من بعض التقدم في التعليم . إذ أن الاستثمارات الأجنبية ، بتكنولوجيا الحديثة ، تحتاج إلى عمال أكثر مهارة ، كما أن الاستهلاك الراسخ للسلع المستوردة يتطلب بنوره مستهلكا أكثر نضجا وأكثر دراية بما يجري في العالم . إن الطبقة الوسطى في ١٩٤٥ في معظم بلاد العالم « المتخلف » كانت أصغر بكثير من اللازم ، بل لا يكاد ألا يكون لها وجود ملموس . بينما هناك حاجة إلى تلك الطبقة الوسطى القادرة على مشاهدة أفلام هوليوود وفهمها ، وعلى الاستمتاع بزخاجة الكوكاكولا ، وركوب السيارة الأمريكية أو الأوروبية ... الخ ، ناهيك بالطبع عن الحاجة إلى بولة قادرة على شراء الأسلحة . هذه البولة لابد أن تحرز بعض درجات « النمو » وإلا فمن أين لها هذا الفائض الذي سوف تعده على شراء السلاح ؟ إن القضايا « القومية » التي

تخلق الحاجة إلى التسلح ليست صعبة المفال ، فإن لم توجد ابتداءً فإن الدول المتقدمة تستطيع أن تخلقها خلقاً ، ولكن لا بد إلى جانب ذلك من زيادة الإنتاج بدرجة كافية تسمح بالإففاق على السلاح ، وهذا يتطلب نوعاً من أنواع « التنمية » .

هذا إذن ، في رأيي ، هو السبب الأساسي لهذا الاهتمام المفاجئ بقضية التنمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وليس مجرد الحصول على الاستقلال أو نشوب الحرب الباردة . وإن كان لكل من هذين العاملين نصيب بالطبع .

إن من آثار قيام الحرب الباردة واحتدامها بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي التغير الذي طرأ على ظهور تلك التسمية الغربية للجزء الفقير من العالم ، في منتصف الخمسينات ، وهي تسميته « بالعالم الثالث » . وقد شاع استخدام هذا الاسم بشدة ، حتى من جانب من لا يكاد يعرف من هو بالضبط «العالم الأول» و«العالم الثاني» . كان المقصود أن العالم يتكوّن من عاملين ، رأسمالي واشتراكي ، ( هما الأول والثاني ) وعالم «ثالث متخلف» وهو تقسيم تحكّمه وذاتى وله من الإيحاءات ما هو على أقل تقدير مسجل نظر . فالاسم أولاً يؤكد على ما بين شعوب أو دول العالم

الثالث من أوجه شبه دون ما بينها من فوارق . فكلها ينتمى إلى  
عالم واحد ( ثالث ) بالرغم من كل ما بينها من فوارق ثقافية  
وتاريخية ، وهذا التأكيد على أوجه الشبه دون لوجه الاختلاف هو  
محل الجدل أو « الاعتراض » . أهم ما فى هذه الدول ، طبقا لهذا  
التقسيم ، هو أنها « متخلفة » عن العالمين الآخرين : الأول والثانى ،  
ومن ثم فقضييتها الأساسية هي «الحاق» بهذين العالمين أو سد  
الفجوة بينها وبينهما ، وتصوير القضية على هذا النحو هو أيضاً  
محل نظر ، إذ قد تكون قضية الحاق وسد الفجوة ليست بقضية  
تستحق الاهتمام على الإطلاق ، أو قد لا تكون ، على الأقل ، أهم  
القضايا الجديرة بالاهتمام . فى نفس الوقت الذى يؤكد هذا  
الاسم على ما بين دول العالم الفقير من شبه ، يؤكد على ما بين  
العالمين الرأسمالي والاشتراكي من اختلاف ، فهو اختلاف ،  
يستوجب ، كما ترى ، اعتبارهما عالمين متميزين : أول ، وثانى ،  
بينما قد تكون الحقيقة هي عكس ذلك بالضبط ، وهو أن هذين  
«العالمين» هما فى الواقع عالم واحد ، صناعى ، له نفس الغايات  
والطموحات : تعظيم معدل النمو ومستوى الاستهلاك ، ونتاج نفس  
النمط من السلع ، وينتسب لنفس الحضارة ، ويدين بنفس النوع من  
الثقافة .

والآن وقد انتهت الحرب الباردة يتضح لنا ، أكثر من أى وقت مضى ، إلى أى حد كان هذا التقسيم تحكيمياً وذاتياً ، فالذى يجمع بين دول العالم الصناعى ، كان ، حتى قبل سقوط الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة ، أهم مما يفرقها ، وإنما أدى إلى ذلك التأكيد على ما يفرق بينهما تسلط الخوف من الشيوعية على الأذهان فى الغرب (أو على الأقل الرغبة فى تضخيم خطرهما فى أذهان الناس) ، وتسلط الرغبة فى الظهور بمظهر من يقدم حضارة جديدة ، هى « الحضارة » الاشتراكية ، لدى الاتحاد السوفييتى وأنصاره . ومن ثم كان من المفيد تقسيم العالم إلى ثلاثة عوالم : عالمين يقدمان نموذجين يقال إنهما مختلفان أشد الاختلاف وعالم ثالث ليس أمامه إلا الاختيار بينهما .

هكذا نرى من جديد ، كيف أن الأهواء والمصالح الخاصة التى سادت أكثر البلاد تقدماً هى التى حددت نوع الأفكار السائدة عن التنمية ، وكيف أن تغير المصالح يضى بالضرورة إلى تغير الأفكار السائدة .



## الفصل السابع

### **زيادة الدخل أم إعادة توزيعه ؟**

عندما بدأ الاهتمام بقضايا التنمية والتخلف الاقتصادي ، منذ نحو خمسين عاماً ، انشغل الاقتصاديون بقضية زيادة الدخل القومي ولم يعيروا اهتماماً كبيراً لقضية إعادة توزيع هذا الدخل . وقد بدأ هذا الاختيار حينئذ واضحاً تماماً ومعقولاً إلى حد كبير . فعندما تكون الكعكة صغيرة إلى هذا الحد ، ما أهمية أن يكون نصيبى منها أكبر من نصيبك أو العكس ؟ هكذا كان حال الدخل القومي للدولة المتخلفة ، كان صغيراً لدرجة أنه لو كان توزيعه بالتساوى التام بين الناس لما استطاع أحد أن يشبع أكثر من حاجاته الأساسية . كان متوسط الدخل فى مصر حينئذ ، أى فى

منتصف القرن العشرين ، لا يزيد على ما يعادل مائة دولار ، ومن ثم كان هذا ما يمكن أن يحصل عليه كل مصري لو تم توزيع الدخل القومي المصري بالمساواة الكاملة ، فما الذي يدعو إلى الاعتباط أو الحماس في هذا ؟ إنه توزيع للفقر أكثر مما هو توزيع للدخل ، إلى جانب هذا كان هناك أيضاً ذلك الاعتقاد القديم ، الذي يرجع إلى البدايات الأولى لعلم الاقتصاد ، أي إلى ما قبل قرنين من الزمان ، بأن هناك تعارضاً بين إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء وبين زيادة الدخل القومي في المستقبل ، أو بعبارة أخرى أن سوء توزيع الدخل هو لصحة الفقراء في الأجل الطويل . وكان منطق هذا الرأي يجرى على النحو التالي : التنمية تتوقف على الاستثمار ، والاستثمار يحتاج إلى ادخار ، والادخار لا يقوم به إلا الأغنياء ، إذ أن الفقراء مضطرون لإنفاق كل دخلهم على الاستهلاك ، إذن ليتحمل الفقراء الآن سوء توزيع الدخل ، فإن هذا الغنى الفاحش لدى البعض ، سوف يتمخض في النهاية عنه زيادة الادخار والاستثمار ، ومن ثم ينمو الدخل القومي ، فيعود النفع في النهاية على الجميع : أغنياء وفقراء .

كانت هذه الحجة هي الأصل الذي خرجت منه النظرية التي كثر  
ترديدها في الخمسينات والستينات من القرن العشرين ، والمعروفة  
باسم نظرية التساقط ( trickling - down theory ) أي  
أن ثمار التنمية لابد أن تتساقط إلى أيدي الفقراء في النهاية حتى  
لو تركزت في البداية في أيدي حفنة من الأغنياء . وقد استمدت  
هذه النظرية قوة جديدة ودعمًا من كتابات الاقتصادي والاحصائي  
الأمريكي سيمون كوزنيتس ( S. Kuznets ) الذي نشر في  
أوائل الخمسينات إحصاءات تدلّ على أن الدول المتقدمة اقتصادياً  
قد مرّت في بداية نموها الاقتصادي السريع بفترة ازدياد فيها  
توزيع الدخل سوءاً ، ولكنه أخذ بعد ذلك في التحسّن ، مما قد  
يرجح وجود قانون اقتصادي مؤداه أنه في عمار عملية النمو  
الاقتصادي ، يزداد توزيع الدخل سوءاً في البداية ثم يميل بعد  
فترة إلى المزيد من المساواة ، وذلك عندما تبدأ ثمرات النمو في  
«التساقط» ، فيعمّ النفع على الفقراء أيضاً . وكان التفسير  
الأساسي الذي قدم لنظرية التساقط هذه ، هو أن المراحل الأولى  
من التنمية تتسم بوجود فائض كبير من الأيدي العاملة المستعدة  
للعمل بمستوى من الأجر منخفض للغاية ، وتظل الأجور منخفضة

طالما استمر هذا الفائض من العمالة كبيراً ، بينما تتركز الأرباح المتولدة من الاستثمارات الحديثة في أيدي عدد صغير من أصحاب المشروعات ، في هذه الفترة أيضاً تكون نقابات العمال ضعيفة بسبب وجود هذا الفائض نفسه من القوة العاملة ، واستعداد العمال لقبول الأجر المنخفض ، ومن ثم يصعب جمع شمل العمال وتنظيمهم في حركة تطالب برفع الأجور . يستمر ذلك طالما استمر وجود هذا الفائض من العمال ، ولكنه متى بدأ ينضب ، وأخذت نبرة العمال في الظهور ، يبدأ العمال في المطالبة بأجور أعلى ، وينجحون في ذلك بسبب هذه النبرة ، وإذا بنصيب العمال من الدخل القومي يزيد على حساب نصيب أرباب العمل ، يتأخذ توزيع الدخل في التحسن.

\* \* \*

ليس من الواضح بالضبط لماذا بدأ هذا الإهمال النسبي لقضية توزيع الدخل يتراجع في أواخر الستينات ومطلع السبعينات ، ولكن من المؤكد أن هذا التغير قد حدث بالفعل في ذلك الوقت ، وإذا بالدعوة إلى الاهتمام بإعادة التوزيع يعلو صوته شيئاً فشيئاً حتى كاد يطفى على صوت الداعين إلى رفع معدلات

التنمية ،تركز هذا التعبير في فترة لا تزيد على العشر سنوات ،  
ولنقل أنها كانت تقع بالتقريب بين ١٩٦٨ و ١٩٧٥ ، إذ شهدت تلك  
السنوات ظهور كتابات مهمة حظيت بالشهرة والانتشار بين صفوف  
المهتمين بقضايا التخلف والتنمية ، تشكك في جدوى زيادة معدل  
التنمية إذا لم يستفد منه الفقراء ، وتدعو إلى تقييم أداء الدول  
المتخلفة لا على أساس ما يحدث لمتوسط الدخل وحده ، بل ولا حتى  
على أساس متوسط الدخل على الإطلاق ، بل على أساس ما يحدث  
للفقراء بالذات ، فإذا بهدف «رفع مستوى العمالة» يوضع على  
نفس المستوى بل وأحياناً على مستوى أعلى من هدف «زيادة  
متوسط الدخل» ، وإذا بشعار «إشباع الحاجات الأساسية» ،  
الذي رفعتة وأكدت عليه منظمة العمل الدولية في ذلك الوقت ،  
يكتسب شيوعاً واحتراماً لم يكن يحظى به طوال العقدين السابقين،  
وإذا بالبنك الدولي نفسه يقوم بنشر كتاب حظى برواج واسع اسمه  
«إعادة التوزيع مع النمو» ( Redistribution with  
( Growth ) يؤكد فيه على أهمية إعادة توزيع الدخل ، بل ويقدم  
مؤشراً جديداً يجرى على أساسه تقييم أداء الدول في مضمار  
التنمية ، وإذا بهذا المؤشر الجديد يضم ما حدث لمتوسط الدخل

وما حدث لتوزيع الدخل في رقم واحد ، يصعب التمييز في داخله بين تطور أحدهما وتطور الآخر.

هناك عدة تفسيرات محتملة لهذا التغير في النظرة إلى توزيع الدخل . فمن ناحية كانت الإحصاءات الواردة في أواخر الستينات عما تم تحقيقه بالفعل في دولة بعد أخرى من دول العالم الثالث ، تبين بوضوح أن الزيادة في متوسط الدخل كثيرا ما اقترنت بزيادة عدد المتبطلين وزيادة فقر الفقراء . فبدأ التساؤل عن جدوى زيادة متوسط الدخل إذا كان هذا هو الحال . إزاء هذه الإحصاءات والبيانات الجديدة وقف روبرت ماكنمارا ، الذي كان حينئذ رئيسا للبنك الدولي ، ليقول عبارة بليغة هي أن «المعونات المقدمة للدول الفقيرة لا نفع فيها إلا إذا وصلت إلى أيدي الفقراء» . كانت هذه السنوات أيضاً سنوات مدهشة فيما يتعلق بالمركبات الباهرة التي قام بها الشباب الأوروبي والأمريكي ، ابتداء مما حدث في الجامعات الفرنسية في ١٩٦٨ ، ثم انتشر من دولة أوروبية لأخرى ، ثم عبر الأطلنطي إلى جامعات وشوارع الولايات المتحدة . كل هؤلاء الشبان يرفعون شعارات غريبة تماماً ويصعب فهمها إلا إذا استعدنا إلى الأذهان الظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها

المجتمعات الغربية في تلك الفترة . كان عقداً من النمو الاقتصادي البالغ السرعة قد مرّ على انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أتمت أوروبا خلالهما إعادة بناء ما بمرّت الحرب ، وارتفعت الدخول في أيدي الجميع ، وازدهرت خلالهما دولة الرفاهة التي جعلت الخدمات الضرورية متاحة لكل من يحتاج إليها ، مجاناً أو بأسعار زهيدة . في منتصف الستينيات أطلق رئيس الوزراء البريطاني ماكميلان عبارة التي ذاعت واشتهرت لأنها كانت تعبر عن حقيقة لا شك فيها ، ليس في بريطانيا وحدها بل وفي العالم الغربي بأسره ، وهي " we never had it so good " أي «أنا لم نلحظ قط في أي يوم من الأيام بمثل ما نلحظ به الآن من رخاء» ؛ كانت دول أوروبا والولايات المتحدة في حالة عمالة كاملة ، والبطالة في أدنى مستوياتها ، وكان معدل التضخم متواضعاً ، والثقة عالية بين الشباب في أنهم لن يصابوا بأي مشكلة في العثور على وظائف مجزية متى أتموا دراساتهم أو تدريبهم ، فلم يبد هناك بأس حتى من تأجيل البحث عن وظيفة ، والطواف بدلاً من ذلك في رحلات حول العالم للنزعة والاطلاع على ما يجري خارج بلادهم .

في مثل هذه الظروف من الممكن أن يتمساع الناس عن جدوى المزيد من رفع مستوى الاستهلاك ، وعن نقائص المجتمع الاستهلاكي بدلا من مزاياه ، بل وعن جدوى رفع معدل التنمية أصلاً .

كانت هذه الفترة أيضاً هي التي شهدت بداية الاهتمام على أي نحو جدوى ، بقضية البيئة . فجرّها كتاب صغير ولكنه أحدث دويّاً واسعاً هو كتاب « حدود النمو » ( The Limits of Growth ) الذي أصدرته مجموعة من العلماء والمفكرين الإيطاليين من أعضاء « نادي روما » ، وبدأ وكأن العالم الغربي قد اكتشف لأول مرة أن التقدم التكنولوجي ليس بلا حدود ، فهو محدود من ناحية الكميات الموارد الطبيعية المتاحة ، وهي على عكس ما كان يتصور ، قابلة للنضوب ، ومحدود من ناحية أخرى بقدرة الإنسان على تحمل ما ينشأ عن زيادة السلع ونمو الإنتاج من تلويث البيئة الطبيعية ، وهي على عكس ما كان يتصور أيضاً ، قدرة محدودة بدورها . سرعان ما تلا ذلك ظهور كتاب آخر حقق أيضاً انتشاراً واسعاً ويحمل عنوان " الحدود الاجتماعية للنمو » ( The Social Limits of Growth ) ، ويشرح كيف أن

التنمية ليس لها فقط حدود طبيعية بل لها أيضاً حدود «اجتماعية»  
تتعلق بما ينشأ عنها من «تلويث» العلاقات الاجتماعية  
وإفسادها .

من الكتب التي ظهرت في هذه الفترة أيضاً وحقت نجاحاً  
كبيراً كتاب الاقتصادي البريطاني إيزرا ميشان ( E. Mishan )  
( بعنوان «تكاليف النمو الاقتصادي» the Costs of  
Economic Growth ) الذي انتقد فيه بشدة ذلك الاهتمام  
المبالغ فيه بزيادة السلع والخدمات ، وكتاب آخر باسم «الأصغر»  
هو الأجل ( Small is Beautiful ) لكاتب البريطاني ذي  
الأصل الألماني شوماخر ( E.F. Schmacher ) ذهب فيه  
صاحبه ، كما يدل عنوانه ، إلى نقد المجتمع التكنولوجي الحديث ،  
وأخذ يقنن فيه بالمجتمع الأصغر والأبسط وذي الحاجات  
المحدودة والمتجرد من النهم الاستهلاكي ، وكتاب هربرت ماركيز  
( Herbert Marcuse ) بعنوان «الإنسان ذو البعد الواحد  
( One Dimensional Man ) والذي ينتقد أيضاً ما فعله  
المجتمع الاستهلاكي بالإنسان .

عندما كنت تسأل في ذلك الوقت شاباً جامعياً أوروبياً أو  
أمريكياً عن اهتماماته أو عن التزامه الفكري وموضوع ولاته ، كانت

الإجابة فى كثير من الأحيان تدور حول ما شاع تسميته «بنوعية الحياة ( Quality of life ) ، وهو تعبير يؤكد كما ترى على النوع لا على الكمية ، على طبيعة السلع والخدمات وليس على حجمها ، على محتوى الناتج وليس على معدل نموه .

ظهر أيضاً فى الغرب اهتمام مفاجئ بالأفكار الاشتراكية والماركسية مما كان ينظر إليه شئراً قبل عشر سنوات فقط . كان المثقفون المسيحيون فى العالم الثالث قد قرأوا خلال الخمسينات والستينات كتب ماوتس تونج ، وتعاطف كثيرون منهم مع أفكاره عن قيام ثورة اشتراكية فى مجتمع من الفلاحين ، أو عن التمييز بين التناقض الرئيسى والتناقضات الثانوية، ولكن يبدو أن المسيحيين فى العالم الغربى لم يكتشفوا هذه الأشياء إلا فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات أى فى هذه الفترة التى نتكلم عنها الآن . كان غريباً أن ترى الشباب فى ذلك الجزء من العالم الذى وصل إلى هذا المستوى من الرضاء ، يقبلون هذا الإقبال على كتب ماركس وماو ، ويحتفلون كل هذا الاحتفال بما كتبه وفعله جيفارا فى أمريكا اللاتينية ، وكأنهم يسمعون لأول مرة عن شئ اسمه الاشتراكية وعدالة توزيع الدخل .

كان كل هذا شيقاً وبعثاً على الإعجاب : أن يشغل شباب الغرب الأثرياء أنفسهم بقضايا الفقراء والمضطهدين في داخل بلادهم وخارجها ، ولكن هذه الفترة لم تدم طويلاً للأسف ، بل سرعان ما ارتدت هذه الموجة على أعقابها وبدأ شباب الغرب وشيوخه على السواء ينشغلون بشيء آخرى . هل كان سبب هذا الارتداد ظهور التضخم الجامح في الغرب ابتداء من منتصف السبعينات ؟ ذلك التضخم الذي أدى إلى تهديد مستويات المعيشة وبعث في النفوس الخوف مما يمكن أن يأتي به المستقبل ، بدرجة لا تسمح بالتعاطف والانشغال بقضايا الآخرين من الفقراء ؟ لقد اقترن هذا التضخم الجامح أيضاً بارتفاع معدلات البطالة ، وزيادة عدد العاجزين عن إشباع بعض الحاجيات الأساسية ، وخاصة السكن الملائم ، وباشتداد حدة التنافس بين الباحثين عن عمل من خريجي الجامعات ، مما لم يكن ليتراءى لهم وقتاً لقراءة كتب ماو أو جيفارا ، أو القلق من أن الإنسان لم يعد له أكثر من بعد واحد .

كان التحول الذي حدث في اتجاه الفكر السياسي والاقتصادي السائد في الغرب منذ أواخر السبعينات ، ولا يزال سائداً حتى ،

اليوم ، تحولاً مذهشاً حقاً ، ومن الشيق أن نحاول تفسيره . أقصد بهذا التحول ظهور وازدهار أفكار «اليمين الجديد » ، والتي صُبرّت عنه بكفاءة ملحوظة السبّدة تانتشر في بريطانيا والسيد ريجان في الولايات المتحدة . لقد عاد هذا اليمين ، الذي سمي جديداً ، إلى تكرار ما كنا نسمعه قبل ذلك الانقطاع القصير الباهر الذي حدث في أواخر الستينات وأوائل السبعينات ، من كلام قديم للغاية يعود إلى أيام آدم سميث والاقتصاديين التقليديين ، عن الانسجام التام بين مصلحة الفرد ومصالح المجموع ، بين مصالح الأغنياء والفقراء ، والذي عبّر عنه مدير شركة جنرال موتورز في عبارة عصرية عندما قال «إن ما يحقق مصلحة جنرال موتورز لأبد أن يحقق أيضاً مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية» . كما بعثت الحياة من جديد في أفكار تنتمي إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كنا نظن أنه قد تم تفتيدها وبحضها إلى الأبد ، وهي أفكار «الداروينية الجديدة» التي تدور حول إنقاء المسئولية عن الفقر على الفقراء أنفسهم ، وتبرير ثراء الأثرياء بأنهم «أكثر صلاحية للبقاء» مثلما كان داروين يفسر بقاء بعض أنواع الحيوانات وفتاء البعض الآخر بنظرية «البقاء للأصلح » . أما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

فقد عادا إلى ترديد «نظرية التساقط» من جديد ، فاللهم هو النمو وليس التوزيع ، والانشغال بقضية توزيع الدخل يكاد أن يكون بمثابة تضييع الوقت فيما لا طائل من ورائه ، بل يكاد يكون عملاً مضراً ، إذ أنه يعطل التنمية ويخفض معدل زيادة الدخل القومي . وسوف يعم الرخاء ، على أية حال ، على الجميع ، في الوقت المناسب عندما تتساقط ثمرات التنمية من أيدي الأغنياء ، ليس بالإجبار ، بل بطريقة طبيعية تماماً ، وذلك عندما يشغلون العدد الكافي من الأعمال ويجدون من مصلحتهم رفع مستوى الأجور .

لا بد أن يكون هذا البحث الجديد للتركيز على النمو على حساب التوزيع ، ذا علاقة وثيقة بظاهرة نمو ظاهرة الشركات متمدية الجنسيات وزيادة بأسسها ونفوذها ، وانتشار نشاطها في مختلف أركان الكرة الأرضية . فخرج هذه الشركات بنشاطها ، بدرجة متزايدة ، إلى العالم الخارجى ، وتجاوزها حدود دولتها الأم بدرجة لم تعهد من قبل ، كان هو نفسه عاملاً أساسياً في انخفاض مستويات المعالة داخل الدول الصناعية وارتفاع مستويات البطالة فيها ، ومن ثم زيادة التفاوت في الدخل بعد عدة عقود من خلالها هذا التفاوت إلى الانكماش من ناحية أخرى كان إصرار هذه

الشركات على القفز فوق حدود دول العالم الثالث ، واختراق أسواقها ، والإفادة مما لديها من عمالة رخيصة نسبيا ، كان ينطوي على إضعاف لقوة الدولة الوطنية في العالم الثالث وتخفيض قدرتها على حماية فقرائها ، ومن ثم تخفيض قدرتها على فرض حد أدنى للأجور وتقديم الدعم لبعض السلع والخدمات الأساسية وعلى إعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب أو التأمين أو إعادة توزيع الأراضي الزراعية ... الخ.

في مناخ كهذا كان لابد أن ينحسر تيار الاهتمام بعدالة التوزيع وأن يوضع التأكيد كله على نمو الدخل الإجمالي . ففي هذا الأمر بالذات ، تنمية الدخل الإجمالي ، تكمن عبقرية الشركات متعددة الجنسيات ، وليس في خلق فرص عمالة حديثة أو في إشباع الحاجات الأساسية للفقراء . فإذا كان النمو وليس إعادة التوزيع هو موطن عبقرية هذه الشركات ، فليتنجّ الجميع إذن بالنمو ، ولينتظر إعادة التوزيع بعض الوقت ريثما يحل وقت تساقط «ثمرات النمو» .

\* \* \*

لا يسع المرء عندما يتأمل ما يحدث الآن لقضيتي التنمية وإعادة

التوزيع إلا أن يتذكر حقيقة مماثلة مرّ بها العالم الغربي منذ مائتي عام . ففي أوائل القرن التاسع عشر كانت أوروبا تشهد بداية الثورة الصناعية وتلك التقدم التكنولوجي المدهش الذي تمثل في ظهور عدة اختراعات باهرة كل يوم ، وتطبيقاتها في مختلف فروع النشاط الاقتصادي ، مما أدى إلى ارتفاع مذهل في إنتاجية العمال . اقترن هذا التقدم المفاجئ في أساليب الإنتاج بشيوع البطس في صفوف العمال الذين كانوا حديثي العهد بالصناعة ، تركوا قراهم بحثاً عن عمل في المدن ، فلذا بهم يجدون ظروف الحياة في المدينة أسوأ من نواحي كثير من ظروفهم السابقة في القرية ، سواء من حيث ساعات العمل الطويلة مقابل أجور زهيدة لا تتناسب بالمرة مع ما يجلبونه من أرباح لأرباب العمل ، أو من حيث ظروف الحياة الصحية والاجتماعية .

كان من الطبيعي في هذه الظروف أن تنفض الفكرة الاشتراكية التي نلفت الأنظار إلى الظلم الواقع على العمال وتدعو إلى عدالة التوزيع ، ولكن هذه الدعوة إلى الاشتراكية لم تستقطب أعظم عقول ذلك العصر ، بل كان أصحاب أعظم العقول في ذلك الوقت وأكثر الناس ذكاءً يدافعون عن القضية العكسية بالضبط «دع أرباب

العمل يغطون ما يشاعون بالعمال أو بغيرهم ، ففي ذلك مصلحة التنمية » . هكذا كان يقول ريكاردو وماتس وينثام وجيمس ميل ، إذ ردوا بثقة تامة مبادئ الحرية الاقتصادية التي رفع لواءها آدم سميث قبلهم بوقت قصير ، وتبعهم سائر الاقتصاديين التقليديين والتقليديين المحدثين لأكثر من مائة عام .

لم يكن هؤلاء الاقتصاديون التقليديون غافلين عن قضية عدالة التوزيع ، بل ولا كانوا غافلاً قساة القلب ، إنما كان الشيء الذي يبدو في نظرهم أكثر إبهاماً وأعظم شأناً هو ذلك النمو السريع في الإنتاج والدخل . لم تكن مشكلة الاقتصاديين التقليديين هي افتقارهم إلى الرحمة أو الشفقة ، بل كانت هي انبهارهم الشديد بنور التقدم التكنولوجي الساطع والذي أضعف قدرتهم على رؤية كل ما عداه . أما هؤلاء الاشتراكيون الذين سماهم ماركس وإنجلز فيما بعد «الاشتراكيين الخياليين أو الطوباويين» (من أمثال أوين وفورييه ولوى بلان) فلم تكن مشكلتهم أنهم كانوا عاجزين عن رؤية مزايا التقدم التكنولوجي ودر الحافز الفردي في تحقيقه ، بل كانت مشكلتهم هي فقط في قنوتهم قبل الأوان . ففي فترات التقدم التكنولوجي الباهر يصعب ، فيما يظهر ، تحويل أنظار

الناس من الاقتتان بأعاجيب التكنولوجيا الحديثة إلى الاهتمام بقضايا الفقراء والمظلومين . عندما يكون هناك شخص يقوم بأعمال خارقة للعادة يوجه الجميع أنظارهم إليه ولا يلتفتون بالأمم قد يكون هذا الشخص قد دأبهم بقدومه . قد لا يلتفت الناس إلى هؤلاء المقهورين إلا بعد أن ينتهي ذلك الشخص من عمله الخارق للعادة أو عندما يبدأ في التعثر وانكباب الأخطاء . إن الماركسية مثلاً ، وهي الفكرة الاشتراكية الأصل موداً من أفكار الاشتراكيين السابقين عليها ، لم تظهر وتكتسب أنصاراً أقوياء إلا بعد أن بدأت الرأسمالية في التعثر وأصابها الانتكاس بعد الانتكاس في صورة تتابع الثورات الاقتصادية ، وطول الاحتكار محل المنافسة الكاملة ، وازدياد حدة التناقض بين الثراء والفقير .

نحن فيما يلي نمر بفترة مماثلة ، في هذا الصدد ، لبدليات الثورة الصناعية في أوائل القرن التاسع عشر . فهي بدورها فترة من الانتصارات التكنولوجية الباهرة التي تجبر قضية العدالة على التراجع لصالح هدف التنمية . وإن ما نلاحظه اليوم على موقف أنصار العولمة وحرية التجارة والخصخصة ، الذين يجتمعون كل عام في دافوس وغيرها ليناقدوا مسار التقدم الاقتصادي

والتكنولوجيا في العالم ، والعقبات التي لا تزال تعترض انفتاح العالم على التجارة والاستثمارات ، ما نلاحظه على موقف هؤلاء من استخفاف بأصوات الاحتجاج والاعتراض التي تواجههم من جانب المتعاطفين مع الفقراء والمهمشين والمضارين من هذا التقدم التكنولوجي وهذا الانفتاح ، لا بد أن ينكرنا بالاستخفاف المماثل الذي كان الاقتصاديون التقليديون منذ قرنين من الزمان يقابلون به حركات الاحتجاج الاشتراكية ، التي كانت تعترض على استغلال العمال وتشغيل الأطفال . إن هذا الإهمال الجديد لقضية إعادة توزيع الدخل وهذا الاستخفاف الذي يقابل به الداعون إليها ، لا بد أن يثيرا الأسف والإشفاق ، ولكن ما دام لهذا الاستخفاف وهذا الإهمال ، كما رأينا ، سوابق تاريخية ، فلعلنا نستطيع أيضاً أن نأمل في أن يعيد التاريخ نفسه بصورة أو بأخرى فنشهد من جديد ، كما سبق أن حدث أكثر من مرة ، عودة الاهتمام بقضية عدالة التوزيع ، وذلك بمجرد أن تتراخى سرعة هذه الثورة التكنولوجية الراهنة ، وتضعف قوتها على صنع الأعاجيب الخارقة للعادة .

## الفصل الثامن **من الانطواء على النفس ، إلى الانفتاح على العالم**

كان من الواضح للجميع ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، أن عقبة أساسية في وجه التنمية تتمثل في طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلاد المتخلفة والعالم الخارجى . كانت التجارة الخارجية تمثل مشكلة كبيرة وكان لابد من العثور على حل لها . ذلك أنه كان من الواضح أنه متى بدأت الدولة تخطو أولى خطواتها في التنمية السريعة فسوف تجد أن عليها استيراد أشياء جديدة بكميات كبيرة ، خاصة من السلع الإنتاجية ، أى من الآلات والمعدات والمواد الوسيطة اللازمة لتصنيع . وكان التصنيع ينظر إليه وكأنه يكاد أن يكون مرادفاً للتنمية الاقتصادية كلها . هذه

السلع الإنتاجية كان لابد أن تستورد من الدول الصناعية المتقدمة ،  
التي تملك ناصية التكنولوجيا الحديثة والعلم والخبرة اللازمة لإنتاج  
هذه السلع . ولكن زيادة الاستيراد يتطلب بالضرورة زيادة  
التصدير ، إذ من أين ستدفع تلك الدول الفقيرة ثمن ما تستورده من  
الآلات ومعدات إلّا من جسيطة ما تصنعه من سلع وخدمات ؟ نعم ،  
هناك المنح والقروض التي يمكن أن تقدمها الدول الغنية للدول  
الفقيرة ، ولكن المنح قليلة ، ككل أنواع الإحسان ، وهي إذا أعطيت  
فإنها تقترن عادة بشروط سياسية أو اقتصادية قد يكون من  
الأفضل تجنبها . والقروض يجب أن تُردّ ، إن عاجلاً أو آجلاً ،  
وهي بالإضافة إلى ذلك تتطلب دفع فوائد ، وينفس العملات  
الأجنبية التي قدم بها القرض ، لابد إذن ، إن عاجلاً أو آجلاً ، أن  
تزيد قدرة الدولة على التصدير لتسديد القروض وبيع فوائدها .  
وقل مثل هذا على الاستثمارات الأجنبية الضامة ، التي لابد أن  
يثق أصحابها في قدرة الدولة التي يأتون إليها على توفير العملات  
الأجنبية اللازمة لتحويل أرباحهم الخارج من ناحية ، ولتحصيل  
رؤوس أموالهم نفسها متى قرروا العودة بها إلى بلادهم .

ما العمل إذن ؟ ما الذي لدى الدولة الفقيرة لتصديره ؟ سلع  
صناعية ؟ وهل يتصور أن السلع الصناعية الجديدة التي سوف  
تقوم بإنتاجها سيكون بإمكانها منافسة ما تنتجه الدول العريقة في  
التصنيع ؟ صحيح أن لدينا سلعاً كالمنسوجات والأحذية قد تكون  
قادرة على مثل هذه المنافسة ، إذ أنها قديمة نسبياً في بلادنا  
ولدينا فيها خبرة أطول . ولكن هذه هي بالضبط السلع التي تفرض  
عليها الدول الصناعية الحماية ، فلا تستطيع التغلغل في أسواقها  
إلا بشق الأنفس . أما صادراتنا الزراعية فهي صادرات سيئة  
السمعة . إذ حتى بفرض أننا نستطيع زيادة إنتاجنا منها ، فإن  
أسعارها مشهورة بالتقلب بين سنة وأخرى ، فضلاً عن صفة أخرى  
شرحها بوضوح تام ، في مطلع الخمسينات ، اقتصادي أرجنتيني  
هو رازول بريبيش ( R.Prebisck ) وهي ما عرف باتجاه معدل  
التبادل الدولي ضد مصلحة السلع الزراعية ، ( والمواد الأولية  
عموماً ) لصالح السلع الصناعية . ومعنى ذلك اتجاه النسبة بين  
أسعار السلع الزراعية وأسعار السلع الصناعية إلى الانخفاض في  
المدى الطويل ، ومن ثم يكون على الدول المصدرة للسلع الزراعية أن  
تصدّر أكثر فأكثر من أجل الحصول على نفس الكمية من

الواردات، وكائن عليها أن تجرى أسرع لكي تظل ثابتة في نفس المكان ، لا عجب أن شاع في ذلك الوقت تعبير «العملات الصعبة» ، فقد كانت العملات الأجنبية عملات صعبة حقاً ، خاصة عملات تلك الدول التي نحتاج لاستيراد المزيد من سلعها من أجل التصنيع.

إذا كان هذا صحيحاً ، فقد بدأ وكائنه ليس أمام الدول الفقيرة، إذا أرادت حقاً أن تقوم بالتنمية الصناعية السريعة ، إلا أن تضغط وارداتها الأخرى ( أى الواردات التي لا تعتبر ضرورية لإتمام عملية التصنيع) إلى أنقى قدر ممكن . فكل ما كان يستورد من سلع كعالية يجب أن يمنع استيراده أو تفرض عليه رسوم عالية للغاية حتى يتخفض استيراده إلى أقل حد ممكن . أما السلع الاستهلاكية الأخرى غير الكعالية ، كالسلع الغذائية مثلاً أو الملابس أو الورق أو الأثاث ، فإن كل ما يمكن إنتاجه محلياً يجب بالفعل أن ينتج محلياً ، وبهذا يستخدم كل ما يمكن أن نحصل عليه من عملات صعبة في استيراد ما يلزم للتصنيع .

كان هذا الحل هو ما عرف باسم استراتيجية التصنيع

بإحلال محل الواردات Import Substitution

Industrialization، ويمكن تلخيص المقصود منها في كلمتين: كل ما كنت تقوم باستيراده ويمكن أن تستغنى عنه فلتستغن عنه ، فإذا كان لابد منه وكان يمكن أن تنتج بديلا له محليا فلتنتجه محليا، فإذا كان لابد منه حقا ولا يمكن أن تنتجه محليا فلا بأس من استيراده ، ولكن فلتحصل على تصريح بذلك من السلطات المختصة.

حظيت هذه الاستراتيجية بانتشار واسع طرال الخمسينات والستينات ، بل وحظيت أيضاً بدرجة لا يستهان بها من التأييد والرضا حتى من جانب المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية نفسها . وقد ساعد على هذا الانتشار ، عدا ما كان يواجهه البلاد الفقيرة من صعوبات في توفير العملات الأجنبية اللازمة للتصنيع ، عدة ظروف اقتصادية وسياسية ، داخلية دولية ، يهمن الآن تذكرها. كانت ذكرى الثلاثينات والحرب العالمية التي تلتها لازالت قريبة من الأذهان . ولكن ما الذي كانت تطبقه الدول الصناعية نفسها خلال الثلاثينات وخلال الحرب إلا هذه السياسة بعينها : سياسة الإحلال محل الواردات ؟ لقد كانت كل دولة خلال أزمة الثلاثينات تحمي سوقها الوطنية ضد الواردات من الدول الأخرى في محاولة

لخلق فرص عمالة لعمالها المتبطلين ، ثم طبقت نفس السياسة مضطرة في سنوات الحرب لصعوبة الاستيراد أصلاً ، فإذا كانت هذه السياسة جائزة ومشروعة في بعض الظروف حتى للدول الصناعية نفسها ، فلماذا لا تكون مشروعة للدول التي تحاول اللحاق بها ؟

كان هناك أيضاً النموذج السوفييتي في التنمية ، الذي كان لا يزال خلال الخمسينات والستينات يتمتع بجاذبية لدول العالم الثالث ، فقدما بالتبريج يعد ذلك ، والنموذج السوفييتي كان يقدم مثالا ناجحاً لنولة تحولت من دولة متخلفة إلى دولة عظمى بالانطواء على نفسها وإغلاق أبوابها ، والاعتماد على سوقها ومواردها المحلية ، وضغطها للواردات إلى أقل مستويات ممكن.

أضف إلى ذلك أنه في تلك السنوات الأولى التي تلت بداية الاهتمام بتنمية العالم الثالث ، كانت الفكرة الشائعة أن دول العالم الثالث تبدأ من حيث بدأ العالم الصناعي قبل نحو مائتي عام . فالعالم الثالث يحاول أن يحقق ثورته الصناعية ، متأخراً بعض الشيء ، ولكنه يحاول أن يقوم بنفس العمل ويكرر نفس التجربة التي

بدأتها الدول الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر . وهذه الدول الصناعية كان عليها بالضرورة ، في ذلك الوقت ، أن تعتمد في الأساس على نفسها ، إذ كانت تفعل شيئاً جديداً لم يسبقها فيه أحد . صحيح أن آدم سميث والاقتصاديين الكلاسيكيين البريطانيين كانوا يتغنون بمزايا حرية التجارة والتخصص ، أي أن الأفضل أن تخصص كل دولة في إنتاج ما تجيد إنتاجه من سلع وتستورد غيرها من الخارج ، ولكن بريطانيا في ذلك الوقت كانت تتمتع « بحماية طبيعية » ولا تخشى حرية الاستيراد لأنها كانت أكثر الدول تقدماً . أما الدول الأقل تقدماً في ذلك الوقت ، كالمانيا والولايات المتحدة ، فقد لجأت هي نفسها إلى تطبيق استراتيجية الإحلال محل الواردات ، سواء أعلن اقتصاديوها ذلك صراحة ، مثلما حدث في ألمانيا ، أو كان الاقتصاديون يرددون ما يقوله الاقتصاديون البريطانيون ، باعتباره منتهى الحكمة ، بينما دولتهم تفعل العكس بالضبط ، كما كان يحدث في الولايات المتحدة طوال القرن التاسع عشر .

ولكن كان هناك سبب آخر ، قد يكون أهم من كل ما عداه ، لانتشار استراتيجية الإحلال محل الواردات خلال الخمسينات

والستينيات ، وهو سبب على بحث ، ويتعلق باتجاه المصالح الاقتصادية السائدة ، كانت أوروبا خلال هذين العقدين منكفئة هي أيضاً على نفسها ، إذ ما كانت تتم عملية إعادة بناء ما دمرته الحرب في منتصف الخمسينات حتى انشغلت بتكوين السوق الأوروبية المشتركة ، وكان اهتمامها بأسواق العالم الثالث ، كمجال لتصرف سلعها ، أقل بكثير مما أصبح بعد ذلك يعقد أو عقدين من الزمان . أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة فقد كانت أسواق العالم الثالث ، كمجال لتصرف سلعها ، أقل بكثير من السوق الأوروبية ، وأقل أهمية بكثير كذلك مما أصبح لها فيما بعد .

من الممكن إذن أن نقول أن انطواء العالم الثالث على نفسه في الخمسينات والستينات لم يكن يشكل مشكلة كبيرة ولا عائقاً مهماً أمام توسيع السوق أمام العالم الصناعي ، إذ كانت السوق الأساسية والمرغوب فيها هي سوق الدول الصناعية نفسها . نعم لقد دخلت سلع مثل الكوكاكولا والبيبسي كولا دولة بعد أخرى من دول العالم الثالث في تلك الحقبة من الزمن ، ولكن هذا الدخول إلى أسواق العالم الثالث لم يكن مسألة حياة أو موت في نظر هاتين الشركتين مثلما أصبح بعد ذلك يعقد أو عقدين من الزمان . وقبل

مثل هذا عن غيرهما من الشركات متعددة الجنسيات ، فبعدما أصبح دخول أسواق العالم الثالث مسألة حياة أو موت فعلاً ، في نظر هذه الشركات ، لم يعد من الممكن السكوت أو الصبر على ما يسمى « باستراتيجية الإحلال محل الواردات » .

هذا هو السبب الأساسي ، فيما يظهر ، لإقامة هذا الاحتفال المصاحب باستراتيجية مناقضة تماماً ، وهي استراتيجية « التصنيع عن طريق تشجيع الصادرات ( Export Promotion ) ، وهي استراتيجية تقوم ، لا على الانطواء على النفس ، بل على الانفتاح على العالم . فممنذ منتصف السبعينات بدأ الهجوم يشتد على سياسة الإحلال محل الواردات ، وأخذ اقتصادي بعد آخر ينضم إلى جوقة لا تعترف إلا نعمة واحدة تدور حول الفكرة الآتية :

« كانت سياسة الإحلال محل الواردات حماسة كبيرة ، أو على الأقل تجاوزها الزمن ولم تعد صالحة على الإطلاق ، وعلى دول العالم الثالث الآن أن تفتح أبوابها على مصاريعها وتهجر إلى الأبد ذلك التوجه المريض إلى الدخل ، فتترك الاستيراد حراً طليقاً . أما ما تحتاجه من عملات أجنبية لتمويل هذا الاستيراد الذي لا يحده حد ، فعليها تحقيقه عن طريق زيادة صادراتها » .

هذه المدعوة الجديدة لفتح الأبواب فجرت أصوات الاحتجاج من كل ركن من أركان العالم الثالث ، وكان هذا الاحتجاج يتخذ صورة كهذه : «صادراتنا ؟ أين هي هذه الصادرات ، بالضبط ؟ وأي صادرات تعنون ؟ أنتم تعرفون ما نواجهه من صعوبات في زيادة صادراتنا الزراعية والصناعية على السواء ، صادراتنا الزراعية محدودة بأراضينا الزراعية المحدودة ، والزيادة السريعة في السكان تقلل بنورها من حجم المتاح للتصدير من هذه السلع الزراعية . ولكن حتى لو أمكننا زيادة الصادرات الزراعية فأنتم تعرفون ما نواجهه هذه الصادرات من اتجاه أسعارها إلى الانخفاض بالمقارنة بأسعار ما نستورده منكم من سلع صناعية ، وذلك لأسباب كثيرة لا مجال للخوض فيها الآن . وعلى كل حال فأنتم أنفسكم تزيبون الطين بلة بحماية مزارعيكم ضد منافسة صادراتنا الزراعية . أما صادراتنا الصناعية فمشكلتنا فيها أدهى وأعوص فكفاعتنا فيها منخفضة ، وأنتم لم تتركونا لشأننا مدة كافية نمارس فيها الحماية حتى نشب صناعاتنا على أقدامها ، فأسرعتم بالضغط علينا من أجل فتح الأبواب ، فوئدت بسرعة كثير من صناعاتنا التي كانت تبشر بالخير تقولون : «فلتركزوا على الصناعات كثيفة الاستخدام

العمل ، كالمنسوجات والأحذية ، فإنتم فيها أكفأ » . ولكن نفاقكم في هذا الأمر لا حد له ، فهذه بالضبط هي السلع التي تفرغون فيها الحماية لصناعاتكم وتحججون في تبرير ذلك بمختلف الحجج . مرة تقولون : إن ضغوط العاملين في هذه الصناعات عندكم أقوى مما تستطيعون مواجهته . ومرة تقولون : إننا ندفع أجوراً منخفضة لعمالنا مما لا يسمح به الضمير الإنسان . ومرة تقولون : إن سبب كفافنا في هذه الصناعات هو استغلالنا للأطفال الصغار وهذا عمل يتنافى مع حقوق الإنسان . فماذا نفعل معكم ؟ وعلى أي حال ، فلنفرض أن بول العالم الثالث كلها قد أخذت بنصيحتكم وشرعنا كلها في تصدير مثل هذه السلع إليكم ، فهل يمكن حقا لأسواقكم أن تستوعب كل هذه الصادرات ؟ إن ما يمكن لبولة واحدة أن تنجح فيه إذا قامت به وحدها ، لا يمكن لمحدد كبير من الدول أن تنجح فيه إذا قامت به كلها في الوقت نفسه . إننا لا نقول إن سياسة التصنيع عن طريق زيادة الصادرات سياسة خاطئة ، ولكننا نقول فقط : إنها للأسف ، في مثل الظروف التي نعيش فيها ، غير ممكنة . ربما نجحت بعض دول جنوب شرقي آسيا في زيادة صادراتها بشدة خلال الأعوام العشرين الماضية ، ولكن هذه

الدول كانت تصدر في ظروف دولية مؤاتية ، بل كان هناك في بعض الحالات أسباب سياسية وعلى أي حال فقد كانت مجموعة صغيرة من الدول، ما ينطبق عليها لا يمكن أن ينطبق على عدد كبير من دول العالم الثالث إذا حاولت كلها أن تزيد صادراتها الصناعية بسرعة وفي الوقت نفسه .

كل هذه الصعج لم تفلح في أن تثني عزم الداعين إلى سياسة «تشجيع الصادرات» والمهاجمين لسياسة الإحلال محل الواردات . واستمرت الحملة الداعية لفتح أبواب التجارة تزداد قوة ، يقوم بها الاقتصاديون من الأكاديميين والرسميين ، والمؤسسات الدولية وكثهم على اتفاق تام على ما يجب عمله . وتنتهي هذه الحملة بنجاح باهر لهم جميعاً يتمثل في إتمام اتفاقية أوجواي في سنة ١٩٩٤ ، والتوقيع عليها من عدد كبير من دول العالم بما فيها دول كثيرة من العالم الثالث ، وكان هذه الخطوة الكبيرة نحو مزيد من تحرير التجارة وفتح الأبواب أمام الواردات والصادرات هي في مصلحة البشرية كافة ، وإذا بالجميع يشتركون في التهليل لعصر «العولمة» ويصفقون فرحين «لقد انتهى عصر الانطواء على النفس وجاء عصر الانفتاح على العالم» .

ولكن حقيقة الأمر ليست بهذه البساطة . فالاختلاف بين سياسة تشجيع الصادرات وسياسة الإحلال محل الواردات ليس في الحقيقة اختلافاً بين الحق والباطل ، بين الصواب والخطأ ، بل هو في الحقيقة ليس إلا خلافاً بين القوى والمضعيف .

فأولاً : يجب أن نلاحظ أن تسمية السياسة المضادة لسياسة الإحلال محل الواردات باسم « استراتيجية التصنيع عن طريق تشجيع الصادرات » ليست تسمية بريئة تماماً . ذلك أن المقصود منها في الأساس ليس هو بالضبط تصنيع العالم الثالث ، بل هو أن يفتح العالم الثالث أبوابه للاستيراد من الدول الصناعية . إنها في الأساس سياسة « تحرير الواردات » . وليست في الأساس « تشجيع الصادرات الصناعية » . قد يقال : ومن أين لدول العالم الثالث القسرة على زيادة وارداتها دون أن تزيد صادراتها الصناعية ؟ الرد على هذا أن دول العالم الثالث لديها أشياء كثيرة يمكنها أن تبيعها لتسد بثمنها قبة وارداتها المتزايدة ، ولكن هذا البيع ليس دائماً في صالحها . هناك مثلاً ثرواتها المعدنية ، من بترول وفوسفات إلى حديد خام .. الخ مما كان يعقد عليه الأمل . في فترة « الإحلال محل الواردات » ، في أن يصبح أساساً

لصناعات جديدة ولديها أيضا «السياحة» ، أي أن دول العالم الثالث ، بدلا من أن تصبح دولا صناعية مثل غيرها ، تتحول إلى دول «الفرجة» . يأتى إليها السياح من الدول الصناعية المتقدمة للاستجمام والراحة ومُشاهدة الآثار . إن هذا ليس شيئا سيئا بالضرورة ، ولكن بشرط أن يتم في حدود معقولة لا تتحول معه نسبة كبيرة من العمالة في هذه الدول إلى الاشتغال بتقديم الخدمات ، من مختلف الأنواع ، للسياح .

ولكن دول العالم الثالث لديها أيضا أشياء أخرى يمكن لها بيعها ، عدا الثروات الطبيعية والتاريخية ، وهى الأصول الرأسمالية التى سبق لها بتأوها فى فترات سابقة ، هى فى الأساس فترات «الإحلال محل الواردات» ، إنى أعنى بذلك ما يطلق عليه «الخصخصة» وهى ، إذا أردنا الحقيقة ، ليست فى الأساس إلا بيع دول العالم الثالث لصناعاتها ، وغيرها من الأصول ، لرأس المال الأجنبى . ويتم ذلك دون تمييز بين الرابع منها والخاسر ، ويأثمان أقل من قيمتها الحقيقية ، تحت ضغط ديون سبق لها الوقوع فيها بسبب تورطها أكثر من اللازم فى الاستيراد ، وفتح الأبواب بلا ضابط أمام الواردات .

إن كل هذه الطرق (فيما عدا السياحة) لتسييد قيمة الواردات السابقة ، ولدفع قيمة واردات جديدة ، لا يمكن بالطبع أن تستمر إلى الأبد ، ولكنها يمكن أن تستمر لأمد ليس بالقصير ، وخلال هذه الفترة وحتى تستجد ظروف أخرى ، يمكن أن يستمر القرويج لسياسة فتح أسراب الاستيراد على مصاريحها تحت هذا الاسم الجذاب « سياسة التصنيع عن طريق تشجيع الصادرات »

ثانياً : حجج المدافعين عن سياسة تحرير الواردات (والاعتماد في تمويل ذلك على زيادة الصادرات) والمهاجمين لسياسة الإحلال محل الواردات يمكن تلخيصها كلها في كلمة واحدة هي « الكفاءة »

إذ ليس من الأكفأ أن تنتج للعالم كله بدلاً من أن تنتج لسوق دولتك الصغيرة ؟ إنك إذا أنتجت للعالم الواسع أمكنك أن تزيد من حجم إنتاجك بما يسمح لك باغتنام مزايا الإنتاج الكبير، وأن تتعرض للمنافسة من منتجين أقوىاء فيحفزك هذا على التحسين المستمر فيرتفع مستوى كفاءتك وأنت على أي حال ، إذا تخليت عن تلك الأسوار العالية التي تحمي بها صناعات غير كفؤة ، سوف تنفصل في إنتاج ما أنت مؤهل له ، أي ما تتمتع فيه بكفاءة عالية .

كل هذا صحيح ، ولكن «الكفاءة» ليست كل شيء في الحياة .  
فإطلاق العنان لاعتبار الكفاءة دون غيرها ، موقف دارويني قبيح لا  
يعنى في النهاية إلا الحكم بالموت على الجميع إلا الأقوى ، فبأي  
حق تحرم المزارع الصغير من الحياة لمجرد أنه أقل كفاءة من  
الشركات العملاقة صاحبة المزارع الواسعة ؟ ولماذا نجبر صاحب  
الورشة الصغيرة التي يشتغل فيها هو وأسرته على إغلاقها ليذهب  
للعمل ، كما مل أجير ، في المصنع الكبير ؟ هل يكفي لتبرير ذلك أن  
هذا المصنع الكبير يستطيع أن ينتج نفس السلعة بنفقة أقل ؟ قد  
يقال : إن هذا في مصلحة المستهلك ، ولكن الإنسان ليس مستهلكاً  
فقط ، ورضاء عن حياته ونفسه لا يأتي فقط من قدرته على شراء  
السلع بثمان أقل ، بل يأتي من أشياء كثيرة أخرى من بينها قدرته  
على التعبير عن نفسه كمنتج ، ومن شعوره بالاستقلال والحرية ،  
ومن علاقاته بأسرته وقومه ، ناهيك بالطبع عما إذا كان لديه عمل  
يتكسب منه أو متبطلاً .

ثم إن هذه الكفاءة التي لا يكف عن الكلام عنها أنصار حرية  
الاستيراد والتصدير ، هي فقط نوع معين من الكفاءة ، وهي الكفاءة  
الاقتصادية ، ولكنها ليست كل «الكفاءة» . فأننا قد نكون أقل من

فيري في الكفاءة الاقتصادية ولكن نمط حياتي قد يكون أجمل لو  
أفضل . فبأي حق مثلاً تصرمني من استخدام لغتي العربية لمجرد  
أنها ليست لغة رجال الأعمال (أولغة «البيزنيس» ) ؟ ولماذا  
تجبرني على أن أتعلم شيئاً اسمه «علم التسويق» وهو لا يزيد  
كثيراً على «فن خداع المستهلك» ؟ ولماذا تضطرنى لفتح أسواقى  
لسلع تهدد صحتى وحياتى وحياة أولادى لمجرد أنها أرخص لو  
أكبر ؟

بل حتى بصرف النظر عن هذا وذاك ، ما الذى يجعلك تحكم من  
مجرد النظر إلى مستوى كفايتى الحالية بأنى مائفل كذلك إلى  
الأبد ؟ لماذا لا تسمح لى ببعض الحماية ريثما أرفع من مستوى  
كفايتى إلى المستوى الذى نطلبه ، ثم تحكم على بعد ذلك ، كما  
سبق أن فعلت كل الدول التى تعتبر اليوم فى عداد الدول المتقدمة ؛  
حمت نفسها أولاً ولم تفتح على العالم الخارجى إلا بعد أن اطمأنت  
على قدرتها التنافسية ؟ إن المنافسة قد تكون شيئاً طيباً حقاً ولكن  
بشرط ألا تتضمن عملية قتل وفتح أبواب الاستيراد قبل الأوان قد  
يؤدى لا إلى زيادة الكفاءة بل إلى الموت .

كل هذا الكلام لم ينجح فى إثناء عزم أنصار الانفتاح على  
العالم أو فى رداهم عن غيهم . فقد استمروا مرددين نفس الحجج

بتصميم مدّش ، بل ويتكرار من شأنه أن يبعث السأم في النفوس  
لولا أن أحدا لا يستطيع أن يعترض طريقهم أو أن يصفهم بما  
يستحقون من أوصاف . ذلك أن لديهم كل الأسلحة وكل اللازم  
لكسب المعركة : البنادق والمال ووسائل الدعاية وغسيل المخ . وهم  
باستخدام هذا كله يستثمرون في تجميل القبيح ، وفي اختزال  
الحياة كلها وكأنها ليست أكثر من عملية بيع وشراء . وهم  
يستخدمون اللغة ويمكن المصطلحات على النحو الذي يخدم  
مصالحهم مهما كان هذا الاستخدام مضللاً . فرغبة الشعوب في  
التمتع بالاستقلال وحرية الإرادة وحماية ثقافتها القومية يسمونه  
« انطواء على النفس ( inward looking ) » ، وكأن هذه  
الشعوب مريضة نفسياً وتحتاج إلى علاج . وقيل للصناعات  
الوطنية لصالح صناعات الدول الأقرى يسمونه « انفتاحاً على  
العالم ( outward looking ) » ، وكأن هذا هو التصرف  
الوحيد الذي ينتظر من شخصية سوية لا تخشى مواجهة الأخطار  
والتحديات ، أو يسمونه « تحريراً » ( liberalization ) بافتراض  
أنه ليس هناك شيء أفضل من الحرية والتحرير ، حتى ولو كان  
تحريراً من الحماية التي يحتاج إليها الطرف الأضعف .

## **الفصل التاسع**

### **دور الدولة في التنمية**

من الذي كان يتصور ، منذ خمسين عاماً ، أن يحدث ما حدث  
لنظرتنا إلى الدولة ولدورها في التنمية الاقتصادية ؟ كان الجميع ،  
منذ نصف قرن ، يسلّمون بأهمية هذا الدور ويعتبرونه من قبيل  
المسلّمات التي لا تحتاج إلى نقاش . على الدولة أن تقوم بدور  
حاسم في تعبئة المدخرات وتحقيق الاستثمارات ، أو على الأقل في  
حفز الناس على الانخار والاستثمار ، والدولة دون غيرها هي التي  
تستطيع النهوض بمشروعات البنية الأساسية : الطرق ووسائل  
المواصلات الأساسية، ومحطات الكهرباء ، ومشروعات الري  
والصرف ، والمدارس والجامعات ، ومراكز التدريب والمستشفيات ،

بل وقد يكون من الضروري أيضاً ، من أجل إنجاح التنمية ، القيام بإصلاح زراعي يعاد من طريقه توزيع الأراضي ، وما يترتب عليه من عمليات الإرشاد الزراعي للذهوض بمستوى الإنتاجية الزراعية . ومن الذي يمكن أن يقوم بهذه المهمات كلها غير الدولة ؟ كل الكتب الصادرة عن التنمية كانت تقول ذلك ، باستثناءات نادرة كان يتجاهلها التيار السائد بين اقتصاديي التنمية ، إذ كانوا يعتبرون من يقول بخير ذلك رجعيّاً ولا أمل في إصلاحه .

ولم يقتصر الأمر على كتب الاقتصاديين الأكاديميين ، بل شمل أيضاً المؤسسات الدولية الكبرى المعنية بالتنمية ، وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . كانت منظمات الأمم المتحدة منذ أول الأربعينات قد بدأت تقوم بتلك المهمة الفطيرة التي لازالت تمارسها حتى الآن ، وهي ما يمكن تسميته بكون كثير من المبالغة «صناعة فكر التنمية» ، فقد كانت منظمات الأمم المتحدة ، منذ أن بدأ الاهتمام بقضية التنمية منذ خمسين عاماً ، أحد المصادر الأساسية للأفكار والتصورات المتعلقة بالتنمية والتخلف ، فيتلقفها منها السياسيون والأكاديميون ووسائل الإعلام ، وسرعان ما تروج وتنتشر وتصبح هي «الحكمة الشائعة» .

(conventional wisdom) ، أى تصحيح هي المسلمات  
التي يقبلها الجميع ، وذلك ريثما تصدر من هذه المنظمات نفسها  
أفكار وتصورات جديدة فتلقى نفس الشبوع والرواج وتصبح هي  
المسلمات التي تحل محل المسلمات القديمة .

كان من بين هذه المسلمات التي شاعت وراجت في الخمسينات  
والستينات من القرن العشرين أن على الدولة في البلاد المتخلفة  
مسئوليات خطيرة ، وأن التنمية لا يمكن أن يقدر لها النجاح إلا  
بقيام الدولة بهذه المسؤوليات . وكان من بين هذه المسؤوليات  
والمهام مهمة التخطيط . إذ ألا تتعلق التنمية بالمستقبل؟ وهل من  
الحكمة والرشاد أن يترك الإنسان مستقبله يتحدد بقوى لا ضابط  
لها ؟ أليس من البديهي إذن ( هكذا كان يقال في ذلك الوقت ) أن  
تحرزم الدولة أمراً وتضع أهداف التنمية لفترة زمنية مقبلة ، ثم  
تحدد وسائلها وطريقة بلوغ هذه الأهداف ؟ بل أليس من الأحكم  
والأكثر مدعاة للانضباط والأكثر ضماناً لبلوغ الأهداف أن يكون  
هذا التخطيط شاملاً ومركزياً ؟ إن ما دام الأمر يتعلق بالسيطرة  
على المستقبل ، أليس من الأفضل أن تكون السيطرة شاملة ؟ أو  
ليس من باب الاحتياط أيضاً وضمان الفعالية والنجاح ، أن تتركز

سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية في يد واحدة تعبر عن الآمال  
الموحدة للأمة وتصب عندنا جميع المعلومات وتتوافر لديها جميع  
وسائل الإلزام ، بدلا من تشقيت سلطات اتخاذ القرارات ، فتتعدد  
هذه القرارات وتتضارب ، وتمارس كل هيئة سلطاتها لتحقيق  
مصالح ضيقة قد تتعارض مع مصلحة الأمة ككل ؟

هذا هو نوع الفكر الذي كان سائدا في الخمسينات والستينات فيما  
يتعلق بدور الدولة في التنمية . وهو كما يرى القارئ عكس ما هو  
سائد الآن بالضبط . وهدفى من هذا الفصل أن أحاول تفسير هذا  
التحول ، الذي يبدو وكأنه تحول من الشيء إلى نقيضه ، ومن ثم يشير  
في الذهن هذا السؤال : هل كان الأمر مجرد حماقة من الحكومات  
الإنسانية التي احتاج كشفها إلى بعض الوقت ، عاد بعده  
الاقتصاديون إلى رشدهم وأدركوا خطأهم ؟ (والرجوع إلى الحق ،  
كما نعلم جيدا ، هو دائما من الفضائل) ، سوف أثير في هذا  
الفصل الشك في صحة هذا الاعتقاد ، فأحاول أن أبين أن الحالة  
هي أبعد ما تكون عن حالة «الرجوع إلى الحق» وإنما تتعلق ، هنا  
أيضا ، بتغير الأفكار كلما تغيرت الظروف والأحوال .

\*\*\*

أما انتشار فكرة أن للدولة دوراً أساسياً لابد أن تلعبه في التنمية ، طوال الخمسينات والستينات ، فليس من الصعب تفسيره ، فقد تضافر لانتشار هذه الفكرة أكثر من سبب .

فمن ناحية كان هذان العقدان التاليان مباشرة لانتهاء الحرب العالمية الثانية يكوّنان العصر الذهبي لنول العائم الثالث من حيث حصولها على الاستقلال السياسى . وكانت الحكومات الوطنية التى مارست مهام الحكم بعد هذا الاستقلال يرأسها فى أغلب الأحوال نفس الشخصيات التى قاومت الاستعمار وخاضت معارك التحرير منه . لم يكن هناك شك كبير إذن ، لدى شعوب العالم الثالث ، فى أن هذه الحكومات الوطنية الجديدة جديدة بغرض معارك التنمية والنهوض الاقتصادى كما أثبتت جدارتها فى معركة التحرير الوطنى . هكذا بدا الأمر إذن سهلاً وميسوراً ، وقد دعم هذا الشعور ما ساد فى العالم كله خلال هذين العقدين من تفاؤل بالمستقبل ، ربما يرجع بعضه إلى التطلع إلى عالم جديد بعد مآسى الحرب العالمية الثانية ، أو إلى ما شهده هذان العقدان فى العالم القريب من معدل غير مسبوق فى النمو الاقتصادى السريع .

كان الاتحاد السوفييتى خلال هذين العقدين ، هو بلوره ، مصدر إلهام وعاملاً من عوامل دعم هذا التفاؤل لدى شرائح واسعة من شعوب العالم الثالث المتطلعة إلى تحقيق نهضة اقتصادية . فيها هي بولة كانت هي نفسها متخلفة من الناحية الاقتصادية تخلفاً واضحاً عن العالم الغربى ، منذ ما لا يزيد على ثلاثين عاماً ، فإذا بها تتحول في نهاية هذه الأعوام الثلاثين إلى بولة عظمى تتنافس أقوى بولة في العالم في القوة النووية والقدرة العسكرية ، وتحقق معدلاً مذهلاً في النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة ، وتقدم باهرًا في نشر التعليم والخدمات الصحية والارتفاع بمستويات المعيشة لغالبية شعوبها . «إذا استطاعت روسيا تحقيق ذلك ، فلماذا لا نستطيع نحن ؟» ، هكذا قالت لنفسها شعوب العالم الثالث . ولكن روسيا حققت ذلك ، لا بالاعتماد على قوى السوق ولكن بالاعتماد على تدخل الدولة . لقد ابتدعت روسيا فكرة الخطة الخمسية ، وحققت هذا النجاح الباهر بالتخطيط المركزي الشامل . فالظاهر إذن أن التنمية لا يحتاج نجاحها إلا لبعض الخطط الخمسية ، تحديد الأهداف وترسم الوسائل الكفيلة بتحقيقها . ففى شئ أسهل من ذلك ؟ ولكن تنفيذ الخطط المركزية والشاملة يتطلب تدخلًا

صارماً من جانب الدولة ، فلا بد إذن أن تنهض الدولة بهذا الدور .

من ناحية أخرى كان هذان العقدان التاليان للحرب هما أيضاً فترة اشتداد الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي وظهور سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ، وقد دعمت هذه الظروف من قوة الدولة في العالم الثالث من أكثر من وجه ، كانت هناك بالطبع بعض الدول القليلة من دول العالم الثالث ، كالصين وكوبا وكوريا الشمالية ، التي تبنت العقيدة الشيوعية التي توكل أمر التنمية كلها إلى الدولة ، وكانت هناك من ناحية أخرى الدول الأكثر عدداً المرتبطة ارتباطاً حميماً بالمصالح الأمريكية ، كالفاندية العظمى من دول أمريكا اللاتينية ، والتي استمرت تعتمد في نموها الاقتصادي على قوى السوق ، ولكن عدداً كبيراً من دول العالم الثالث ، من إندونيسيا في آسيا إلى الجزائر في أفريقيا مروراً بيوغوسلافيا الأوربية ، تبنت سياسة عدم الانحياز ، وتمتعت حكوماتها ، لفترة من الزمن ، بالقدرة على الاحتفاظ بمسافة واسعة بينها وبين كلا القوتين العظميين سمحت لها بتطبيق ما تراه من سياسات التنمية مما يتعارض مع مبدأ حرية السوق ، كسياسة

فرض الحماية لصناعاتها الوطنية ، والتقييد الصارم للواردات ،  
والتدخل الحازم في سعر الصرف ، واشتراط مراغمة الدولة على  
مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في مجالات الاستثمار والبناء  
 والتجارة ... الخ ، دون أن ترى الدول الكبرى في الغرب ، أو  
المؤسسات الدولية الدائرة في فلكها ، حاجة أو ضرورة للتدخل  
لمنعها ، إذ كان يكفي هذه الدول وهذه المؤسسات ، في تلك المرحلة ،  
ألا تقع هذه الدول ، غير المنحازة ، تحت النفوذ السوفيتي وقوعاً  
كاملاً .

كان التغافل الاقتصادي للولايات المتحدة ودول الغرب عموماً ،  
والمؤسسات الدولية الواقعة تحت نفوذها ، في دول العالم الثالث ،  
يتخذ في الأساس صورة « المعونات الأجنبية » ، وكانت هذه  
المعونات ، خلال الخمسينات والستينات ، تمثل الجزء الأكبر من  
حركة رؤوس الأموال بين الدول الغربية ودول العالم الثالث ، تمييزاً  
لها عن الاستثمارات الأجنبية الخاصة . ولكن الجزء الأكبر من هذه  
المعونات الأجنبية كان يتكون من « المعونات الرسمية » ، أي أموال  
تعطيها حكومة لحكومة ، سواء مباشرة أو عن طريق هيئة دولية ،

الأمر الذى كان لابد أن يزيد من قدرة الدولة فى العالم الثالث ،  
المتلقية للمعونة ، على التدخل فى الحياة الاقتصادية .

ولكن من المهم أيضاً أن نتذكر أن العالم الرأسمالى لم يكن هو  
نفسه محصناً ضد فكرة تدخل الدولة وأهمية الدور الذى يمكن أن  
تلعبه فى الحياة الاقتصادية . إذ فلنتذكر أن ربيع القرن القالى  
للحرب العالمية الثانية ( ١٩٤٥ - ١٩٧٠ ) كان يمثل العصر الذهبى  
لانتشار الكينزية التى توكل مهامها أساسية للدولة فى إدارة دفة  
الاقتصاد القومى ، للخروج من الانكماش مرة ولحاربة التضخم مرة  
أخرى . كما شهد هذان العقدان ازدهار فكرة « دولة الرفاهية »  
التي تدبى بدورها للأفكار الكينزية من ناحية وللأفكار  
الاشتراكية من ناحية أخرى ، والتي كانت تعنى نهوض الدولة  
بمسئولية توفير الخدمات الأساسية للناس بصرف النظر عن  
مستوى دخلهم .

فى مثل هذه الظروف ، الداخلية والخارجية ، وهذا المناخ  
المشجع من كل ناحية على قيام الدولة بمهام أساسية فى  
الاقتصاد القومى ، كيف يمكن أن نتوقع غير هذا الذى حدث فى  
العالم الثالث ؟ ، وهو شيوع الاعتقاد بأن التنمية لا يمكن أن تنجح

بغير دور كبير للدولة ، وإيمان راسخ بفائدة التخطيط الشامل بل  
وضروته ، وتأكيد مستمر لا على انسجام المصلحة القريبة مع  
المصلحة العامة بل على عجز الأفراد عن تحقيق ما فيه مصلحة  
المجتمع ككل ، وأنه لا يستطيع أن يحقق هذا إلا الدولة .

نحن نعرف جيداً أن المناخ السائد الآن هو عكس ذلك بالضبط .  
إن الذي يدعو الآن إلى توسيع دور الدولة في الاقتصاد ، أو يدافع  
عن القطاع العام ، أو ينبس بلفظ التخطيط الاقتصادي ، خاصة  
إذا كان من نوع التخطيط المركزي أو الشامل ، أصبح يعامل  
معاملة المعتوه أو المصاب بلوثة ، أو كالمتكلم بلغة غريبة على  
الأسماع . أو كالقادم من عصر سحيق من عصور الماضي . هكذا  
أصبحت قوة وسائل الإعلام وقدرتها على تشكيل الميول والأفكار  
بحيث أصبح باستطاعتها تحويل الأنهار من فكرة إلى فكرة ،  
بمجرد الإلحاح على الفكرة الجديدة إلحاحاً مستمراً حتى ينسى  
الناس أن الأمر كان غير ذلك في أي يوم من الأيام .

يبدو الأمر غريباً بوجه خاص فيما يتعلق بالموضوع الذي نتكلم  
فيه الآن ، لأنه لم تظهر في الحقيقة أي حجة جديدة لصالح  
الاعتماد على قوى السوق وضد تدخل الدولة . كل ما يقال الآن ،

لصالح هذا أو ضد ذلك ، سبق قوله منذ أكثر من مائتي عام ، وتكرر كلها حول أهمية الحافز الفردي ومساوئ البيروقراطية . ولكننا كنا دائماً نعترف ذلك . من ناحية أخرى كان أنصار تدخل الدولة يقولون: إنه في ظروف معينة تصبح مساوئ البيروقراطية أهون من مساوئ الاعتماد المطلق على قوى السوق ، وأن احتكار الدولة كثيراً ما يكون أهون وأخف وطأة من الاحتكار الفردي . كل هذا ومثله كان دائماً معروفاً ومشهوراً . فما الذي جدد ليرجح كفة ضد أخرى ؟ .

حدث أن كل هذه الظروف التي ذكرتها ، وكانت تشجع على ازدياد دور الدولة في الاقتصاد ، أصابها الانحسار والأفول . الاتحاد السوفيتي أصابه الضعف ثم سقط ، ( ليس بالضرورة بسبب أن الدولة تدخلت أكثر من اللازم ، كما يحلو لكثيرين أن يقولوا ، بل ربما لأسباب مختلفة تماماً ) . والمعونات الأجنبية التي تعطى من دولة لأخرى حل محلها ، أكثر فأكثر ، الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، وحركة الحياض الإيجابي وعدم الانحياز أصابها الضعف بسبب ظهور سياسة الوفاق بين المعسكرين أولاً ، ثم بسبب تدهور مركز الاتحاد السوفيتي ثم انتهاء الحرب الباردة . وحكومات العالم الثالث أصابها الوهن بسبب هذا كله من ناحية ،

ويسبب وقوعها في برائث الفساد الذي لا يتفصل انفصالاً تاماً ،  
هو نفسه ، عما يحدث في ساحة العلاقات الدولية ، بل قد يكون  
وثيق الصلة بها .

ولكن وراء كثير من هذه العوامل كان هناك ذلك العامل الحاسم :  
نمو الشركات العملاقة ومتعددة الجنسيات ، وانتشار نشاطها حتى  
كاد يغطي الكرة الأرضية كلها . هذه الشركات أضعفت قوة الدولة  
في الداخل والخارج . فالدولة الوطنية لم تعد تستطيع التحكم في  
نشاط هذه الشركات أو منعها من الخروج للبحث عن عمالة أرخص  
في خارج حدودها ، فارتفعت معدلات البطالة في داخل الدول  
الصناعية ، فضعفت النقابات العمالية وقلت قدرتها على المطالبة  
بحقوق جديدة للعمال أو حتى المحافظة على ما سبق لهم نيله من  
حقوق في ظل دولة الرفاهية . وهذه الشركات العملاقة التي تريد أن  
تتفتح أمامها الأبواب في الخارج ، أضعفت الدولة في البلاد الأقل  
نمواً ، بشتى الوسائل ، إن لم يكن بالرشوة ومنع المعونات  
والقروض ، وبضغوط المؤسسات الدولية الخاضعة هي نفسها لنفوذ  
هذه الشركات ، فيفساد الحياة السياسية ولر إلى حد قلب الحكومة  
وجلب حكومة جديدة .

من الذى يجزئ فى هذه الظروف أن يشكك فى أفضلية ترك كل  
شئ لقوى السوق لتفعل بنا ما تشاء ؟ ألا يعنى التدخل فى قوى  
السوق الآن محاولة للسيطرة على هذه الشركات العملاقة ؟ ومن الذى  
يستطيع ذلك أو حتى يجزئ على محاولة القيام به ؟ ومن الذى يجزئ  
على اعتماد نظام التخطيط ؟ مع أن الشركات العملاقة تقوم فى  
نفسها بالتخطيط ، بل ويتخطيط «مركزي» بكل معنى الكلمة ، فهى  
تخطط للعالم بأسره من مركزها فى إحدى مدن المجتمع الصناعى ،  
وهى تضع الأهداف كما تضع الوسائل ، والوسائل تتراوح من  
التدخل فى أسواق العملات إلى تشجيع دولة على الهجوم على دولة  
مجاورة .. الخ ، ومن الذى يجزئ على انتقاد الاحتكار الذى تمارسه  
هذه الشركات ؟ من الجائز انتقاد احتكار الدولة أما احتكار هذه  
الشركات فنقده غير جائز . ومن الذى يجزئ على فتح موضوع  
الفساد الذى تمارسه هذه الشركات فى مختلف البلاد التى تمارس  
فيها نشاطها أو تريد دخولها ؟ من الجائز بل ومن المطلوب التأكيد  
على الفساد الناتج عن تغلغل الدولة فى النشاط الاقتصادى . ولكن  
من غير الجائز الكلام عن غير ذلك من فساد .

هكذا وضعت لنا الشركات متعددة الجنسيات وجدول الأعمال الجديد ، الذي يحدد للاقتصاديين والكتاب في موضوع التنمية ما يجوز لهم مناقشته وما لا يجوز ، وكان جديراً بالاقتصاديين والكتاب في موضوع التنمية أن يدركوا أن الأمر لا يتعلق بالرجوع إلى الحق أو باكتشاف ما كانوا يرتكبونه من جرائمات فعلوا عنها ، بل يتعلق فقط باستبدال جدول أعمال بجدول أعمال آخر ، بما يتلاءم مع مصالح رؤسأواء آخر من يتحكم في مصير العالم .

## الفصل العاشر

# **التكامل الاقتصادي**

لم يكن الكلام عن التكامل الاقتصادي مألوفاً قبل الحرب العالمية الثانية ، بل كان المألوف هو الكلام عن عكسه . نعم ، كانت «القومية الاقتصادية» حينئذ في عنفوانها ، ولكن كان المقصود بالقومية الاقتصادية يكاد يكون عكس المقصود بالتكامل الاقتصادي كما نفهمه الآن . كانت الحدود المقصودة «بالقومية الاقتصادية» هي حدود الدولة الواحدة ، ولم يكن المقصود أن تتكامل الدولة مع دولة أو دول أخرى . كان المفهوم من القومية الاقتصادية في أوروبا أن يشتري الفرنسي ما تنتجه فرنسا ، والألماني ما تنتجه ألمانيا ، أما الوحدة الاقتصادية الأوروبية ، أو التكامل

الاقتصادي الأندلسي ، كالذي نواه الآن ، فكان أبعد شيء عن  
الأذهان . وكان لهذا انعكاساته علينا ، فكانت الدول العربية  
الخاضعة لفرنسا تحمي حدودها الاقتصادية ضد الدول العربية  
الخاضعة لبريطانيا ، وكانت القومية الاقتصادية في العالم العربي  
تفهم بالمعنى الذي قصده طلعت حرب : أن يشتري المصريون ما  
صنع في مصر ، وأن تغلو الأسوار الجمركية المصرية في وجه  
الجميع .

كان هناك الاستعمار بالطبع ، والاستعمار نوع من التكامل  
الاقتصادي بين الدولة المستعمرة ومستعمراتها ، ولكن كان من  
المفهوم والواضح للجميع أن الهدف من هذا النوع من التكامل هو  
تحقيق مصلحة الدولة الاستعمارية ، ومن ثم فقد كان مختلفاً تماماً  
عما ظهر بعد انتهاء الحرب من رغبة عدد من الدول في تحقيق  
التكامل فيما بينها تحقيقاً لمصلحة جميع الأطراف .

كان هذا المفهوم الضيق جداً للقومية الاقتصادية ، والمقصود  
على حدود الدولة الواحدة ، سواء في أوروبا أو في العالم العربي ،  
انعكاساً بدرجة أو بآخرى ، للأزمة العالمية الطاحنة التي سادت في

الثلاثينات عندما احتاجت كل دولة إلى إقامة الأسوار حولها لحماية صناعاتها وعمالها . ولكن الأمور تغيرت تماماً بعد انتهاء الحرب . فما أكثر ما بدأنا نسمع عن التكامل الاقتصادي ، سواء في أوروبا أو في العالم العربي ، أو في بقية ذلك العالم الذي بدأت تسميته منذ خمسين عاماً بالعالم الثالث .

في أوروبا بدأ الإعداد لصورة بعد أخرى من صور التكامل الاقتصادي وهو ما توج بعقد اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة بين ست دول أوروبية في ١٩٥٧ . أما في العالم الثالث فقد كان عدد كبير من دوله قد حصل على الاستقلال في أعقاب انتهاء الحرب في ١٩٤٥ ، وكان في معظم الأحوال استقلالاً عن بريطانيا أو عن فرنسا ، ثم جاءت موجة كاسحة من استقلال دولة أفريقية بعد أخرى في أوائل الستينات . وما أن انتهت كل من هذه الدول من اختيار علمها ، ولحن سلامها الوطني (وأحياناً بعد تغيير اسمها بما يتلاءم مع حصولها على الاستقلال ومع شخصيتها الأفريقية أو الآسيوية الجديدة ) ، وربما أيضاً بعد الانتهاء من وضع الخطة الخمسية الأولى (وهو الأمر الذي كان شائعاً أيضاً في تلك الأيام) .

حتى بدأت تفكر في إمكانية تحقيق تكتل اقتصادي بينها وبين بعض الدول المجاورة ، والتي تشترك معها في بعض الخصائص الثقافية والتاريخية .

\* \* \*

كان هذا هو بالضبط حال النول العربية أيضاً ، فوقع عدد من الدول العربية بضع اتفاقيات لتحرير التجارة فيما بينها في الخمسينات ، وساد الأمل (بل نادراً ما كان يشور الشك) في أن هذه ليست إلا البداية لوحدة اقتصادية عربية كاملة ، إذ أن أول الفيت قطرة ثم ينهمر .

لم يكن هناك أي شيء غريب في هذا : استقلال ، فامتصاص بالتنمية ، خاصة التنمية الصناعية ، فإبراك لأهمية اتساع السوق لتحقيق هذه التنمية ، من أجل الإفادة من تنوع الموارد ومن مزايا التخصص وتقسيم العمل ، ومن ثم إبراك لضرورة التكامل الاقتصادي العربي . وفي عصر تسود فيه العماسة لنظام التخطيط ، بل والتخطيط الشامل ، حيث تصدر القرارات من سلطة مركزية ذات قدرة على الإلزام وفرض إرادتها ، لماذا يقتصر

التخطيط على دولة صغيرة واحدة ، ولا نفيد من مزايا التخطيط على نطاق واسع يشمل عدة دول ذات ثروات طبيعية وبشرية يكمل بعضها بعضاً ، ويخلق بعضها السوق اللازم لنمو الصناعة في الدول الأخرى ؟ .

لم يكن هذا مدهشاً ، وإنما الذي يبدو الآن مدهشاً هو حصول هذا المنحى من التفكير ، نحو التكامل والتكتل الاقتصادي بين عدد من الدول المتخلفة ، على الرضا والقبول من جانب الدول الكبرى والمؤسسات والمنظمات الدولية ، المالية وغير المالية ، وعلى رأس هذه المؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

لقد أشرت إلى أسباب حماسة الدول المتخلفة نفسها لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها ، ولكن ما هو سر هذا القبول والرضا من جانب الدول الكبرى والمؤسسات الدولية في ذلك الوقت ؟ .

قد يقال : إن السبب هو أن الدول المتخلفة حديثة الاستقلال كانت تلعب في العقدين التاليين لانتهاء الحرب (٤٥ - ١٩٦٥) دوراً فعالاً في إدارة هذه المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة ،

وتتمتع بدرجة عالية من الحرية ، التي فقدت الكثير منها فيما بعد ،  
في مياغة ما يصدر من هذه المؤسسات من قرارات وتوصيات .  
كانت الحرب الباردة الدائرة في ذلك الوقت بين القوتين العظميين ،  
الرأسمالية والاشتراكية ، تزيد من حرية هذه البلاد الصغيرة في  
الحركة والتصويت ، إذ كثيراً ما كانت كل من هاتين القوتين  
العظميين تقنع بمجرد امتناع النولة الصغيرة عن اتخاذ موقف  
معاد لها ، نون أن تطلب منها انصياعاً كاملاً لإرادتها . كان هذا  
هو عصر الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ، وفي مثل هذا المناخ من  
المتصور أن ينمو الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي بين الدول  
الصغيرة .

ولكن الأرجح أن هذا التفسير السياسي ليس بكاف وحده ، ولا  
هو التفسير الأهم ، تمتع فكرة التكامل الاقتصادي بين مجموعات  
من الدول الصغيرة والفقيرة ، بهذه الدرجة من القبول والرضا  
من جانب الدول الكبرى . كانت هناك على الأرجح أسباب  
اقتصادية تستند في نهاية الأمر إلى مستوى التقدم التكنولوجي  
والنمو الاقتصادي التي كانت الدول الكبرى قد بلغت في ذلك  
الوقت .

كانت أوروبا ، كما رأينا ، مشغولة بنفسها ، وأغنى على  
الأخص انشغالها بإقامة وحدتها الاقتصادية وسوقها المشتركة .  
ومن ناحية أخرى كان لدى كل من القوتين العظميين ، الولايات  
المتحدة والاتحاد السوفيتي ، ما يشغلها أيضاً عن القلق من فكرة  
التكامل بين هذه المجموعة أو تلك من دول العالم المتخلف . كان لدى  
الاتحاد السوفيتي ما يكفيه من فرص الاستثمار والتصدير ، طوال  
العقدين التاليين للحرب على الأقل ، في داخل حدوده من ناحية وفي  
دول أوروبا الشرقية الأخرى التي أتت الحرب إلى وقوعها في دائرة  
نفوذه ، من ناحية أخرى . أما عن الولايات المتحدة فقد كان  
العقدان التاليان لانتهااء الحرب هما عصر إعادة بناء ما دمرته هذه  
الحرب في أوروبا واليابان ، وقد كانت إعادة البناء هذه لا تهم  
أوروبا واليابان وحدهما بل تهم الاقتصاد الأمريكي أيضاً ، إذ كان  
من المهم لاستمرار النمو الاقتصادي الأمريكي بمعدلات عالية أن  
يستعيد الاقتصاد الأوروبي والياباني صحتهم وبنفوانهم ليتمكن  
الصناعات الأمريكية بالسوق الواسعة ويمدّ فوائدهم رؤوس الأموال  
الأمريكية بفرص مجزية للاستثمار . نعم ، قد تتحول إعادة بناء ما

ممرته الحرب ، متى تجاوزت حداً معيناً ، إلى خلق تهديد حقيقي ومناقش شرع للاقتصاد الأمريكي ، وهو ما حدث وظهر بوضوح ابتداء من أوائل السبعينات . ولكن الأمر لم يكن كذلك في العقدين السابقين . كان في السوق الأوروبية واليابانية ، وفرص الاستثمار فيه طوال عقدي الخمسينات والستينات ، ما يكفي لسد جزء مهم من حاجة الاقتصاد الأمريكي إلى تصدير السلع ورؤوس الأموال على السواء . ولم تمثل أسواق العالم الثالث حينئذ مطلباً حيوياً ، لا للولايات المتحدة ولا لأوروبا أو اليابان .

نعم ، كانت هناك مواد أولية مهمة لابد من الحصول عليها من بعض دول العالم الثالث بأسعار بخسة من أهمها البترول ، ولكن بيع البترول وغيره من مواد أولية لم يبد وكأنه يتعرض لأي تهديد من جانب مشروعات التكامل المطروحة . إنني لا أقصد بالطبع أن أسواق العالم الثالث لم تكن لها في ذلك الوقت أهمية في نظر الدول الصناعية ، فمن المؤكد ، كما أُلحنا من قبل ، أن أهمية العالم الثالث كسوق لمنتجات الدول الصناعية كانت في منتصف القرن العشرين أكبر بكثير مما كانت في مطلعها ، وإنما أقصد فقط

التأكيد على الفارق النمبي بين العقدين التاليين مباشرة للحرب  
(٤٥ - ١٩٦٥)، وما أصبحت عليه الحال بعد ذلك .

لعل هذه الظروف وهذا المناخ هما ما أدى بأستاذ كبير وواحد  
من أكثر الاقتصاديين فهما لمشاكل التخلف والتنمية ، وهو الأستاذ  
آرثر لويس Arthur Lewis إلى أن يكتب في أواخر  
الستينات «إن من المألوف في هذه الأيام أن يعتقد المرء أن رخاء  
البلاد الصناعية يعتمد على استغلالها للبلاد المتخلفة . ولكن الواقع  
هو أنك لو جمعت كل صادرات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لما  
بلغ مجموعها أكثر من ٣,٥% من مجموع الدخل القومي للبلاد  
الصناعية . فلو تصورنا أن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية قد  
غرفت كلها تحت سطح البحر لما أثر ذلك تأثيراً يذكر على الرخاء  
الحاضر أو المستقبل لأوروبا وأمريكا الشمالية » .

صحيح أن آرثر لويس في هذه الفقرة كان يشير إلى ضالة  
صادرات البلاد المتخلفة إلى الدول الصناعية وليس العكس ، ولكن  
قدرة البلاد المتخلفة على الاستيراد من الدول الصناعية لابد أن  
تكون محكومة في النهاية بقدرتها على التصدير .

لعل شيئاً كهذا يكمن وراء ما صادفته دعوة التكامل الاقتصادي بين مجموعات من الدول المتخلفة من تسامح ، في ذلك الوقت ، من جانب الدول الكبرى والمؤسسات الدولية ، مما سمح لاقتصاديين التنمية ولئن كان يكتب عن مشاكل التخلف والتنمية ، سواء في العالم المتقدم أو المتخلف، بئز يحبذوا النمو إلى هذا التكامل وأن يعترفوا بما يمكن أن يحققه من مزايا وما يمكن أن يذله من عقبات أمام زيادة معدلات النمو .

كان الاقتصاديون يدركون منذ زمن طويل أهمية اتساع السوق لتحقيق النمو الاقتصادي السريع . أذكر آدم سميث هذا بوضوح تام منذ أكثر من قرنين ، بل وذهب إلى حد تفسير النمو الاقتصادي السريع في بريطانيا بنجاحها في تحقيق الوحدة بين إنجلترا واسكتلندا في وقت مبكر . المسألة ترجع في نهاية الأمر إلى تحقيق ما يسميه الاقتصاديون بمزايا الحجم الكبير : الأمر يتطلب تخفيض نفقات الإنتاج ، وتخفيض النفقات يأتي من ازدياد حجم المشروع ، وازدياد حجم المشروع غير ممكن إلا إذا وجدت سوق واسعة لتصريف إنتاجه . فإذا لم يكف حجم الدولة الصغيرة ، سكانا

واقتصاداً ، لاستيعاب هذا الإنتاج فلا بد من التصدير إلى الغير أو الاندماج معه .

وقد أدرك الاقتصاديون العرب هذا بوضوح وعبروا عنه ، منذ أوائل الخمسينات ، خاصة بالنظر إلى الحجم الصغير لمعظم الدول العربية التي لم ينشأ أكثرها إلا بتقطع أوصل الإمبراطورية العثمانية . ولكن الاقتصاديين العرب أكتفوا أيضاً ، فضلاً عن مزايا الحجم الكبير ، على ما لا بد أن ينتج من التكامل والاندماج الاقتصادي العربي من زيادة قوة المساومة ، والانتفاع مما يوجد من تكامل في عناصر الإنتاج ، حيث تكمل الدول ذات الفائض من السكان حاجة الدول ذات العجز السكاني ، والعكس بالعكس . وقالوا مثل هذا عن رأس المال والأرض الزراعية . وقد توجهت هذه الكتابات والجهود للدعوة إلى التكامل الاقتصادي العربي . باتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة في ١٩٦٤ .

ولكن كما كانت هذه الاتفاقية نروية ما حققه العرب من خطرات التكامل الاقتصادي ، فقد كانت أيضاً بداية الانحسار . لقد وضعت مأساة حرب ١٩٦٧ حداً لأشياء طيبة كثيرة ، كان من بينها بلا شك مسيرة العرب في اتجاه التكامل الاقتصادي . ولكن اللافت للنظر

والذي يدعو إلى الكثير من التأمل ، هو أن السنوات الأخيرة من  
الستينيات شهدت انحسار فكرة التكامل الاقتصادي ، ليس في  
العالم العربي وحده بل وفي العالم الثالث بأسره ، وفي كتابات  
التنمية بوجه عام . كيف يمكن أن نفسّر ذلك ؟ .

التفسيرات المطروحة تلور كالعادة حول الاعتراف بالخطأ  
واكتشاف الصواب ، وكأن المسألة هنا ، كما رأينا في غير ذلك من  
القضايا ، هي بلوغ الحكمة بعد فترة من الضلال .

إن معظم ما كتب في تفسير ذلك الانحسار الذي أصاب حركات  
التكامل الاقتصادي منذ أوائل السبعينات يندرج تحت هذا النوع  
من التفسيرات ، مما أجده غير مقنع البتة . فمعظمه يذكر أن مما  
عطل التكامل الاقتصادي بين البلاد المتخلفة أن اقتصادياتها  
متنافسة أكثر منها متكاملة ، بمعنى أنها تنتج نفس الأنواع من  
السلع وكثيراً ما تحوز عناصر الإنتاج بنسب متقاربة . ويذكر أيضاً  
الخلافاً بين الدول المتخلفة حول طريقة توزيع ثمرات التكامل  
وأعبائه ، أو رغبة بعض الدول في تمهيق نوع من التكامل يحقق  
مصالحها على حساب بقية الأطراف ، أو تخلف ما تحوزه هذه  
الدول من مؤسسات ضرورية لدعم التكامل ، أو تخلف ما يربط بينها

من طرق ووسائل النقل والاتصال بالمقارنة بما يربط بين كل منها  
والدولة الاستعمارية القديمة ... الخ .

إن كل هذه العوائق موجودة بالطبع ، ولكن كلها كان من الممكن  
جداً تذليله والتغلب عليه لو كانت الظروف الدولية ملائمة والمناخ  
الاقتصادي العام مواتياً . فالطرق يمكن أن تُشيد ، ووسائل  
الاتصال والمؤسسات الضرورية لتسهيل التكامل يمكن أن يجرى  
تصميمها ودعمها ، والتنافس فيما بين أنماط السلع المنتجة بالفعل  
يمكن أن يحل محله تكامل بين السلع التي يمكن إنتاجها بإنشاء عن  
طريق جهاز تخطيطي ، أو بتقديم الدعم الملائم والتنسيق بين  
النشاط الإنتاجي في مجموعة الدول الأطراف . ولم تكن هذه  
العقبات التي تقف في طريق التكامل الاقتصادي بين الدول المتخلفة  
بمجهولة أو غائبة عن أذهان الداعين إليها والمتحمسين لها في  
الخمسينات والستينات . وإنما كان الذي أدى إلى انهيار الفكرة ،  
وفقدور الحماس ، ليس ظهور ما كان غامضاً ، أو إنراك ما كان من  
قبل غائباً عن الذهن ، بل كان السبب هو تغير الظروف والأحوال .  
فما الذي جدَّ بالضبط من الظروف والأحوال ؟ .

منذ أوائل السبعينات ظهرت اتجاهات جديدة في العالم الغربي ، في الواقع الاقتصادي والكتابات الاقتصادية على السواء ، لا يسع المرء إلا أن يتساءل عما بينها من علاقة ، وكذلك أن يتساءل عما إذا كان لبعضها أو كلها علاقة ما بفتور الاهتمام بتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول المتخلفة اقتصادياً . نفس نفس الوقت الذي بدأ فيه التراخي في معدلات النمو الاقتصادي في العالم الغربي ، وهو ما ظهر بوضوح منذ أوائل السبعينات ، بدأ يكثر الحديث عن نمو ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات وكيف أصبحت تقفز فوق حدود الدول القومية ، ويزيد حجمها أحياناً وقوتها على حجم وقوة عدد من الدول مجتمعة ، وكيف أن العلاقات الاقتصادية الدولية قد أصبحت علاقات بين هذه الشركات بعضها البعض ، أكثر من كونها علاقات بين الدول . في نفس الوقت أيضاً بدأ توجيه النقد الشديد ، كما سبق رأينا لسياسة الإحلال محل الواردات التي كانت تتمتع بدرجة عالية من القبول خلال الستينات ، حتى من جانب المؤسسات الدولية المؤثرة في صنع وترويج الأفكار الاقتصادية ، وزاد الكلام أكثر فأكثر عن ضرورة تشجيع الصادرات كبديل لسياسة الإحلال محل الواردات ، وشاع تقديم

السياسيين كبديلين لا يمكن الجمع بينهما : إما حماية السلع البديلة للواردات أو الإنتاج من أجل التصدير وفتح الأبواب على اتساعها لاستقبال الواردات . واقترون شيوع هذه الأفكار في الغرب بشيوع الكلام في العالم الثالث عن ضرورة «الانفتاح الاقتصادي» ومزاياه ، وعن مساوئ الانغلاق . وصكّت تعبيرات جديدة شاع أيضاً استعمالها ، مثل وصف السياسة الاقتصادية بأنها « ذات توجه خارجي ( outward looking ) » وغيرها بأنها « ذات توجه داخلي ( inward looking ) » ، وكانت هذه التعبيرات وأمثالها تقترون عادة بالثناء على الأولى والسخط على الثانية . كما كان هذان التعبيران أو الوصفان يطلقان وكأنتنا بصدد طرفي نقيض لا يمكن الجمع بينهما . فإما الانفتاح الكامل على الغير أو الانطواء الكامل على النفس .

كان لابد أن يكون لكل هذه التوجهات الجديدة آثار وخيمة على فكرة الاندماج والتكامل بين الدول المتخلفة اقتصادياً . فعلى الرغم من أن سياسة تشجيع الصادرات تقوم في نهاية الأمر على أهمية توسيع السوق ومزايا التعرض للمنافسة ، وأن التكامل بين مجموعة من الدول المتخلفة اقتصادياً ينطوي على كلا الأمرين .

السوق والتعرض لمزيد من المنافسة ، إلا أن المقصود الآن بهذين الأمرين أصبح شيئاً مختلفاً . فالمقصود الآن توسيع السوق في اتجاه معين دون غيره ، والتعرض لمزيد من المنافسة من جانب شركات من نوع خاص دون غيرها . نعم ، إن التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول المتخلفة اقتصادياً ينطوي على أنفتاح أكبر مما كان يتوافر للدولة المكثفة بذاتها ، ولكن الانفتاح المطلوب الآن هو انفتاح على العالم بأسره مما يعنى بالضرورة تفوق الشركات متعددة الجنسيات البالغة القدرة والكفاءة ، في الإنتاج والتسويق ، والقدرة بالتالى على اكتساح كل من يقف أمامها . نعم ، إن التكامل الاقتصادي بين عدد من الدول الفقيرة يعنى تشجيع بعض الصناعات من كل دولة إلى الدول الأخرى الأطراف في اتفاقية التكامل ، ولكن الصناعات المطلوب تشجيعها الآن هي من نوع معين، أى تلك التى يمكن أن تجلب للدولة المصنّرة عملات « صعبة » ، أى عملات يمكن استخدامها في استيراد سلع وخدمات من نفس هذه الشركات . أضف إلى كل هذا بالطبع وجود عيب خطير في هذا الانعاج أو التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول

المختلفة ، من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات ، وهو ما قد يقترن به هذا التكامل من فرض أو تقوية أسوار الحماية المحيطة بهذه الدول الأطراف في هذا التكامل ، في وجه ما عداها من الدول، مما لابد من أن يضر بالاستيراد من هذه الشركات متعددة الجنسيات .

الخلاصة أن ما كان من الممكن الصبر عليه في الخمسينات والستينات لم يصبح كذلك ابتداء من السبعينات ، وكلما زادت حاجة الشركات متعددة الجنسيات إلى أسواق جديدة في العالم الثالث قل صبرها على مشروعات التكامل الاقتصادي بين دول العالم الثالث ، اللهم عدا ما كان منها « بلا أنياب » ، أي يزيد انفتاح هذه الدول على هذه الشركات ولا يخلق في وجهها بلبا كان مفتوحا .

وكما تعودنا أن نرى في تاريخ الفكر الاقتصادي ومسايرته لمتطلبات أقوى الأطراف في ساحة العلاقات الاقتصادية ، اقتربت قلة الصبر هذه من جانب الشركات متعددة الجنسيات ، بقلة صبر ممثلة من جانب الاقتصاديين الذين ينشرون « الحكمة الشائعة » ، التي هي ليست بالضرورة الحكمة الحقيقية . ففي «عصر العولمة » ، لابد أن يفتح الجميع على الجميع ، ولابد أن يصور هذا على أن

مصلحة الجميع في هذا الانفتاح الشامل ، إن لم يكن في المدى القصير ففي المدى الطويل ، ولا يمكن الصبر على انفتاح جزئي ، إذا كان معناه الانغلاق في وجه من يهمهم الأمر . هكذا جاءت اتفاقية الجات في ١٩٩٤ ، التي وقعها من وقعها سعيداً ومغتبطاً ، ووقعها آخرون مضطرين ومرغمين ، وكان من بين هؤلاء الآخرين إحدى عشرة دولة عربية . تظاهروا بالسعادة والاعتباط بتوقيعها مع أنهم كانوا بلا شك يتمنون شيئاً أفضل . فالانفتاح المطلوب منهم الآن ، سواء على سلع أجنبية أو خدماته أو استثماراته ، انفتاح شامل كاسح ، والمادة التي تسمح لهم بتحقيق تكامل خاص فيما بينهم ، وهي المادة (٢٤) الشهيرة من اتفاقية الجات الأخيرة ، تشير إلى نوع غريب حقاً من التكامل الاقتصادي ، فهي تسمح لمجموعة من الدول بأن تنشئ ما تريد من تكتل أو تكامل أو اندماج فيما بينها ولكن بالشرط البسيط التالي ، وهو ألا يؤدي هذا التكتل أو التكامل إلى فرض رسوم جمركية أو أي قيود جمركية أخرى على ما عداها من الدول ، تزيد في مجموعها أو في المتوسط على ما كان مفروضاً عليها قبل إنشاء هذا التكتل .

مسعنى هذا أن لآى دولة ، إذا شباعت ، أن تزيد من درجة  
انفتاحها على دولة أو عدد من الدول الأخرى ، ولكن بشرط ألا يؤثر  
هذا على انفتاحها على بقية أنحاء العالم -وهو شرط لا يختلف  
عما يمكن أن يضعه العشيق إذ يقول لعشيقتة «إنى لا أمانع من  
زواجك من شخص آخر ، ولكن بشرط أن تستمر علاقتنا بالضبط  
كما كانت قبل الزواج ، !



## الفصل الحادي عشر **عوامل التنمية الاقتصادية**

من بين مصطلحات علم الاقتصاد العتيذة كلمتان يعرفهما الناس جميعاً ، المتخصص في الاقتصاد وغير المتخصص ، بل وسواء كان الشخص مثقلاً أو غير متعلم ، وهما العرض والطلب . فكثير من الناس ، حتى من غير المتعلمين ، يمكن أن يقولوا لك بحق: إن سبب ارتفاع سعر سلع أو انخفاضه هو العرض والطلب ، فيرتفع سعر السلعة إذا انخفض العرض منها أو زاد الطلب عليها ، والعكس بالعكس .

ولكن ليس السعر فقط هو الذي يتوقف على العرض والطلب بل وحجم الإنتاج أيضاً . فهناك شيئاً يمكن إذا توفر أن يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج : إما أن يكون المشترين على استعداد

لشراء المزيد ( وهذا هو جانب الطلب ) ، أو أن تكون نفقة الإنتاج قد انخفضت لأي سبب ( وهذا هو جانب العرض ) . والأمر منطقي تماماً وليس فيه أى غرابة . فالمنتجون ، سواء فى ظل الرأسمالية أو الاشتراكية ، لن يزيدوا إنتاجهم إلا إذا زادت الرغبة فى الشراء ( الطلب ) ، أو أصبح الإنتاج أكثر سهولة أى أقل نفقة ( العرض ) . العكس صحيح أيضاً : هناك شيئان يمكن أن يؤديا إلى تخفيض الإنتاج ، إما أن يقلل الناس من طلبهم ، أو أن تزيد نفقات الإنتاج فتقل القدرة عليه .

ولكن إذا كان هذا صحيحاً ، فليس هناك أى خطأ فى القول بأن التنمية الاقتصادية تتوقف هى أيضاً على ظروف الطلب والعرض ، بل وليس هناك شئ آخر يؤثر فى التنمية غير ظروف الطلب والعرض ، فالتنمية الاقتصادية هى فى نهاية الأمر زيادة الإنتاج القومى . وما قلناه حالاً عن إنتاج سلعة بعينها ، ينطبق أيضاً على الإنتاج القومى ، كلاهما يميلان إلى الزيادة مع زيادة الطلب أو انخفاض نفقة الإنتاج ، وكلاهما يميلان إلى النقصان مع انخفاض الطلب أو ارتفاع النفقات .

صحيح أن الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والسياسة كثيراً ما يسميرون إلى عوامل تؤثر في التنمية ، قد نطن لأول وهلة أنها عوامل أخرى غير العرض والطلب ، مثل مدى حماس الناس للتنمية، أو مدى كسل العمال أو نشاطهم ، أو مدى التشاؤم أو التفاؤل الذي يشعر به المستثمرون الوطنيون أو الأجانب ، أو المناخ السياسي السائد ، هل هو مستقر أم غير مستقر ، أو ما إذا كانت الدولة ديمقراطية أو غير ديمقراطية ... الخ ولكن قليلاً من التأمل يبين لنا أن هذه العوامل لا تؤثر على التنمية إلا من خلال تأثيرها إما على الطلب ، أو على نفقات الإنتاج (أي على ظروف العرض) أو على الاثنين معاً . فكسل العمال أو نشاطهم ينعكس على نفقة الإنتاج . وكذلك مدى التشاؤم أو التفاؤل لدى المستثمرين يؤثر بدوره على نفقة الإنتاج ، إذ أن معدل الربح الأدنى الذي يصبر المنتجون على الحصول عليه أعلى في حالة التشاؤم منه في حالة التفاؤل . والمناخ السياسي السائد يؤثر في حجم الطلب كما يؤثر في نفقات الإنتاج، إذ قد يقل الناس إنفاقهم أو يزيدونه إذا توقعوا تغييراً سياسياً معيناً ، وقد تصبح المخاطرة التي يتوقعها المنتجون كبيرة أو صغيرة ، نتيجة للمناخ السياسي السائد ، ومن ثم يصرون أيضاً

على معدل أعلى للربح لتعويض عن هذه المخاطرة ، مما يعتبره الاقتصاديون عنصراً من عناصر النفقات .

وقد دأب الاقتصاديون منذ فترة طويلة على تقسيم نفقات الإنتاج إلى أربعة عناصر : الربح ، وهو ثمن خدمة الأرض ، والأجور ، وهي ثمن خدمة العمل ، والفائدة ، وهي ثمن خدمة رأس المال ، والربح ، وهو ثمن خدمة رب العمل ( أو المنظم كما يسميه الاقتصاديون أحياناً ) . صحيح أن هناك جزءاً من الربح لا يعتبر جزءاً من النفقة وهو ما يسميه الاقتصاديون أحياناً ، الربح غير العادى ، ، هو ما زاد من الإيرادات على النفقات ، ولكن هناك جزءاً آخر من الربح يدخله الاقتصاديون كعنصر من عناصر نفقة الإنتاج، ويسمونه أحياناً الربح العادى أو الحد الأدنى من الربح ، وهو ما يصير المنتج على الحصول عليه أو بعبارة أدق ، ما يصير على توقع الحصول عليه حتى يقبل الشروع فى الإنتاج ، أى أنه ذلك الدخل الذى يعتبره المنتج الحد الأدنى اللازم لتعويضه عن المشقة والمخاطرة اللتين يتحملهما فى سبيل الإنتاج .

نستخلص من كل هذا أن من الممكن القول ، دون خشية الخطأ، أن التنمية الاقتصادية تتوقف على خمسة عوامل : الأول

يتعلق بحجم الطلب ، فكلما زاد الطلب مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ارتفع معدل التنمية الاقتصادية ، وأما العوامل الأربعة الأخرى فتتعلق بمستوى النفقات : أى مدى توافر الأرض الزراعية والموارد الطبيعية الأخرى ومستوى إنتاجيتها وخصوبتها ، ومدى توافر عنصر العمل الإنسانى ومستوى إنتاجيته ، مما يتأثر بعوامل عديدة منها مستوى التعليم والتدريب ، ومدى توافر رأس المال ومستوى إنتاجيته مما يتوقف أساساً على نوع التكنولوجيا المستخدمة ، ومدى توافر أرباب العمل (المنظمين) الأكفاء ، المستعدين للمخاطرة والقادرين على اتخاذ قرارات رشيدة .

قد يبدو التعبير عن عوامل التنمية الاقتصادية بهذه الصورة مبالغاً فى التبسيط ، ولكنه ليس تعبيراً خاطئاً ، وغرضى من التعبير عن عوامل التنمية بهذه الصورة هو أن أحاول أن أبين للقارئ كيف أن جميع نظريات التنمية الاقتصادية التى عرفها الفكر الاقتصادى خلال القرون الخمسة الماضية ، أى منذ أن نشأ فكر اقتصادى على الإطلاق ، كانت كلها تؤكد على واحد أو أكثر من هذه العوامل الخمسة ، ولكن هذا التأكيد على عامل دون غيره كان دائماً محكوماً بتغير المصالح السائدة . فالانتقال من التأكيد

على عامل معين إلى التأكيد على غيره لم يكن الدافع الأساسي إليه، في رأيي ، اكتشاف حقيقة كانت غائبة ، بل كان الدافع الأساسي إليه تغير طراً على المصالح السائدة ، بحيث أصبح التأكيد على عامل دون غيره مناسباً لخدمة هذه المصالح أكثر من غيره.

لقد كان التركيز في فصولنا السابقة على تغير السياسات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية والخروج من التخلف ، أكثر مما كان على نظريات التنمية والتخلف . وفي هذا الفصل أحاول أن أبين كيف أن تغير الظروف والمصالح والأهواء لا يؤثر فقط على السياسة الاقتصادية ، سواء المطبقة بالفعل أو التي ينصح الاقتصاديون باتباعها ، بل يؤثر أيضاً في تغير النظريات «العلمية» نفسها .

\* \* \*

فلنبداً بعنصر «الطلب» ، أي حجم ما يكون المجتمع على استعداد لإنفاقه على ما ينتجه من سلع وخدمات . إن هذا العنصر لم يحظ بالاهتمام والتأكيد ، كعنصر أساسي في تحديد معدل النمو الاقتصادي ، إلا في حقبتين من حقب تاريخ الفكر الاقتصادي .

إحدهما هي الحقبة الكينزية ، نسبة إلى الاقتصادي الإنجليزي الشهير ، جون مينارد كينز ، والتي استمرت فترة لا تزيد كثيراً على ثلاثة عقود ( ١٩٣٦ - ١٩٧٠ ) والأخرى هي حقبة أطول كثيراً وأقدم بكثير من الحقبة الكينزية ، وهي الحقبة المعروفة في الفكر الاقتصادي «بعصر التجاريين» ، والتي تكلمنا عنها في الفصل الثاني من هذا الكتاب . أما كينز فقد قال صراحة : إن حجم الإنتاج يتوقف على حجم الطلب الكلي ، وأما التجاريون فقد قالوا ما يمكن أن يفهم على هذا النحو أيضاً ، إذ علقوا أهمية كبيرة في تنمية ثروة الأمة على حجم ما لديها من ذهب وفضة ، والذهب والفضة كانا يكوّنان نقود ذلك الزمان ، وكلما زادت كمية النقود المتداولة مال الطلب إلى الزيادة . إذن فكينز من ناحية والتجاريون من ناحية أخرى ، كلاهما قالا بأهمية أن يزيد الناس من إنفاقهم ، إذ أن هذا سوف يشجّع على زيادة الإنتاج . فلا عجب أن عبّر كينز عن إعجابه الشديد بالتجاريين رغم أنه يفصل بينهما أكثر من قرنين . ولكن المهم الآن أن نلاحظ الشبه بين الظروف الاقتصادية التي نشأت فيها النظريتان . كينز كان يكتب عندما كانت البطالة شائعة والمصانع مغلقة ، وكأن كل شيء كان يتوقف على زيادة حجم

الإنتاج ، أى حجم الطلب ، فتبدأ المصانع فى الإنتاج من جديد ،  
ويجد المتبطلون عملاً . أما التجاريون فكانوا يكتبون فى عصر ما  
قبل الثورة الصناعية ، حينما كانت التجارة هى المصدر الأساسى  
لنمو الثروة وليس الصناعة أو الزراعة . والتجار لا يخافون من شئ  
أكثر من خوفهم من الكساد ، أى ألا تجد السلع المعروضة من  
مشتريها . فهم أيضاً كانوا يجدون أن الطلب هو المحرك الأساسى  
للتنمية ، وقلة الطلب هى العائق الأساسى أمام استمرارها .  
أتت بعد التجارين نظريتان شهيرتان فى علم الاقتصاد ،  
إحداهما سادت فى فرنسا لمدة لا تزيد على عشرين عاماً  
( ١٧٥٠ - ١٧٧٠ ) والأخرى فى إنجلترا لمدة تقرب من مائة عام  
( ١٧٧٦ - ١٨٧٠ ) أما الأولى ، وهى نظرية (الطبيين) أو  
الفيزيوقراط (فكانت تقول : إن العنصر الأساسى فى التنمية هو  
الأرض الزراعية ، وأما الثانية ، وهى النظرية المعروفة بالكلاسيكية  
أو التقليدية ، فكانت تقول إن العنصر الأساسى هو رأس المال .  
إن فى هذا القول تبسيطاً شديداً ، ولكنى لا أبعد عن الحقيقة  
حينما أقول إن الطبيعيين اعتبروا أن المصدر الحقيقى الوحيد  
للثروة هو الأرض الزراعية ، وأن كل ما عدا الزراعة من أعمال

اقتصادي (صناعية أو تجارية) لا يزيد دورها إما على إعادة تشكيل ما أنتجته الأرض (الصناعة) أو عن نقل منتجات الأرض من مكان إلى آخر (تجارة) ، أما النظرية التقليدية الإنجليزية فكانت تقول : إن المحرك الأساسي للنمو هو تراكم رأس المال ، فالأرض ثابتة بطبيعتها ، وكل زيادة في إنتاجيتها إنما يعود الفضل فيه إلى رأس المال ، والعمال لا يوظفون إلا بوجود رأس المال الذي يخلق الطلب عليهم . فكيف تحدث التنمية إلا بمزيد من الاستثمار والاستثمار ، أي بتراكم رأس المال ؟ .

إن هذا الكلام أو ذاك ليس كلاماً في السياسة الاقتصادية (وإن استتبع كل منهما سياسة اقتصادية معينة) بل هو كلام في صميم النظرية الاقتصادية . ولكن النظريتين متعارضتان ، وسبب التعارض ليس هو أن إحداهما كانت أكثر حكمة أو دقة من الأخرى ، بل سببه اختلاف الظروف والأحوال والمصالح .

فالعلمانيون كانوا يكتبون قبل قيام الثورة الصناعية ، وكانوا أقرب في مزاجهم وعلاقاتهم الاجتماعية إلى الأرستقراطية الفرنسية التي تعتمد في ثرائها على الزراعة . أما الاقتصاديون الكلاسيكي فكانوا يكتبون في غمار الثورة الصناعية في إنجلترا ،

حيث تتصاعد مداخن المصانع الجديدة وتُبنى الآلات الحديثة يوماً بعد يوم ، وكانوا في الأساس من المهنيين الأقرب في مزاجهم وعلاقاتهم الاجتماعية إلى الطبقة الوسطى وثيقة الصلة بالصناعة . لا عجب أن قال الأولون : إن الزراعة هي مصدر كل ثروة . وقال الآخرون: بل رأس المال ،

من الطريف أن نلاحظ أن العمل الإنساني ، الذي قد يبدو أجود من غيره بالتأكيد عليه باعتباره العنصر الأساسي في التنمية، لم يحظ بهذا التأكيد طوال هذا التاريخ الطويل لأفكار التنمية ونظرياتها ، إلا لماماً واستثناء . إنني لا أنكر أن الاقتصاديين التقليديين الإنجليز كانوا يعنون جيداً أن الفضل الأساسي في أي إنتاج لابد أن يعود إلى العمل الإنساني ، إما مباشرة أو بطريق غير مباشر ، وأن لكل منهم إشارات وعبارات تحمل هذا المعنى بوضوح ، ولكن صياغتهم كلهم لعوامل التنمية الاقتصادية كانت تعطي مكان الصدارة لرأس المال ، باعتباره المحرك الأساسي لأي تنمية اقتصادية ، بل وحتى باعتباره المحرك الأساسي لأي نمو في السكان ، ومن ثم في قوة العمل . إذ أن العمال أنفسهم لا يزيد

عندهم إلا إذا زاد السكان ، والسكان لا يزدون إلا إذا زاد  
مستوى الأجر على الحد الأدنى اللازم للمعيشة أو هكذا كانوا  
يعتقدون ، ومستوى الأجر لا يزد إلا بتراكم رأس المال .

طبعاً كان هناك الاشتراكيون ، ولكن الاشتراكيين حتى نهاية  
القرن التاسع عشر على الأقل وباستثناء ماركس وحده ، لم  
يساهموا مساهمة مهمة في النظرية الاقتصادية ، بل كانوا يعبرون  
عن عواطف إنسانية أو آمال سياسية دون أن يخوضوا في  
مشاكل علم الاقتصاد . وماركس كان من خارج «المؤسسة» ، ولم  
يسمح لأفكاره بأن تعبر أسوار المؤسسة التعليمية والجامعات التي  
اقتصرت على تدريس أفكار الاقتصاديين التقليديين أو التقليديين  
المحدثين (النيوكلاسيك) . وقد دأبت هذه المؤسسة على اعتبار  
ماركس «مهيّجاً سياسياً» لا يليق أن تدرس أفكاره من بين ما  
يدرس من «نظريات محترمة» . فحسباً ثبتت الثورة الروسية الأفكار  
الماركسية في نهاية الحرب العالمية الأولى وتبنتها دول أوروبا  
الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية، (بسبب انتصار روسيا والحلفاء  
في الحرب) ، وكذلك تبنتها بعض دول العالم الثالث، كالصين وكوريا

الشمالية وكوبا ، صدرت بالفعل كتب مدرسية وجامعية ، من موسكو إلى وارسو ، وكذلك من يكين إلى هافانا ، تشيد بالعمل باعتباره المصدر الأساسي (أو حتى الوحيد) لأي ثروة وأي تنمية . ومع ذلك استمرت الجامعات الأوروبية والأمريكية محصنة نعلماً ضد هذا الفكر الغريب وظلت تدرّس لطلبتها ، بما في ذلك طلبة العالم الثالث الوافدين إليها ، أن العنصر الأساسي في التنمية هو رأس المال .

\* \* \*

كان هذا هو الحال عندما ذهبنا لدراسة التنمية الاقتصادية في الجامعات الأوروبية والأمريكية في الخمسينات والستينات ، فقد كانت كتب التنمية الصادرة في هذه الفترة تكاد تعتبر تراكم رأس المال مرادفاً لعملية التنمية كلها ، وقد كانت هذه هي الفترة التي تصاعدت فيها أهمية المعونات الأجنبية كوسيلة من وسائل «أصطياد» الدول المتخلفة أو البائدة في النمو ، فكان من المهم إعلاء شأن رأس المال وإعطائه الأولوية، إذ كان هذا ضرورياً لتبرير المعونات الأجنبية وتأكيد دورها .

حدث انقطاع قصير في هذا التركيز على رأس المال في أوائل السبعينات من القرن العشرين ، عندما خرج بعض الاقتصاديين

الكبار يردون الاعتبار لعنصر العمل الإنساني ، ويقولون : إن رفع كفاءة هذا العنصر قد يكون أهم للتنمية من زيادة تراكم رأس المال ، وإن كان هؤلاء الاقتصاديون قد اضطروا من أجل تدعيم موقفهم في مواجهة التيار الكليسي الذي كان يؤكد على رأس المال ، أن يسموا الإنفاق على تحسين ظروف العمل وزيادة كفاءته ، استثماراً في «رأس المال البشري» ، وكنته لم يكن من المتصور أن يقبل أحد نفل التأكيد من رأس المال إلى العمل إلا باعتبار العمل الإنساني نوعاً من أنواع رأس المال ! كان هذا هو الوقت الذي زاد فيه الحديث عن هدف إشباع الحاجات الأساسية وعن هدف خلق فرص كافية للعمالة ، كبديل لهدف رفع معدل نمو الناتج القومي ، وهو تفرقت مع هذا التأكيد الجديد على عنصر العمل.

لم يكن هناك أي مبرر منطقي غير معروف من قبل للانتقال من التأكيد على رأس المال إلى التأكيد على عنصر العمل ، ومن ثم فالأرجح أن يكون السبب الأساسي وراء هذا الانتقال هو تحول في التفضيلات وإعادة ترتيب الأولويات. فبعد ربع قرن من النمو السريع في الناتج القومي ، في الدول المتقدمة والمتخلفة على

النسواء ، ثار التساؤل من جدوى هذا النمو السريع إذا اقترن بمشاكل اجتماعية وإنسانية خطيرة ، كما في الدول المتقدمة ، أو إذا اقترن بثبات أو تدهور حالة الفقراء ، كما في الدول المتخلفة . كانت هذه أيضا هي الفترة ، كما سبق أن أشرنا ، التي شهدت ثورة الشباب على المجتمع الاستهلاكي في أوروبا وأمريكا ، والتي شهدت رفع شعار إشباع الحاجات الأساسية في الدول الأقل نمواً . فالتغير في النظرية كان تابعاً ، على الأرجح ، للتغير في الأهداف وليس العكس .

ابتداء من أواخر السبعينات ظهر تأكيد جديد ، في كتابات التنمية ، على أهمية دور الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الإسراع بمعدل التنمية ، وهو تحول اقترن بزيادة دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي ، وكان هذا التأكيد على دور الاستثمارات الأجنبية الخاصة كان نوعاً من عمليات «الترويج» لنشاط هذه الشركات وتسهيل نفاذها إلى الأسواق الخارجية ، سواء في بلاد العالم الأقل أو الأكثر نمواً .

بقي لدينا عنصر واحد من العناصر المؤثرة في التنمية لم يأت

نذكره في استعراضنا السابق ، لقد رأينا كيف حلت فترة من الزمن  
 بعد أخرى ساء فيها التأكيد على عنصر بعد آخر من عناصر  
 التنمية : الطلب مرة ، والأرض مرة ، ورأس المال مرة ، إما في  
 صورة معونات خارجية أو صورة استثمارات أجنبية خاصة ، والعمل  
 الإنساني مرة ، فعادنا عن العنصر الأخير الذي يتعلق بدور رب  
 العمل أو المتظم ؟ أو دعنا نسميه الآن دور «اتخاذ القرارات  
 الاقتصادية الرشيدة» ، سواء تعلق باتخاذ قرار بالمغامرة بإقامة  
 مشروع اقتصادي ابتداء ، أو باتخاذ القرارات اللازمة لإدارة هذا  
 المشروع . فمن الواضح أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تنجح أو  
 تفشل مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها بسبب توافر أو غياب  
 هذا العنصر . فهما كان حظ الدولة من الموارد الزراعية أو المعنية  
 الوفيرة ، ومن العمل الماهر والمدرّب ، ومن موارد رأس المال ، ومن  
 حجم كبير للسكان وطلب وفير على منتجاتها ، فإن كل هذه المزايا  
 يمكن أن تضعفها قرارات اقتصادية طائشة . ولكن القرارات  
 الرشيدة أو الطائشة يمكن أن تصدر من الأفراد أو من الدولة ، ومن  
 ثم فإن اصطلاح رب العمل أو «التنظيم» إذا استخدم بصدد  
 الكلام عن التنمية الاقتصادية ، يجب أن يؤخذ بالمعنيين أو على

مستويين : مستوى المشروع الفردي ومستوى الدولة ككل . فالتنمية الاقتصادية قد تنجح أو تفشل إما بسبب رشاد أو طيش المنظمين وأرباب العمل الأفراد ، أو بسبب رشاد أو طيش المنظم أو المخطط الحكومي ، أي الدولة .

وقد ظل الاقتصاديون يهتمون بدور رب العمل أو دور « اتخاذ القرارات الرشيدة » في التنمية فترة طويلة ، بل لقد ظلوا يتجاهلونه ، حتى كعنصر من عناصر الإنتاج ، حتى قرب نهاية القرن التاسع عشر ، كان رب العمل قبل ذلك يعتبر هو وصاحب رأس المال شخصاً واحداً ، وكان هذا مفهوماً تماماً طالما كان حجم المشروع صغيراً بحيث يكون مالك المشروع هو صاحب رأس المال ومتخذ القرارات الأساسية بشأنه في نفس الوقت . ولم تظهر الحاجة إلى تمييز رب العمل عن الرأسمالي إلا عندما أصبح من الشائع انفصال الملكية عن الإدارة ، خاصة مع انتشار الشركات المساهمة ، أو التجاء مالك المشروع إلى الاقتراض لتمويل المشروع ، فهنا أيضاً أصبح رأس المال يأتي من مصدر مختلف عن الشخص الذي يقوم بإدارة المشروع ويتخذ القرارات الأساسية بشأنه . هنا كان لابد من الاعتراف بدور رب العمل كعنصر مستقل من عناصر الإنتاج .

أما اعتبار رب العمل واتخاذ القرارات الاقتصادية الأساسية عاملاً مهماً في التنمية فقد تأخر عن هذا كثيراً. إذ باستثناء المساهمة القيمة لجوزيف شومبيتر ( J. Schumpeter ) في ١٩١٢ ، عندما نشر كتاباً يؤكد فيه أن رب العمل هو أهم عوامل التنمية كما سبق لنا أن أشرنا ، استمر هذا العنصر لا يحظى باهتمام كبير حتى أوائل الثمانينات من القرن العشرين ، عندما بدأ الكلام بكثرة عن ضرورة «التصحيح الهيكلي» و«الخصخصة» و«التثبيت الاقتصادي» وضرورة تصحيح نظام الأسعار وضبط معدل التضخم وتقليص يد الدولة في الاقتصاد ... إلى آخر بنود تلك الموصفة التي دأب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على النصيح بها كشرط أساسي لنجاح التنمية الاقتصادية السريعة ، ولكن هذه الإجراءات كلها ليست إلا من قبيل «ترشيد القرارات الاقتصادية» وهو عنصر قد يتواءم أو لا يتواءم مع عناصر التنمية الأخرى ، كرأس المال والأرض والعمل الإنساني وحجم الطلب على منتجات الدولة . كان ظهور هذا التأكيد على دور ترشيد القرارات الاقتصادية مقررنا بالتأكيد على دور الاستثمارات الأجنبية الخاصة، فكلا الأمرين أصبحا ينظر إليهما على أنهما الشرطان الأساسيان للتنمية السريعة. فأى شيء أنسب من التأكيد على هذا

وذاك في عصر الشركات متعددة الجنسيات ؟ إنها هي التي تقوم بالاستثمارات الأجنبية الخاصة ، وهي المستفيدة من سياسات التصحيح الهيكلي والتثبيت الاقتصادي ، ومن تقليص يد الدولة في الاقتصاد ، وهي المشتري في صفقات الخصخصة ، وهي التي تدخل من الأبواب التي تتكرر الدعوة إلى فتحها تحت اسم «سياسة الباب المفتوح» أو «سياسة الانفتاح» .

هكذا نجد مرة أخرى أن نظريات التنمية الاقتصادية مهما ظن أصحابها أنها نظريات محايدة لا يدفعها إلى الوجود إلا المحاولات الدرع للكشف عن الحقيقة وتصحيح أخطاء سابقة ، إنما هي نظريات «منحازة» لا يدفعها إلى الوجود والانتشار إلا المصالح القوية، وهي لا تحل دائما محل نظريات خاطئة أو أبعد منها عن الحقيقة ، بل كثيراً ما تحل محل نظريات لها نفس الدرجة من الوجاهة النظرية والاتساق المنطقي ولكنها لم تعد تعبر عن أقوى المصالح وأشدّها بأسا .

## **الفصل الثاني عشر**

### **إعادة اكتشاف الفقر**

قرأت مرة عبارة طريفة في وصف ما يصدر عن البنك الدولي من تقارير وكتب ، قالها الاقتصادي المصري الشهير سمير أمين ، وهي أن الحسنة الوحيدة في هذه التقارير والكتب أنك تستطيع أن تخمن محتواها حتى قبل أن تقرأها .والعبارة ما كان يمكن أن تكون طريفة على الإطلاق لولا أنها تحتوي على جزء مهم من الحقيقة .فأنت بالفعل تستغرب عندما تقرأ مختلف منشورات البنك الدولي، هذا القدر الكبير من التكرار ، وهذا المعين الذي لا ينضب من التأكيد على نفس الأفكار ونفس الفلسفة ونفس التفسيرات لنجاح النول أو فشلها ، ونفس التوصيات الواجبة الاتباع لتحقيق النجاح الاقتصادي وتجنب الفشل .حتى إنه يحق للمرء أن

بتساط: كيف يتحمل هؤلاء الخبراء المرموقون ، العاملون في البنك الدولي، والمتحيزون بنكائهم ومستوى تعليمهم ، بل في بعض الأحيان باتساع ثقافتهم أيضاً ، كيف يتحملون أن يكتبوا أو يقرأوا أو يقولوا أو يسمعوا نفس الكلام يتكرر على مدى الخمسين عاماً الماضية ؟

هذا الاستغراب ربما يزول إذا أدركنا الحقيقة الآتية : وهي أن منشورات البنك الدولي وتقاريره وكتبه ليست كتب أي مؤلف آخر يكتب ليعبر عن رأيه ومعتقداته ، فبسر إذا صادف من الناس قبولا ، وقد يهمه أن يعرف آراء وحجج مخالفة ، وقد يكون على استعداد لتغيير رأيه إذا ووجه بحجج معارضة قوية . ليس هذا هو حال البنك ، بل البنك في نشره وتشكيده المستمر على مجموعة من الأفكار والتوصيات ، أقرب إلى صاحب المنشور الانتخابي أو الدعائي ، يهمة الترويج أكثر مما يهمه الوصول إلى الحقيقة . قد يستخدم أسلوب الإقناع ولكنه هو نفسه ليس على استعداد لتغيير رأيه . بل إنه في محاولة الإقناع أو الترويج هذه ، لا يتورع أحيانا عن استخدام بعض الأساليب التي قد يعتبرها كثيرون من المؤلفين أساليب غير مشروعة . فهو قد يستخدم عناوين وشعارات براقية

وغير محايدة تماماً ، وقد يستخدم الصور إلى جانب الكلام في محاولة التأثير على القارئ ، والأهم من ذلك أنه كثيراً ما يمتنع عن التصدي لقضايا أساسية تتعلق بالموضوع الذي يتكلم فيه ، كالبطالة مثلاً أو توزيع الدخل ، إذا كان الكلام عنها من شأنه أن يعطل من الأثر العام الذي يريد إحداثه . كما قد يمتنع عن نشر إحصاءات تتعارض مع الهدف الذي يرمى إليه ، رغم توافر هذه الإحصاءات وأهميتها .

لا عجب ، إذا كان الأمر كذلك ، أن منشورات البنك وكتبه نادراً ما تحتوى على اسم المؤلف ، إذ من هو المؤلف ؟ إنه قد يكون مجموعة من الأشخاص ، كتب كل منهم جزءاً ثم ضُمت الأجزاء في تقرير واحد بعد أن أُجرى عليها ما لزم من تفسيرات وحذف وإضافة . ولا أظن أن مؤلفاً يحب أن يظهر اسمه على عمل جرى عليه كل هذا التغيير دون استشارته . كما أن البنك لا يحب بدوره أن يذكر اسم المؤلف على نحو يحمل هذا المؤلف المسؤولية عما كتب ، إذ أن هذا يحرم البنك من حرية التعبير والحذف والإضافة . لا بأس من ذكر اسم المؤلف أو أسماء المؤلفين مقترنة بتوجيه الشكر

إليهم ، ولكن دون أن يتضح قط ما هو الجزء الذي كتبه هذا المؤلف  
أو ناك ، وما هي إضافات البنك والمحروون المجهولون.  
كانت نتيجة هذا أن أصبحت تقارير البنك الدولي وكتبه ، على  
الرغم من ثباتها على فلسفة واحدة لا تتغير ، لا شخصية لها ولا  
لون ولا طعم ولا رائحة . إنها كالمرآة ذات الملامح المتسقة اتساقاً  
تاماً ، وكأن أحجام الأنف والقم والأذنين والعينين قد تم اختيارها  
بالرجوع إلى مقاييس معروفة ومتفق عليها في تعريف الملامح  
الجميلة ، كما أنها رائحة الثياب وكاملة الهندام ، ومع ذلك فهي ثقيلة  
الظل بدرجة منقطعة النظير ، بل ولا تحمل ملامحها وتقاطيع وجهها  
أى جاذبية تثير لديك أى رغبة فى إطالة المكوث معها . إنها مؤذية  
قطعاً ولا تستخدم قط أى تعبير بذى ، كما أنها لا تبالي فى التعبير  
عن مشاعرها ، ولكنها تخلق لديك انطباعاً بأنها قد لا تكون لديها  
أى مشاعر على الإطلاق.

\*\*\*

كل هذا يجعل عبارة سمير أمين ، التى اقتطفتها فى بداية  
الفصل قريبة جداً من الصحة ومع ذلك فبأنى أريد أن أورد عليها

التحفظين الآتين، التحفظ الأول :يتعلق بأن هذه «الميزة» أشار إليها سمير أمين ليست هي الميزة الوحيدة في مطبوعات البنك ، فهناك ميزة أخرى ، حقيقة هذه المرة ،فأنا مثلاً ، وأعتقد أن هذا ينطبق أيضاً على كثيرين غيري ، لا أقرأ مطبوعات البنك من أجل اكتساب أفكار ، أو من أجل اكتشاف موقف البنك ، أو لمعرفة التفسير الحقيقي للنجاح الاقتصادي الذي حققته دولة ما أو لفشل دولة أخرى ، ولا للاطلاع على ما يعتقد البنك أنه سياسات واجبة الإتباع . فكل هذا معروف بالفعل ومشهور ، وإنما أقرأ هذه المطبوعات في الأساس للحصول على بيانات إحصائية ، فهذه في نظري هي الخدمة العظمى التي قدمها البنك الدولي لقضية التنمية خلال الخمسين عاماً الماضية .إنني أعرف جيداً ، كما يعرف كثيرون ، أن معظم الأرقام التي ينشرها البنك مستمدة من الدول التي تتعلق بها هذه الأرقام ، ومن ثم فإنها تعاني من مختلف النقص المعروفة في الإحصاءات القومية .ولكن هذا الجمع والاستقصاء والشمول والتبويب ، والتحقق من إمكانية المقارنة بين بيانات دولة وأخرى ، واستكمال الثغرات ، بل وحث الدول على جمع

وتنشر بيانات لم تكن متوافرة من قبل ، فضلاً عن تحليل هذه الإحصاءات واستخراج مدلولاتها المباشرة واتجاهاتها ... الخ . كل هذا يمثل في رأيي ورأي كثيرين ، أهم ما تحتويه منشورات البنك الدولي . بل أصرح القارئ بأنني ، فيما عدا هذا ، لا أنفق وقتاً طويلاً على مطبوعات البنك وكذلك مطبوعات صندوق النقد الدولي ، وأظن أن هذا هو حال كثيرين من الاقتصاديين ، فالباقي ، كما أشرت وأشار سمير أمين ، هو في أغلب الأحيان ، تكرار لأشياء سبق قولها .

أما التحفظ الثاني ، فيتعلق ببعض التغيرات التي تطرأ على شعارات البنك من حين لآخر مما قد يوحي أحياناً بأن الموقف قد طرأ عليه تغير ، أو أن البنك هجر فلسفة لامتناق أخرى ، أو أنك أنه كان على خطأ في إحدى توصياته فعاد إلى الصواب . حدث هذا مثلاً عندما نشر البنك في أوائل السبعينات كتاب إعادة التوزيع مع النمو ( Redistribution with Growth ) الذي يؤكد على ضرورة الاهتمام بقضية توزيع الدخل إلى جانب التنمية ، ثم عندما تبني البنك شعار إشباع الحاجات الأساسية في منتصف السبعينات ، وعندما بدأ ينظر بعين العطف في بداية

التعميمات إلى شعار التنمية البشرية (Human Development - Comprehensive Development) ثم شعار التنمية الشاملة - development - وعندما قرر منذ أعوام قليلة بلن تشجيع القطاع الخاص ودعمه لا يعنى بالضرورة أن الدولة ليس لها مسئوليات مهمة في تنمية الاقتصاد .

ثم طلع علينا منذ شهور قليلة تقرير البنك الذي يصدره سنوياً تحت عنوان

تقرير التنمية في العالم (World Development Report) عن سنة ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ فإذا بالبنك يتكلم وكأنه قد اكتشف لأول مرة وجود فقراء في العالم ، بعد فترة طويلة ظن فيها أن المشكلة هي مجرد مشكلة تنمية . فإذا بعنوان هذا التقرير الأخير هو الهجوم على الفقر ( Attacking Poverty ) وإذا بالتقرير يعرض المشكلة التي يريد التصدي لها بقوله إنه لا يكفي مجرد العمل على زيادة متوسط الدخل للدولة ككل، على أهمية ذلك ، ولكن لابد من التصدي مباشرة لتحسين حال الفقراء . فيقول التقرير:

«إن هذا التقرير يقبل الرأي المستقر الآن بأن الفقر لا يشمل فقط انخفاض مستوى الدخل والاستهلاك ولكنه يشمل أيضاً انخفاض مستوى التعليم والصحة والتغذية وغير ذلك من عناصر التنمية البشرية . كما أن هذا التقرير ، استناداً إلى ما يقوله الفقراء عن معنى الفقر بالنسبة لهم ، يوسع تعريف الفقر بحيث يشمل الإفتقار إلى المساهمة في السلطة وإلى حرية التعبير ، كما يشمل شدة المخاطر والمخاوف التي يتعرض لها المرء في حياته . هذه الأبعاد المختلفة للحرمان برزت لنا بوضوح من دراستنا المعنونة «أصوات الفقراء» (Voices of the Poor) التي أجريت كعمل تمهيدى لهذا التقرير ، وهي دراسة علمية لآراء وأقوال أكثر من ٦٠.٠٠٠ رجل وأمرأة ممن يعانون من الفقر في ٦٠ دولة ... إن القرن العشرين قد شهد تقدماً كبيراً في التخفيف من مشكلة الفقر في العالم وتحسين مستويات المعيشة ، وفي العقود الأربعة الأخيرة ارتفع متوسط العمر المتوقع لدى الميلاد في البلاد النامية بمقدار عشرين عاماً في المتوسط .. وفي الفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٨ زاد متوسط الدخل في البلاد النامية بكثير من الضعف ، وفي السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٨ وحدها انخفض عدد الذين يعانون من الفقر المدقع

( Extreme Poverty ) بمقدار ٧٨ مليونا ، ومع ذلك فلا زال  
القرن ، في مطلع القرن الجديد . ظاهرة شائعة ومتعددة الأبعاد .  
لمن بين سكان العالم البالغ عددهم ٦ بلايين نسمة ، لا زال ٢,٨  
بليون شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم ، ولا زال ستة  
من بين مائة طفل يموتون قبل أن يبلغ عمرهم سنة واحدة ، وثمانية  
من كل مائة لا يبلغون سن الخامسة . ومن بين من يبلغون سن دخول  
المدارس يعجز ٩ من الذكور و ١٤ من الإناث عن الالتحاق بالدرسة .  
ويستمر البنك الدولي في الكلام فيقول :

« لقد تعلمنا في السنوات السابقة أن الاستراتيجيات المعروفة  
لرفع معدلات النمو والتي تشمل السياسات الاقتصادية الكلية  
وإجراءات الإصلاح التي تزيد من الاعتماد على قوى السوق الحرة  
هي عناصر ضرورية لتخفيض ظاهرة الفقر . ولكننا الآن نعرف  
أيضا مدى الحاجة إلى وضع تأكيد أكبر على الأسس المؤسسية  
institutional والاجتماعية لعملية التنمية . وضرورة التأكيد  
على مواجهة ظاهرة الضعف الذي تواجهه شرائح من السكان أمام  
مختلف الأخطار التي يخلقها الفقر ( Vulnerability ) ، وعلى

زيادة ترجية مساهمتهم في عملية التنمية بما يضمن أن يجعل النمو شاملاً أو مستوعباً للجميع *inclusive growth*.

هكذا يقدم البنك الدولي تقريره الأخير عن التنمية في العالم ، ويشير بعد هذا في فصل بعد آخر لمناقشة طبيعة وتطور مشكلة الفقر ثم أسباب الفقر وطرق علاجه ، سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على المستوى العالمى .

والجهد يبدو لأول وهلة مشكوراً ، إذ أنه يقدم بحثاً تفصيلياً مدعماً بالأرقام لقضية لا شك في أهميتها على المستوى الاجتماعى والسياسى والإنسانى . ولكنى لا أكتم عن القارئ ما شعرت به من دهشة شديدة ، وأنا أطلع هذا الجزء أو ذاك من التقرير ، وتسلط باستغراب : هل كان البنك الدولى فى حاجة حقاً لمرور خمسين عاماً على إنشائه وعلى بداية اهتمامه بمشاكل الدول الفقيرة حتى يصل إلى هذه النتائج التى برزت فيما اقتطفته حالاً من التقرير ؟ لقد كان المفروض أن يكون كل هذا واضحاً تمام الوضوح منذ خمسين عاماً على الأقل ، فإذا أعيد طرحه الآن بهذه الطريقة ، وكئن الأمر يغفل اكتشافاً للبنك وعودته إلى الحق بعد ضلال طويل ، فلا بد أن

يشير الأمر ، ليس مجرد الهشة ، بل وأيضاً الكثير من الشك في حسن نية البنك وصلى اهتمامه بقضية فقر الفقراء ، تمييزاً لها عن قضية توسيع دائرة العمل أمام قوى السوق الحرة . هذا الشك هو ما سنحاول الآن أن أبينه ببعض التفصيل .

\*\*\*

إذا سألت أى شخص يتمتع بفطرة سليمة عن ماهية مشكلة الفقر، فلا بد أنه سيقول لك: إنها مشكلة وجود أعداد من الناس العاجزين عن إشباع بعض الحاجات الإنسانية الأساسية ، كالغذاء والملبس والسكن المناسب ، وربما أضاف إلى ذلك المستوى اللائق من بعض الخدمات الأساسية كالتهليم والصحة ومساكن الانتقال من مكان لآخر ... الخ . لابد أن مثل هذا الشخص يعرف أيضاً بوضوح تام أن شعار التنمية لا يجب أن يعنى إلا محاولة القضاء على هذه المشكلة ، وأن أى شعار ينود حول رفع مستوى رفاهية الأمة لابد أن يقصد به فى النهاية هذا الهدف بالذات . وهو القضاء على فقر الفقراء أو التخفيف منه . إذا صلاص مثل هذا الشخص من يقول له : إن الهدف هو التنمية ، وأن التنمية معناها رفع متوسط الدخل

للنولة ككل ، فالأرجح أنه سوف يقول لنفسه: إن هذا طريق ملتو  
بعض الشيء للتعبير عن الهدف الأساسي والنهاي وهو القضاء على  
فقر الفقراء . إنه أشبه بإجابة جحا عن سؤال عن مكان أخته إذ  
أدار يده حول رأسه وأشار إلى أذنه البعيدة بينما كان في  
استطاعته بسهولة أن يلمس أخته الأقرب ، لا بأس من هذا التعريف  
الملتوى للتنمية بشرط أن نظل نذكر دائماً أن مقصدنا الأساسي  
وهي هنا الحقيقة هو القضاء على فقر الفقراء .

هذا هو فيما أظن موقف الشخص ذي الفطرة السليمة . وقد  
كان هذا ، على ما أنكر موقفنا جميعاً من قضية الفقر والفقراء منذ  
نحو خمسين عاماً ، أي قبل أن يشيع استخدام شعار التنمية  
وتعبيرات من نوع الدول المتقدمة والدول المتخلفة . لازلت أنكر  
جيداً ، على سبيل المثال ، كيف كانت الصحف والمجلات والخطب  
المصرية تشير إلى المشكلة الاقتصادية الأساسية في مصر ، خلال  
الأربعينيات ، كان تعبير «الفقر والجهل والمرض» هو أكثر  
التعبيرات شيوعاً في ذلك الوقت لتحديد مشاكل مصر الاقتصادية  
الأساسية . وقد يبدو هذا التحديد شبيهاً أو قريباً جداً من تحديد

المشكلة بشأنها مشكلة انخفاض متوسط الدخل للدولة المصرية ، ولكن الحقيقة ليست كذلك . كان الذين يتكلمون عن الفقر والجهل والمرض يقصدون أن هناك شرائح كبيرة من سكان مصر ، يتركزون أساسا في الريف المصري ، ويعانون من انخفاض دخلهم أو بالأحرى مجزهم عن إشباع بعض الحاجات الأساسية ، وكانوا يقصدون من ذلك على الأخص ماء الشرب النقي ، والسكن الصالح للأهليين ، والكمية اللازمة من البروتينات للوقاية من بعض الأمراض ، والتخلص من مرض البلهارسيا الشائع ، إلى جانب الخدمات الصحية الأساسية في القرى ومحو الأمية . كان النهوض أو التقدم الاقتصادي يعنى التقدم في هذه الميادين ، ولم يكن ليتبادر إلى الذهن بسهولة ، أن النهوض الاقتصادي معناه في الأساس رفع متوسط الدخل للدولة المصرية أو رفع معدل النمو لهذا المتوسط .

كان تقدير متوسط الدخل في ذلك الوقت ، أي في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات ، بنحو مائة دولار تقديرا جزائيا بصنا ، يعرف الجميع قلة حظه من الدقة ، كما أنه لم يكن يحظى

بالذكر بمناسبة وغير مناسبة ، كما يحدث الآن مع متوسط الدخل ومعدلات النمو . وعلى أى حال فقد كان حساب متوسط الدخل فى الدول الفقيرة ، التى سميت بعد قليل بالدول المتخلفة أن تول العالم الثالث ، أمرا غير شائع بالمرة ، ليس فقط لندرة الإحصاءات القومية ، ولكن أيضاً لأن فكرة قياس التقدم بمقياس متوسط الدخل للنولة ككل ، لم تكن شائعة بنورها .

على أنه لم يمض وقت طويل على إنشاء هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة العديدة ، فى أعقاب الحرب ، حتى تبنت هذه المؤسسات تعبير الدول المتخلفة *underdeveloped* كما تبنت تعريف التخلف بأنه انخفاض متوسط الدخل للدولة ككل وسرعان ما بدأ تدفق الجداول الإحصائية الخارجة من هذه المؤسسات ، التى ترتب الدول بعضها فوق بعض فى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وهى جداول تكاد تقوم كلها على متوسطات تتعلق بالنولة ككل ، فتقارن الدول بعضها ببعض من حيث تقدمها أو تخلفها فى هذه المتوسطات . فالى جانب متوسط الدخل ، كان هناك متوسط استهلاك الأسعار الحرارية

والبروتينات، ومتوسط العمر المتوقع لدى الميلاد ، وعدد الأطباء  
وأسرة المستشفيات لكل ألف من السكان ، كمؤشر لحالة الصحة ،  
وعدد الأشخاص الحجر الواحدة ، كمؤشر لمالة السكن ، بل وعدد  
نسخ الصحف والمجلات منسرياً لعدد السكان ، كمؤشر لدى  
انتشار معرفة القراءة والكتابة ... الخ، وهو الذي يذكّر المرء بما  
يحدث عند القبض على مجرم خطير ، فلا يكتفى بالنقاط صورة  
أمامية له تظهر ملامحه الرئيسية ، بل تلتقط له صور من كل  
الجوانب ، من الأمام ومن الخلف ومن كلا الجانبين ، حتى تتوثق  
معرفتنا به ولا يبقى أدنى شك في تحديد شخصية مرتكب الجريمة،  
والجريمة هنا هي بالطبع انخفاض متوسط الدخل .

كان لابد أن يثور التساؤل عما هو بالضبط ذلك المستوى من  
متوسط الدخل الذي تعتبر الدولة إذا قل دخلها عنه دولة متخلفة،  
وإذا زاد دخلها عنه تصبح دولة متقدمة، وكان أول اقتراح هو  
اتخاذ متوسط الدخل في الولايات المتحدة أساساً تقاس بالمقارنة  
به سائر الدول الأخرى ، فالدولة متخلفة إذا قل متوسط دخلها عن  
ربع أو عشر متوسط الدخل الأمريكي ، ومتقدمة ، أو على الأقل غير  
متخلفة ، إذا زاد متوسط دخلها على ذلك . هكذا دأبت الكتب الأولى

الصادرة عن التخلف والتتعية أن تفعل ، كلما أرادت التمييز بين هذه الدول وتلك . ثم تبين أن هذا يمكن أن يؤدي إلى بعض النتائج الغريبة . إذ قد يستيقظ سكان إحدى الدول في الصباح فيجدوا أن دولتهم لم تعد دولة متخلفة ، بينما كانت تعتبر كذلك في اليوم السابق ، إذا حدث وأصابته الولايات المتحدة كارثة اقتصادية ألقت إلى انخفاض كبير في متوسط دخلها . كذلك تبين عدم ملائمة هذه الطريقة عندما فقدت الولايات المتحدة المكانة الأولى في ترتيب متوسط الدخل واحتلتها بدلاً منها بعض الدول الأوروبية ، ولم تعد أعلى الدول في متوسط الدخل في هذه السنة هي بالضرورة أعلاها في السنة التالية .

في أواخر الستينات اقترح رقم ثابت لمتوسط الدخل ، هو ٥٠٠ دولار كبحد فاصل بين التخلف والتقدم . وطبق هذا المعيار بضع سنوات ثم اكتشف أيضاً عدم صلاحيته بسبب ما لا بد أن يطرأ على القيمة الحقيقية الدولار من تغير بين سنة وأخرى ، فضلاً عن أن مرور الزمن لا بد أن يجعل متوسط الدخل الذي كان مرضياً من قبل لا يمثل مستوى كافياً من الطموح للدول منخفضة الدخل ، فإذا

بالخمسمائة دولار تبدو منخفضة للغاية كهدف ترمى هذه النول للوصول إليه .

في مثل هذا المناخ سرعان ما انهمك اقتصاديو التنمية في حديث لا ينقطع عن حجم الفجوة ( Gap ) التي تفصل بين النول المتخلفة والمتقدمة .وما أكثر ما كتب في قياس هذه الفجوة وتصويرها ، هي بدورها ، من كل زاوية من الزوايا ، مرة في اللحظة الراهنة وهي ساكنة ، ومرة وهي متحركة عبر فترة طويلة من الزمن ، كمائة عام أو مائتين . كما راج البعض بحسب لنا عدد السنوات التي تحتاج إليها كل دولة من النول المتخلفة لسد الفجوة الفاصلة بينها وبين الولايات المتحدة ، فوجدوا أننا إذا افترضنا أن دولة ما ، كسيريلانكا مثلاً ، سوف يستمر متوسط الدخل فيها في النمو بنفس معدل نموه خلال الستينيات وافترضنا أيضاً أن الولايات المتحدة سوف تنمو كذلك بنفس معدل نموها في الستينيات ، فإن سيريلانكا تحتاج إلى أكثر من ثلاثة آلاف سنة للحاق بالولايات المتحدة ، أي لكي يصل متوسط دخلها إلى مستوى متوسط الدخل في الولايات المتحدة . أما النول التي كان معدل نموها أقل من معدل نمو الولايات المتحدة ، (مثلاً كان الحال في مصر في

الستينات) فقد كتب جوار اسمها حرفان هما ( N. S. ) أى لا حل ، إذ كيف يمكن لقولة متخلفة من غيرها أن تلحق بهذه التي تسبقها إذا كانت فضلا عن تخلفها تسير أيضاً بسرعة أقل من سرعة الدول المتقدمة عنها ؟ .

كان المطلوب منا ، لدى قراءتنا لهذه الكتابات ، أن نذرف الدموع بالطبع حزناً وحسرة على صعوبة اللحاق بالدول المتقدمة . ولكن هذه الكتابات كانت فى الرقت نفسه تحاول أن تتجنب تجنباً تاماً أن يصيبنا اليأس . الشعور بالأسف أو الحسرة لا بأس به ، إذا كان يدفعنا إلى المزيد من محاولة اللحاق ومعبور هذه الفجوة المشثومة ، أما اليأس فخطير ، إذ مؤداه أن نتوقف عن السير وراء الدول المتقدمة . نفتنى أثرها خطوة بخطوة ، وقد يؤدى إلى النتيجة الخطيرة التالية : نوهى أن نبحث لأنفسنا عن هدف آخر أقرب إلى الواقعية . بل ربما اكتشفنا ، وهذا هو الخطير فى الأمر ، أن ذلك الهدف الآخر ليس فقط أقرب إلى الواقعية بل هو أيضاً هدف أفضل وأثمن .

ذلك أن الانهماك فى محاولة سد الفجوة بين متوسطات الدول لابد أن يصرف نظرنا ، ليس فقط عن العمل المباشر لرفع مستوى

معيشة شرائح معينة من السكان ، هي الشرائح الفقيرة بالفعل ، بل لابد أن يصرف نظرنا أيضاً عن أي محاولة للتساؤل عن المعنى الحقيقي للنهضة ، وعمّا إذا كان رفع متوسط الدخل قد يتعارض مع أهداف أخرى لا تقل أهمية ، كتغيير المقررات التطعيمية مثلاً ، أو استخدام التليفزيون استخداماً أفضل ، أو ابتداع طريقة للمواصلات أقل تكلفة من حيث آثارها على البيئة والمجتمع من السيارة الخاصة ، بل وقد يتعارض حتى مع زيادة فرص العمالة المتاحة ... الخ . وبعبارة أشمل ، لابد أن يؤدي الانهماك في هدف سدّ الفجوة بين متوسطات الدخل إلى صرف أنظارنا عما يمكن أن يحدثه السير نحو هذا الهدف من ضرر لثقافتنا الخاصة ، بأوسع معاني لفظ «الثقافة» أي التخلي عن كل ما يميزنا عن غيرنا . فإذا بنا ، إذا قدر لنا بالفعل أن نسدّ الفجوة ، قد أصبحنا مثلهم ، ليس فقط في متوسط الدخل ، بل وأيضاً في كل شيء آخر: أنماط السلوك ، وطريقة التفكير ، وفلسفة الحياة ... الخ في غمار هذا الانهماك في سدّ الفجوة بين متوسطات الدخل ، تجرّأ أستاذ في الأنثروبولوجيا ، وليس في الاقتصاد ، فهدّم تعريفاً للتنمية development يختلف عن تعريف الاقتصاديين لهذا اللفظ ،

فقال إن التنمية هي «التحقيق المتزايد لقيم وثقافة المجتمع الخاصة» ولكن مثل هذه التباينات والمعارضات لم يكن من الممكن أن تنجح في الصمود في وجه «أبواب الزلط» الاقتصادية ، الذي يكتسح أمامه كل شيء ، ويقضى على أي شيء لا يمكن إدخاله في حساب «متوسط الدخل».

الخلاصة أن تشخيص مشكلة البلاد الفقيرة على أنها مشكلة انخفاض متوسط الدخل كان ينطوي على ثلاث حماقات قاتلة .

الحماقة الأولى : هي الانشغال «بمتوسط» عن الاهتمام بأمور الفئات المحرومة بالفعل . والحماقة الثانية : هي تعليق أهمية مبالغ فيها على ما يمكن حسابه بالأرقام وإهمال أشياء أخرى قد لا تقل أهمية ولكن ليس من السهل التعبير عنها رقمياً . والحماقة الثالثة : هي الانشغال بالحق بالغير ، في الصالح والطالح ، طالما كان هذا ينعكس في زيادة متوسط الدخل ، بدلا من الاهتمام بما هو أجبر وأنفع .

ومن المحزن الآن أن نترك السهولة التي تم بها منذ خمسين عاماً إقناعنا بمعيار «متوسط الدخل» كمقياس للتقدم الاقتصادي أو التأخر . كأن عثينا أن نقاوم الفكرة ونتصدى لها ، ولكننا قبلناها

دون تردد ، وابتلعناها بسرعة ولم نكتشف خطأنا إلا بعد أن بدأنا  
نشعر بآثار السم الذي أخذ يسرى في الدم .

\* \* \*

نعم قد يكون لنا بعض الأعذار . « فمتوسط الدخل » رقم  
بسيط يلخص أمورا كثيرة ، ومن ثم فإنه رغم عيوبه الخطيرة معيار  
سهل الاستخدام، وما أسهل أن يستخدم في ترتيب البلاد بعضها  
فوق بعض ، وفي قياس مدى تقدمك أو تأخرك ، ومدى ما أحرزته  
كل عام من نجاح أو فشل .

والحكومات، خاصة حكومات البلاد الفقيرة ، تحتاج إلى رقم  
مثل متوسط الدخل ترفعه كشعار ، وتصدع به رؤوس شعوبها ليل  
نهار ، فتعلن تارة أن هدفها مضاعفته ، وتارة أنها حققت ما أرادت  
تحقيقه بشأنه بل وتجاوزته ، وتباهي به سائر الأمم ، وتبرر به ما  
تتخذه من وسائل القمع ، وتلهي به الناس عن مختلف أنواع الظلم  
أو الفساد ، إذ أن كل هذا يهون في سبيل رفع معدل نمو متوسط  
الدخل . والغالبية العظمى من الناس ليس لديهم وسيلة لمعرفة صحة  
أو خطأ الطريقة التي استخدمت لحساب الأرقام ، ولا تكري إذا

كان معدل ٤ % أو ٥ % مرتفعاً أم منخفضاً ، ولكن إذا أعلنت الحكومة أنه رقم معقول فلا بد أنه معقول.

والاقتصاديون والأحصائيون يفضلون بدورهم أن يحتل متوسط الخل هذه الأهمية ، إذ أن إسباغ أهمية على أمور أخرى من التي يصعب أو يستحيل حسابها ، يقلل من قيمة ما يقومون به من حسابات ، ويفقدكم جزءاً من الواجهة التي يسبغها على المرء التعامل بالأرقام . فالأرقام تم اعتبارها منذ زمن بعيد وكأنها مرادفة للعلم ، فكلامك علمي وموضوعي ، بمقدار ما يعتمد على الأرقام ، وليس من السهل على الشخص قليل الحظ من التعليم ، أن يدرك أن جمع الإحصاءات وتحليلها كثيراً ما يكون أقل حظاً من العلم والموضوعية ، وأكثر تحيزاً ، من تعبيرات خالية تماماً من الأرقام . ولكن ربما كان أهم ما سهل الوقوع في هذا الخطأ (خطأ التركيز على انخفاض متوسط الخل كتشخيص لمشكلة النول الفقيرة) ، وجعل هذا الشئ القبيح يبدو في أعياننا جميلاً ، هو أنه قدم إلينا مرتبطاً بفكرة عن العدالة الاجتماعية تصور قضية العدل على أنها قضية توزيع . هذا التصوير لفكرة العدل ، قبلناه

أيضاً بحسن نية وبدون تملّ كاف في حقيقته ، فإذا بالفكرتين  
معاً ، فكرة أن التقدم هو زيادة متوسط الدخل ، وفكرة أن العدالة  
الاجتماعية هي حسن توزيع الدخل ، يسهل ابتلاعهما معاً ، على  
الرغم من صعوبة قبول كل منهما على حدة .

فالقول بأن مشكلة العدالة الاجتماعية هي مشكلة توزيع الدخل،  
يفترض وجود شيء واحد كامل ، ككعكة كبيرة مثلاً ، كما يحلو  
للاقتصاديين أحياناً أن يقولوا، تجرى بعد ذلك تجزئته وتوزيعه بين  
عدد من الأفراد ، والعدل هو ألا يزيد نصيب أحدهم زيادة كبيرة أو  
لا يزيد على الإطلاق على نصيب كل من الآخرين . هذا الشيء  
الواحد الكامل أو الكعكة الكبيرة هو الدخل القومي، وهو ما يجري  
توزيعه على مختلف أفراد وشرائع المجتمع . هذه الطريقة في  
تصوير الأمر من شأنها أن توحى للمرء بأن أي زيادة في حجم  
الكعكة من شأنها أن تصيب المجتمع بالخير في النهاية ، أو على  
الأقل أن أي زيادة في حجمها يمكن بسهولة أن يفيد منها المجتمع،  
لو افترضنا فقط سياسة رشيدة في «التوزيع» . إذا كان الأمر  
كذلك، فإن هدف زيادة الدخل الإجمالي وبالتالي زيادة متوسط  
الدخل أيضاً يصبح هدفاً مشروعاً وجديراً بالسعى من أجله ،

طالما أن المرء يفترض ضمناً أن سياسة رشيدة في توزيع الدخل  
أثنية لا ريب فيها.

لقد سخر الكاتب البريطاني برنارد شو سخيرة لأذعة من هذا  
الظن ، عندما سأله سائل : كيف تتحمل يا مستر شو أن يكون لك  
لحية كثيفة وطويلة بهذا الشكل ، وفي نفس الوقت تكون لديك صلعة  
جرداء ، ليس فيها شعرة واحدة ؟ فقال برنارد شو : إن المشكلة  
ليست مشكلة نمو بل هي مجرد مشكلة توزيع ! إن السبب الذي  
يجعلنا نضحك إذ نسمع هذه الإجابة هو أعماق مما قد نظن ،  
فبرنارد شو يقول في الواقع : إننا إذا اعتبرنا أن مشكلته هي  
«مشكلة توزيع» فإن حلها يكون سهلاً جداً ، إذ ليس علينا إلا أن  
نأخذ بعض الشعر من اللحية ونضعه في قمة الرأس ، ولكن الحقيقة  
بالطبع ليست كذلك . فما نبت في اللحية يصعب نقله ، وإنما لا بد أن  
يكون علاج الصلع من البداية بعمل مباشر لإنبات الشعر في قمة  
الرأس .

هذا بالضبط هو ما نعنيه عندما ننتقد تشخيص مشكلة الفقر  
بأنها مشكلة انخفاض متوسط الدخل ، وتصوير العلاج بأنه مجرد  
«إعادة توزيع» . فالحقيقة هي أن المشكلة ليست هي «انخفاض في  
المتوسط» بل هي انخفاض دخل شرائح معينة وأفراد معينين ،

والعلاج ليس في تنمية المتوسط أو المجموع ، ثم نأخذ من هذا ونعطي اذاك ، بل هي في زيادة دخل الفقراء أنفسهم مباشرة .  
ربما ساعد أيضاً على تسهيل وقوعنا في هذا الخطأ ، تلك الحجة الشهيرة التي قدمها الأستاذ آرثر لويس ( Arthur Lewis ) لتبرير التنمية ، أو لتفسير اعتبارها هدفاً جيداً بالسعي من أجله ، وذلك في فصل شهير وضعه في آخر كتابه نظرية النمو الاقتصادي ( The Theory of Economic Growth ) الذي نشر في منتصف الخمسينات كانت حجة آرثر لويس في تبرير التنمية ، لا تميز بين زيادة دخل الفقير وزيادة دخل الغني ، بل تبرر زيادة الدخل بصفة عامة ، فقال إن زيادة الدخل مرغوب فيها لأنها « توسع دائرة الاختيار » ، ويقصد بذلك أن شخصاً دخله مائة دولار في الشهر لابد أن تكون السلع والخدمات التي يستطيع الحصول عليها أو الاختيار بينها محدودة للغاية ، بالمقارنة بالسلع والخدمات المتاحة لشخص دخله ألف دولار في الشهر . كلما زاد الدخل زادت الاحتمالات والفرص ، وزاد عدد أصناف الطعام التي يمكن الاختيار بينها ، وعدد البلاد التي يمكن أن تقرر أن تقضى فيها عطلة ، وعدد أصناف السيارات التي

يمكن أن تقتنى واحدة منها ... الخ . هذا التبرير لزيادة الدخل يبدو منطقياً ومعقولاً تماماً ، ولكن لابد أن نلاحظ أيضاً أنه لا يميز بين توسيع دائرة الاختيار أمام شخص فقير وتوسيعها أمام شخص ثرى ، إنه لا يميز مثلاً بين إتاحة الفرصة أمام شخص فقير لتناول اللحم هو وأولاده مرة فى الشهر ، بدلاً من الانتظار حتى يأتى عيد من الأعياد ، وبين إتاحة الفرصة لشخص ثرى للاختيار بين قضاء عطلة فى جزر هاواى أو فى بلد قريب من بلده ، بدلاً من اضطراره إلى قضائها فى هذا البلد القريب دون غيره لأن دخله لا يسمح بالكثير من ذلك .

إن آرثر لويس لم يرتكب ، فى دفاعه هذا ، خطأ منطقياً ، وإنما أخطأ فقط فى عدم تمييزه بين المهم والأقل أهمية ، ومن ثم أتاح الفرصة للتركيز على «متوسط الدخل» للدولة ككل ، دون تمييز بين مستويات الدخل المختلفة داخل الدولة ، ومن ثم أصبحت كل زيادة فى متوسط الدخل مطلوبة وجديرة بالسعى من أجلها ، بصرف النظر عن من يحصل عليها ، وتم تأجيل بحث زيادة دخل الفقراء إلى حين بحث مسألة «التوزيع» التى قد لا يتسع وقت البحوث لبحثها .

منذ سنتين وقع اقتصادي كبير آخر في نفس الخطأ ، بل وربما  
يعتبر أضعف من العذر الذي يمكن أن نجده لأرثر لويس ، ففي سنة  
١٩٩٩ نشر البنك الدولي كتاباً للاقتصادي الهندي الشهير أمارتيا  
سن ( Amartya Sen ) الذي حصل في العام نفسه على  
جائزة نوبل في الاقتصاد . الكتاب بعنوان « التنمية كطريق لحرية  
( Development As Freedom ) . والفكرة التي يدافع  
عنها الكتاب ويلخصها عنوانه ، فكرة مزدوجة : الحرية هي الهدف  
النهائي للتنمية ، كما أنها شرط من شروط تحقيق التنمية . أما  
القول بأن الحرية شرط من شروط التنمية ، فهو تربيد لفكرة  
الشائعة بضرورة الديمقراطية للتنمية (وهي فكرة مشكوك في  
صحتها كما تدل تجارب تاريخية كثيرة من هنر وستالين إلى محمد  
علي وعبد الناصر) . ولكنه يضيف إلى ذلك ما يعتبر أنه غاب عن  
كثيرين ، من أن نظام السوق نفسه هو مظهر من مظاهر الحرية ،  
فيقول :

« إن العلاقة بين جهاز السوق وبين الحرية ، ومن ثم بين وبين  
التنمية الاقتصادية ، تشير مسائل يمكن تصنيفها إلى نوعين

متميزين على الأقل ، ويجب توضيح الاختلاف بينهما . الأول يتطرق بأن حرمان الناس من فرص عقد ما يريدون عقده من صفقات ، عن طريق فرض قيود تحكمية عليهم . يمكن أن يكون هو نفسه محسراً من مصادر فقد الحرية ... هذه الحجة التي يمكن تقديمها لصالح نظام السوق يجب التمييز بينها وبين الحجة الأخرى التي تتمتع بشيوع كبير في الوقت الحاضر ، وهي أن إطلاق حرية السوق تؤدي إلى زيادة الدخل والثروة وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للناس ... إن هذه الحجة الثانية هي التي تحظى بتكبير قدر من الاهتمام والتأكيد في الكتابات الاقتصادية المعاصرة . وهي إذا أخذت برجح عام حجة قوية بلا شك ، إذ هناك الكثير من الأدلة الواقعية التي تدل على أن الاعتماد على نظام السوق يمكن أن يؤدي نمواً اقتصادياً سريعاً وارتفاعاً في مستوى المعيشة ... إن هناك بعض الحجج المهمة لصالح التدخل في السوق ، ولكن يمكن القول بصفة عامة أن الآثار الإيجابية لنظام السوق هي الآن أكثر تمتعاً بالقبول مما كانت منذ عقود قليلة . - إن مثل هذه الفقرات هي في رأي من الأسباب القوية التي شجعت على منح الأستاذ أمارتيا سن جائزة نوبل في الاقتصاد منذ سنتين . إذ يصعب أن نتصور

أن تعطى هذه الجائزة ، فى الوقت الراهن ، لمن يضع التأكيد على عيوب نظام السوق . ولكن ليس هذا على كل حال موضوعنا الحالى .

الذى يهمنا الآن هو قول أمارتيا سن أن الحرية هى الهدف النهائى للتنمية . وهذا القول لا يزيد فى الحقيقة على أن يكون صياغة جديدة لقولة آرثر لويس القديمة من أن مبرر التنمية هو أنها توسع دائرة الاختيار . فتوسيع دائرة الاختيار لا تعنى أكثر أو أقل من زيادة الحرية . ولكن هذه الصياغة الجديدة التى يقدمها أمارتيا سن لها نفس الخطورة التى تحيط بصياغة آرثر لويس ، وهى الخطورة الناتجة عن عدم التمييز بوضوح بين زيادة حرية الفقير وزيادة حرية الغنى ، ومن ثم تصبح أى زيادة فى متوسط الدخل زيادة مرغوب فيها وربما بنفس الدرجة ، سواء حصل الغنى على هذه الزيادة أو حصل عليها الفقير ، مادامت كل زيادة فى متوسط الدخل تنطوى على « زيادة الحرية » .

كان يظهر بالطبع ، بين الحين والآخر ، من الاقتصاديين والاحصائيين من يحذّر من المبالغة فى الاهتمام بمتوسط الدخل ، ولكنهم كانوا يخسرون المعركة لصالح المعسكر الآخر المتمسك بكل عناد بهدف رفع معدل النمو فى هذا المتوسط .

فإذا اضطر أنصار هذا المعسكر أحياناً للتسليم بأهمية أمور أخرى غير رفع متوسط الدخل ، كتخفيض مستوى البطالة مثلاً أو حماية البيئة من التلوث ، أو تقليل حوادث العنف ووضع حد لزيادة الجرائم ... الخ ، لم ينجحوا ما يدافعون به عن هذه الأهداف النبيلة إلا أنها تساهم في رفع متوسط الدخل . فالبطالة مكروهة ليس بالضبط لأن الإنسان المتبطل يفقد احترامه لنفسه واحترام أهله وعشيرته بل لأنها تفقد المجتمع مصدراً من مصادر زيادة الدخل . والتلوث أيضاً منصوص ليس بالضبط لأنه يفقد الناس مصدراً أساسياً من مصادر التمتع بالحياة ، ولكن لأنه يصيب الناس بالأمراض ، والأمراض تقلل من إنتاجيتهم فيقل معدل نمو متوسط الدخل . وقل مثل ذلك عن حوادث العنف والجريمة ، إذ أن مكافحة العنف والجرائم تقطع من ادخار المجتمع جزءاً كان من الأجدر توجيهه لاستثمارات جديدة تزيد متوسط الدخل ... الخ .

\*\*\*

في أوائل التسعينات أعلن البعض أنهم قرروا التوبة وأن يستبدلوا بمتوسط الدخل مؤشراً جديداً أفضل وأجدر بالاهتمام ،

وهو مؤشر التنمية البشرية ( Human Development ).  
كان الفضل في هذا يعود إلى اقتصادي باكستاني مشهور هو  
محبوب الحق ، شغل فترة منصب وزير التخطيط في باكستان قبل  
أن يلتحق بالبنك الدولي في السبعينات ، ولابد أن كان له دور في  
بعض ما رفعه البنك من شعارات في أوائل السبعينات عن ضرورة  
الاهتمام « بالتوزيع » إلى جانب « زيادة متوسط الدخل » ، وهي  
شعارات لم تستمر طويلاً ، على أي حال ، إذ عاد البنك يؤكد مرة  
أخرى على نمو متوسط الدخل . في مطلع التسعينات أقنع محبوب  
الحق « برنامج الأمم المتحدة للإنماء ( UNDP ) » بإدخال مؤشر  
جديد سمي بمؤشر التنمية البشرية ، يقيم به أداء الدول بدلاً من  
مجرد الاعتماد على مؤشر نمو الدخل الإجمالي أو المتوسط . ويقوم  
هذا المؤشر الجديد على ثلاثة عناصر :

١ - العمر المتوقع عند الميلاد .

٢ - معدل القدرة على القراءة والكتابة عند البالغين .

٣ - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أي

متوسط الدخل) .

ومن ثم فإن ترقيب الدول في مدى نجاحها أو فشلها في تحقيق «التنمية البشرية» أي في إسعاد البشر وثلبية حاجاتهم الحقيقية ، وتحقيق الحياة اللائقة بهم ، وتوفير الطمأنينة واحترام الذات ، إلى آخر هذه المعاني الجميلة والمستهدفة أصلاً من التركيز على «الإنسان» بدلاً من «السلع»، والتي قد لا تحققها التنمية بالمعنى الشائع والمألوف ، كل هذا يتوقف في نظر التقرير على مدى النجاح والفشل في هذه الأمور الثلاثة ، ولا أخفى على القارئ شعوري بعدم الارتياح إذ وجدت هذه الأهداف العظيمة التي كنت أظن أن التنمية البشرية تستهدفها ، قد اختصرت في هذه المؤشرات الثلاثة . فالمؤشر الثالث (متوسط الدخل) ليس على أي حال إلا المؤشر المعناد للتنمية ، ومن ثم فوجوده هنا لا يمثل أي تقدم عن الكتابات والمقارنات المألوفة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والمؤشر الأول (العمر المتوقع عند الميلاد) يعكس في الحقيقة طول الحياة أكثر مما يعكس نوعية الحياة . فارتفاع هذا المؤشر مثلاً من ٦٠ عاماً إلى ٧٠ عاماً ، لا يعني بالضرورة أن حياة الإنسان قد أصبحت أفضل بل يعني فقط أنها أصبحت أطول مما كانت ، وهناك على أي حال من الحيرانات ما يعيش أطول من

الأدعيين دون أن تكون لديها هيئات مهتمة بتطوير معنى التنمية . وقد يؤيد هذا أن العمر المتوقع عند الميلاد في مصر زاد في الأربعين عاماً الماضية ( ١٩٦٠ - ٢٠٠٠ ) بنحو ١٧ عاماً من ٤٨,٨ إلى ٦٦,٣ عاماً ، ولكن مؤشرات كثيرة أخرى تدل على تدور نوعية الحياة في مصر ، سواء فيما يتعلق بمستوى السكن أو المواصلات أو نوعية التعليم أو درجة تلوث الهواء أو المياه .. الخ. صحيح أن زيادة العمر المتوقع عند الميلاد ،نعكس إلى حد ما أوضاع الصحة وحالة التغذية ، ولكن الأمر هنا يحتاج إلى واقفة ، فقد لا يكون من الواجب أن نقبل هذا القول دون تحفظ . فتحسن الأوضاع الصحية له أشكال وصور متعددة ليس كلها على نفس المستوى من حيث احترام أدمية الإنسان وتخفيف آلامه . فتحقيق تخفيض كبير مثلاً في معدلات وفيات الأملال الرضع قد يؤدي إلى زيادة كبيرة ، وعبر فترة قصيرة من الزمن ، في العمر المتوقع عند الميلاد ، دون أن يقترن هذا بالضرورة بتحسن يذكر في مدى توافر البواء أو أسرة المستشفيات ، أو فيما يتلقاه المريض من عناية من الأطباء ومستوى التمريض ، أو مدى ما يشعر به المرء من اطمئنان على إمكانية حصوله على الرعاية الطبية إذا احتاج إليها . ومن

الممكن القول أن هذه الأمور الأخيرة كلها أكثر صلة باحترام أدمية الإنسان وتحسين نوعية الحياة من تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع مثلاً أو من مكافحة الأوبئة بالقطعيم الشامل ، إلى غير ذلك من وسائل إطالة الحياة دون تحسين في نوعها .

ويمكن أن نقول شيئاً معائلاً عن مستوى التغذية . فالحرمان من الغذاء له بدوره أشكال وألوان ، بعضها فقط هو الذي يهدد الحياة ، ومن ثم ينعكس في انخفاض العمر المتوقع عند الميلاد ، مثل سوء تغذية الأمهات وهن في سن الإرضاع ، ولكن أكثر أنواع الحرمان من الغذاء لا يصل إلى هذا الحد ، بل يقتصر أثره على أن يصيب المرء بالبؤس طول عمره . فقد يتألم الناس جوعى كل يوم ، ومع ذلك يعيشون إلى سن السبعين أو الثمانين . وقد يصلح للتعبير عن هذه الحالة ، منظر كثير من رجال الشرطة في مصر ، المنتشرين في شوارعنا أو الواقفين لحراسة السفارات والمؤسسات المختلفة ، حيث تظهر عليهم مظاهر الحرمان والجوع دون أن يصل هذا الحرمان بالضرورة إلى درجة تخفيض العمر المتوقع ، ومن ثم فلا يعبر عن حالتهم للأسف ، هذا المؤشر من مؤشرات « التنمية البشرية » .

بقى المؤشر الخاص بمعدل القدرة على القراءة والكتابة لدى البالغين ، وهو طبعاً مقياس مهم لتقدم الإنسان وإن كان من الممكن أن يتساءل المرء مما إذا كان هذا المؤشر يتعلق بالإنتاجية أكثر مما يتعلق بمختلف الاعتبارات الإنسانية المستهدفة أصلاً من جعل الإنسان ، وليس السلع ، محور الاهتمام ، كالمسعادة واحترام النفس والعلاقات الاجتماعية السوية والشعور بالطمأنينة ... الخ .

على أية حال ، فإنه يبدو لي ، على ضوء هذه الملاحظات ، أن هذه المؤشرات الثلاثة التي يتبناها مفهوم «التنمية البشرية» لا تكفي على الإطلاق للإحاطة بمختلف الأبعاد الإنسانية لمفهوم التقدم البشري ، وأنها ، إن أردنا الصديق ، تكاد تجعل التنمية البشرية مرادفاً للتنمية بالمعنى التقليدي ، أي زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات ، أو متوسط الدخل أو الناتج .

لا عجب إذن أنه رغم ظهور هذا المؤشر الجديد ، التنمية البشرية، استمرت تقارير البنك الدولي وكتبه في التأكيد على الأهمية القصوى لرفع معدل نمو الدخل الإجمالي والمتوسط ، وفي إعطائه الأولوية على ما عداه ، بل والتأكيد على أن الوسيلة الأساسية للنهوض بحال الفقراء في كل بلد هي تنمية متوسط

الدخل في الدولة ككل . وهكذا يستمر البنك في الترويج لهذه السياسة الملتوية والتي تعنى بصريح العبارة : « أن الفقراء لن يتصلح حالهم إلا بعد أن يزيد ثراء الأثرياء أولاً » .

\* \* \*

إزاء هذا التاريخ الطويل ، لا بد أن تعثرى المرء ريبة شديدة إذ يرى البنك الدولي يرفع من جديد شعارات مثل « التنمية الشاملة » أو ضرورة « مكافحة الفقر » بمعنى ضرورة الاهتمام بالفقراء بالذات . بل والأرجح أن من يقرأ هذا التقرير الحديث للبنك الدولي الصادر في هذا العام ( ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ ) ويحمل عنوان « الهجوم على الفقر » سوف يبتسم إشفاقاً من أن ينخدع أحد بهذه المحاولة الجديدة من جانب البنك لذر الرماد في العين . نعم ، من الخطر أن يُترك الفقراء يتزايدون إذ أن هذا لا بد في النهاية أن يهدد الاستقرار وقد يؤدي إلى كلثة سياسية بضار منها الجميع : الفقراء والأثرياء ، ولكن الاهتمام بالفقراء بسبب تحقيق الاستقرار السياسي شيء والاهتمام بالفقراء بسبب كراهية الفقر شيء آخر تماماً . وقد قدّم البنك الدولي في تاريخه الطويل الدليل بعد الدليل ، على أنه عندما يهتم بالفقراء إنما يهتم بهم للسبب الأول لا الثاني .

ومن ثم فهو لا يؤكد على هذه الشعارات النبيلة (عدالة التوزيع ، إشباع الحاجات الأساسية، التنمية الشاملة ، والهجوم على الفقر ... الخ) إلا على فترات متباعدة ، وفقط عندما تظهر حاجة سياسية ملحة إلى ذلك . أما ما في القلب فلا زال في القلب، ولا زال غرام البنك كله هو بمعدلات نمو الدخل الإجمالي ومتوسط الدخل، التي قد ترتفع بشدة ويبقى مع هذا فقر الفقراء على ما هو عليه .

ومادام ما يكنه المرء في القلب لا بد أن يفضحه بشكل ما ما يقوله اللسان ، فإن التقرير الأخير للبنك والصادر هذا العام لا يسعه بين الحين والآخر إلا أن يعبر عن مكنون القلب ، المرة بعد الأخرى ، في عبارات من نوع العبارة الآتية :

«إن الفوارق الصارخة المتعلقة بمستويات الفقر فيما بين الدول الغنية والدول الفقيرة تشير إلى الدور المحوري الذي تلعبه التنمية الاقتصادية في تخفيض الفقر ... ففي الغالبية العظمى من الحالات نجد أن ارتفاع معدل النمو ( في متوسط الدخل ) يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك لأفقر ٢٠% من السكان ، بينما يؤدي

انخفاض معدل النمو إلى انخفاض هذا الاستهلاك ... وعلى الرغم من وجود انحرافات عن هذه العلاقة ، إذ نجد النمو في متوسط الدخل يؤدي إلى انخفاض في درجة الفقر في بعض البلاد بدرجة أكبر بكثير مما يؤدي في غيرها ، فإن العلاقات التي تكشف عنها الإحصاءات تؤكد أهمية دور النمو الاقتصادي ، أي ارتفاع متوسط الدخل ، في تحسين حال الفقراء وفي انتشار الناس مما هم فيه من فقر .

وهكذا يعود البنك الدولي ليكرر على أسماعنا ما ظل يردده طوال الخمسين عاماً الماضية من أن مواجهة مشكلة الفقر لا تكون ، كما قد يظن صاحب الفطرة السليمة ، بالعمل مباشرة على تحسين حال الفقراء ، بل هي برفع معدل نمو متوسط الدخل . وهو كلام فضلاً عن أنه ، كما رأينا ، يشخص المشكلة تشخيصاً سيئاً ، ومن ثم يصف علاجاً قد ينجح وقد لا ينجح ، فإنه يصيب القاريء بالملل الشديد لكثرة ما تردد على سمعه من قبل.

## **الفصل الثالث عشر**

### **التكييف الهيكلي**

اقترن تدشين الدعوة إلى تطبيق برامج التكييف الهيكلي، في بداية الثمانينيات، باستخدام مصطلحات جديدة في مناقشة القضايا التي تثيرها هذه البرامج، وكذلك في مناقشة ما تثيره إجراءات التثبيت الاقتصادي، وأثار كل منهما في الفقراء، والظاهر أن هذه المصطلحات الجديدة قد بدأ صكها في الأساس في تقارير صندوق النقد والبنك الدولي، ولكنها سرعان ما انتشرت منها إلى التقارير والمذكرات الحكومية وإلى وسائل الإعلام، بل وحنى إلى الدوائر الأكاديمية في الجامعات ومراكز البحوث.

ولا بد من أن يلاحظ المرء أن هذه المصطلحات بعيدة جدا عن الحياد الواجب، ومن ثم فإن استخدامها يقلل بشدة من القدرة على الوصول إلى تقييم موضوعي لهذه الإجراءات وآثارها.

نلاحظ أولاً من الممكن أن يتفق الجميع على أن قضية الآثار  
التي تحدثها برامج التكيف الهيكلي وإجراءات التثبيت الاقتصادي  
في أحوال الفقراء، هي قضية أبعد ما تكون عن الحسم، إذ مازال  
خلاف شديد يدور حولها وما زال هناك انقسام حاد في الرأي فيما  
إذا كانت تعود على الفقراء بالضرر أو النفع، سواء في المدى  
القصير أو الطويل. ولو كانت القضية قد تم حسمها لصالح هذا  
الرأي أو ذاك، لما كنا لا نزال نسمع عن مؤتمر بعد آخر، وندوة بعد  
أخرى، ونقرأ تقريراً بعد آخر من تقارير البنك الدولي أو الصندوق،  
تناقش كلها الآثار المحتملة لهذه الإجراءات في الفقراء وتعيد فتح  
الموضوع مرة بعد الأخرى. ولكن إذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت  
هذه القضية أبعد ما تكون عن الحسم، فلماذا الإصرار على إطلاق  
وصف «الإصلاح الاقتصادي» (Economic Reform) على  
هذه البرامج والإجراءات ما دام تعبير «الإصلاح» يفيد بالضرورة  
عملاً مرغوباً فيه؟

إن شيئاً مماثلاً يمكن قوله عن تعبيرات «تحرير» التجارة أو  
«تحرير» الاقتصاد أو «تحرير» الاستثمار، وهي تعبيرات تحمل كلها  
معاني طيبة ومحمودة، ما دام «تحرير» أي شيء يعني أفضل دائماً

من وضع القيود عليه. ويمكنني بالطريقة نفسها أن أصف قيامي  
بقتل شخص ما بأنه قمت بـ «تحرير» روحه من جسده.

عندما يجرى الحديث عن الفقراء، وعن توزيع الدخل، وعن  
الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة، وعن نوعية الغذاء  
أو مستوى التغذية .. الخ ، نجد أن من بين التعبيرات المستخدمة في  
التقارير الداعية إلى التثبيث والتكليف الهيكلي، تعبير «البعد  
الاجتماعي» (Social Dimension) أو حتى «القطاع  
الاجتماعي» (Social Sector) وكنتنا في حياتنا الواقعية  
اليومية نصانف أحيانا قطاعا للصناعة التحويلية، وقطاعا للزراعة،  
وقطاعا آخر يتضمن أهم مستلزمات الحياة، ويسمى «القطاع  
الاجتماعي». إن هذه الطريقة في التعبير تؤدي وظيفة معينة يجب  
ألا يستهان بها، وهي السماح للداعين إلى التكليف الهيكلي باعتبار  
الضرر الذي قد يقع على الفقراء، أو الانخفاض الذي يلحق  
بمستوى ما يحصلون عليه من خدمات الصحة أو التعليم أو من  
الغذاء، مجرد «تكلفة» من تكاليف النمو الإقتصادي مما يتعين طرحه  
من المزايا التي تعود على المجتمع من رفع معدل هذا النمو. ومن  
الممكن أيضا إبداء ملاحظات مماثلة على تعبيرات مثل «شبكات

الامان» (Safety Nets) التي قد تكون تقويها من الاتساع بحيث تقلل بشدة من درجة الامان التي تتيجها للفقراء، أو مثل القول بأن الإنفاق الحكومي يجب أن يكون أكثر تركزا (Focussed) حينما لا يكون المقصود إلا الدعوة إلى تخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية.

إن الطريقة التي تعرض بها تقارير صندوق النقد والبنك الدولي حججها للأخذ بسياسة التثبيت والتكيف الهيكلي تصوّر القضية وكأن الدول النامية ليس أمامها اختيار إلا بين أمرين، أحدهما أقل إيلاما من الآخر: إما أن تستمر في تطبيق السياسات الاقتصادية التي ثبت خطأها وضررها، وهو ما لا يمكن أن يؤدي إلا إلى كارثة، أو أن نأخذ بنصائح الصندوق والبنك فتدخل في فترة لا تخلو من مشاق ومتاعب ولكن تعقبها نهاية سعيدة. فإذا أشار أحد إلى أن المشاق التي تجلبها السياسات التي يحبذها البنك والصندوق هي أكثر وأشد مما تصوّره هاتان المؤسستان، وأنه ليس من الموثوق به أن النهاية سوف تكون هي النهاية المأمولة، كانت الإجابة هي أن البديل الوحيد لا قباغ هذه السياسات هو استمرار المتاعب الحالية وهي أكبر ضررا وأكثر مشقة من أي نتائج يمكن أن تنتج من

سياستي التثبيت والتكيف الهيكلي، فعلى سبيل المثال، نجد أن المقارنة الوحيدة التي تصادفها في تقارير هاتين المؤسستين عن دولة كمصر هي بين «حماقات» السياسة الاقتصادية في الخمسينيات والستينيات، وبين «حكمة» سياسة التكيف الهيكلي والتثبيت، وكأنه ليس ثمة بديل للإفراط في التدخل الحكومي إلا الإفراط في سياسة الحرية الاقتصادية، وليس هناك بديل لسياسة في التأميم لا تميز كثيراً بين مشروع يجدر تأميمه ومشروع يحسن تركه للقطاع الخاص، إلا سياسة في الخصخصة لا تميز أيضاً بين ما يحسن أن يمتلكه القطاع الخاص وما يجدر أن يدخل في القطاع العام، والحقيقة أن سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي التي تنصح بها هاتان المؤسستان هي في إفراطها في التعميم وافئقارها إلى التمييز الواجب بين ما يلائم صناعة وما يلائم أخرى، وبين ما يتفق مع ظروف دولة وما يتفق مع ظروف دولة أخرى، شبيهة جداً بأسوأ أمثلة التدخل الحكومي التي عرفتتها بعض الدول النامية في الخمسينيات والستينيات:

★ ★ ★

كلما أمعن المرء في قراءة التقارير الاقتصادية الصادرة عن

بعض مؤسسات الأمم المتحدة، والاستماع إلى ممثلي هذه المؤسسات وهم يتكلمون عن موضوعات مثل «نظام السوق الحرة» أو «حرية التجارة» أو «التكيف الهيكلي» أو «التحرير» أو الإصلاح الاقتصادي»... الخ قرى شعوره بأن شيئاً قريباً جداً من لهجة الخطاب الدينى هو ما يجرى إستخدامه فى هذه التقارير والمحاضرات ، مع أن الموضوعات المطروحة ذات طبيعة مختلفة جداً عن طبيعة الموضوعات الدينية .

كان المرء يتصور مثلاً ، أن قضايا مثل قضية نقل ملكية المشروعات العامة للقطاع الخاص ، أو مثل تحرير التجارة ، أو التخطيط ، أو الدرجة الملقى لتدخل الدولة ، ليس لها أية صلة بالأحكام «المطلقة» ، وأن السياسة الصحيحة أو المزيج الصحيح بين السياسات المختلفة لابد أن يختلفا من وقت لآخر ومن دولة لأخرى . فدرجة انتشار الملكية العامة التى تصلح مثلاً لدولة كسريلانكا لا يمكن أن تكون هى نفسها أصلح للرجات لدولة كالمكسيك أو مصر . وقد تكون ثمة حاجة إلى زيادة حجم الاتفاق العام على التعليم فى دولة مثل كينيا أكثر مما هى فى مصر . والأمثلة المشابهة كثيرة بالطبع . ولكن قراءة التقارير الصادرة عن تلك المؤسسات

والاستماع إلى ممثليها يجعل المرء يخرج بالانطباع بأنه كلما قلت  
درجة تدخل الحكومة كان هذا أفضل ، في أي ميدان من ميادين  
الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية ، وفي جميع النواحي كافة  
الزمنية .

إن من المنهش حقاً كيف يشيع الميل إلى تفسير أي إخفاق في  
الاداء الاقتصادي ، بصرف النظر عن طبيعة الدولة أو الفترة  
التاريخية محل البحث ، بـ «الإفراط في التدخل الحكومي» .  
فالمجرم هو نفسه دائماً في جميع قصص الإخفاق الاقتصادي ،  
وإن كان ، كما في الحال مع الشيطان ، قد يظهر لنا في صور  
وأشكال مختلفة .

في هذه التقارير ، لا تذكر إلا الحجج التي تؤيد الموقف  
المذهبي التي تصدر عنه ، ويجري تجاهل أو التقليل من شأن  
غيرها من الحجج ، والظاهر أن هذه التقارير تحتاج إلى مراجعة  
دقيقة قبل نشرها لتخليصها من أي شبهة انتهاز أو تحجيد لأي  
وجهة نظر مختلفة ، كما أنها تميل إلى استخدام لغة خاصة  
وتعبيرات من نوع معين ، أشرفنا إلى بعض أمثلة لها ، مما يحسن

بأنى امرئ، أن يتعلمها ويحيد استخدامها إذا أراد أن ينضم إلى  
الزمرة المختارة .

من الممكن مثلاً أن يشرح المرء كيف أدى تخفيض الإنفاق  
الحكوى إلى تخفيض حجم العجز فى الموازنة العامة وتخفيض  
معدل التضخم ، ولكن على المرء أن يتجنب أية إشارة إلى أثر هذا  
التخفيض فى مستوى التعميم أو الخدمات الصحية ، وكذلك بالطبع  
إلى أى إشارة إلى أثره فى معدل البطالة . فإذا اضطرت المتحدث  
باسم المؤسسة تحت ضغط بعض النقاد من المتشككين فى صحة  
العقيدة أو من غير المؤمنين بها أصلاً ، إلى الحديث عن هذه الآثار،  
فمن المفيد الإشارة إلى «الأجل الطويل» ، دون أن يقال لنا متى  
ينتهى الأجل القصير ويبدأ الأجل الطويل ، أو ما هى بالضبط  
العوامل التى تأتى به . فنحن مطالبون يوماً بأن نتطلى بالصبر وألا  
نستعجل الأمور ، وألا نتوقع أن نحصل على المكافأة على أعمالنا  
الطيبة بسرعة ، إذ على المرء ألا يفقد إيمانه بأن المكافأة لابد أن  
تلقى إليه فى النهاية ، مهما طال انتظاره .

إن من طبيعة الخطاب العلمى ألا يصدر عن المرء تقديرات  
ليست هناك وسيلة لإثبات خطئها . فإذا لم يكن ثمة وسيلة لإثبات

خطأ قضية معينة فإن هذا هو الدليل الأكيد على افتقارها لصفة العلم . ولكن ليس هناك شيء أكثر شيوعاً فيما يصدر عن هذه المؤسسات من هذا النوع من التقارير ، فإذا ظهر مثلاً أن بعض ما قامت به هذه المؤسسات من تنبؤات لم يتحقق في الواقع ، فإن من الممكن الإشارة إلى عدد كبير من العوامل التي لا بد أنها تسببت لتغيير النتيجة ، وذلك بشرط ألا تلقى المسؤولية عن أي نتيجة سيئة على عاتق سياسة التحرير الاقتصادي . إن الاخفاق في تحقيق هذه النبوءة أو تلك قد يكون راجعاً إلى تغير طارئ ومؤسف في الطقس أدى إلى عجز في المحصول ، أو قد يكون راجعاً إلى حادث سياسي غير متوقع ، أو إلى حرب أو أزمة اقتصادية عالمية ، بل قد يكون السبب هو أن الإجراءات التي يتبعها باتخاذها لم تتخذ في وقت مبكر بدرجة كافية أو بالقوة اللازمة . أو لم تقتزن بدرجة كافية من الثقة وقوة الإيمان فانسهم تطبيقها بالتردد والشك . ولكن لا أحد يعرف ما هو التوقيت الصحيح بالضبط ، ولا درجة القوة المطلوبة بالضبط في تطبيق هذه الإجراءات ، ولا الحد الأدنى المطلوب من الإيمان والثقة لكي تحدث النتائج المرجوة .

قد يبدو كل هذا غريباً بالنظر إلى المستوى العالى من الكفاءة والتعليم الذى يتميز به عادة العاملون فى هذه المؤسسات ، فهم عادة يختارون من بين أفضل الاقتصاديين أو علماء الاجتماع تدريباً ، ممن أثبتوا تفوقهم وكفاءتهم قبل أن يلتحقوا بهذه المؤسسات . وقد كان المرء يظن أن أشخاصاً على هذا المستوى من الكفاءة والنكاه لابد أن يمتريهم المال من اضطوارهم إلى ترديد الحجج نفسها بعبارات تكاد تكون واحدة فى تقرير بعد آخر أو خطبة تلو أخرى ، لا يبدو أن هناك تفسيراً آخر لهذه الظاهرة غير اعتناقهم الكامل للعقيدة التى تدبّر بها المؤسسة ، وقد يكون تحولهم إلى اعتناق هذه العقيدة ناتجاً من أسباب مختلفة ، ولكن النتيجة هى دائماً واحدة : الاستعداد للتخلي عن أية حاسة نقدية من أجل نصرة العقيدة والمؤسسة التى تحمل لواءها .

وكما يصادف المرء فى معظم الديانات ، يصادف المرء هنا أيضاً «معجزات» ، تتعم كسائر المعجزات بلوحة كبيرة من الغرابة والإبهار ، وكذلك بلئن لها جميعاً تفسيراً واحداً جاهزاً . فنجد أن دولة بعد أخرى قد طبقت الإجراءات المطلوبة للإصلاح الاقتصادى، فإذا بها فجأة تحقق معدلات «معجزة» فى النمو وتغيير البنى

الاقتصادي». فلذا تبين بعد فترة من الزمن أن بعض هذه التجارب كانت في الحقيقة أقل إحصاراً مما ظن بها في البداية ، فإن الحديث عنها يتوقف فجأة وذلك ريثما يتم نسبائها تماماً ، وتحل محلها معجزة أخرى . هكذا كان مصير المعجزة البرازيلية والمعجزة المكسيكية ، ربما جاز الآن القول بأن مصيراً صائلاً قد حل بالفعل بمعجزات دول جنوب شرقي آسيا.

وإن كان هناك بعض جوانب الحياة الاجتماعية التي يحسن تجاهلها لأنها قد تلتقي ظلاً من الشك على حقيقة المعجزة الاقتصادية ، إن قوى السوق الحرة قد تنتج حقاً آثاراً غير مرغوب فيها ، ولكن هذه الآثار إما أن يطلق عليها اسم «الآثار الخارجية» (Externalities) ، وهي ما يكون من الصعب أو المستحيل تقديره تقديراً كمياً ، أو يقال إنها ناتجة من «قصور» في عمل السوق الحرة (Market Imperfections) ، مما لا يقلل من جمال «النموذج النقي» (Pure Model) لنظام السوق الحرة . ومع كل ذلك ، فإنه لا يبدو واضحاً تماماً لماذا تعتبر أشياء مهمة مثل تلويث الهواء ، أو إفساد العلاقات الاجتماعية ، أو زيادة

النزعات الإجرامية ، أو الإغلاء من شأن أتفه الجوانب في ثقافة أمة ما إلى أعلى مستويات التقدير والاهتمام ، لماذا يعتبر كل ذلك من قبيل «الآثار الخارجية» (Externalities) ؟ (ما هي تلك الحدود التي تقع هذه الآثار خارجها ؟) .

وكما يلاحظ في أية مجموعة من الأشخاص الموالية ولاء عظيم لأى مذهب أو عقيدة، فإن العاملين في هذه المؤسسات الولية يبدون وكأن لديهم دائماً القدرة على التمييز بسرعة بين من يشاركونهم العقيدة والولاء ومن لا يشاركونهم فيها. إن مما يسهل ذلك كثرة المصطلحات والتعبيرات التي جرى صكها وزاد تداولها في تقارير هذه المؤسسات والمستخدمة للتعبير عن مبادئها، ولكن مما يسهل الأمر أيضاً أنهم لا يقبلون عادة، بطيب خاطر ، أى تحفظ أو أى شبهة للشك في صحة عقيدتهم، ومن ثم فإن من السهل أن يعرض شخص نفسه للشك في سلامة عقيدته إذا بدر منه ما يدل على اهتمام مبالغ فيه بقضية مثل قضية البطالة أو توزيع الدخل وعلى العكس يرحب بأى شخص تنحصر دائرة اهتمامه في معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى ومستوى العجز فى الموازنة العامة. إن الأمر

يذكر المرء بما اعتدنا ملاحظته على المتعصبين للفكر الماركسي، في  
 الخمسينيات والستينيات، إذ كان أي تعبير مثل التفكير  
 «الديالكتيكي» أو «قوى الانتاج وعلاقات الانتاج» أو «البناء التحتي  
 والبناء العلوي» يقوم مقام «كلمة السر» التي تكفي لتمييز الصديق  
 عن العدو، كذلك يكفي الآن أن يعلن المرء عن إيمانه بمزايا التكيف  
 الهيكلي وتحرير التجارة وتحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة لكي  
 يصبح من «الحلفاء» بينما يكفي أي تعبير عن الشك في فائدة  
 الخصخصة الشاملة لعزل الشخص عن طائفة المؤمنين المخلصين.  
 كذلك يؤدي إلى النتيجة نفسها أي تلميح بأن فرض بعض الحماية  
 لبعض المنتجات قد يكون إجراء مرغوباً فيه. إن من المدهش ما  
 وصل إليه الأمر من قلة التسامح مع الرأي الآخر، وهو مدهش بوجه  
 خاص عندما يصدر من أشخاص لا يكفون عن تهنئة أنفسهم بمدى  
 ما يتمتعون به من روح علمية، ويعشقون تدعيم حججهم بالجدول  
 الإحصائية والمعادلات الرياضية.

★ ★ ★

في ندوة نظمها صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي في  
 أبوظبي منذ بضع سنوات لبحث الأوضاع الاقتصادية المتردية في

البلاد العربية وطريقة الخروج منها ، كان ممثلو صندوق النقد الدولي يدافعون أساسا عما اصطلح بتسميته سياسة التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي أو اختصاراً «الاصلاح الاقتصادي» الذي يشمل تخفيض أسعار العملات الوطنية، وتحرير الأسعار الداخلية بحيث تتحدد طبقا لظروف العرض والطلب وعلى الأخص الأسعار الزراعية وأسعار الطاقة، وتشجيع الاستثمار الاجنبي، وإلغاء التدخل الحكومي في الأسعار والتوظيف والتقييد الإداري للاستيراد، وإلغاء الإعانات بصفة عامة، وتضييق نطاق القطاع العام وتحويل مشروعاته، أو بعضها على الأقل، إلى القطاع الخاص .

ولكن والمق يقال، كان هناك عدد لا بأس به من الاقتصاديين العرب ممن عرف عنهم أنهم ليسوا من أنصار سياسة صندوق النقد الدولي، ومن ثم كان من المحتم أن يحتدم النقاش ويشتد. ولا بأس في ذلك بالطبع، ولكن الذي لابد أن يستوعى نظر أي شخص قادم من كوكب آخر أو درس علما آخر غير الاقتصاد، من العلوم المنضبطة حقا، أن الاقتصاديين لا يزالون يتناقشون حول أمور كان لابد أن تكون قد حسمت منذ زمن طويل، لو كنا بصدد علم حقيقي،

وأن الاختلاف بين الاقتصاديين لا يزال يدور على أبسط الأمور التي لا يمكن الاتفاق على شيء ذي بال إذا لم نتفق عليها . فهل يجوز مثلا أن يختلف اقتصاديان من ألمع الاقتصاديين السودانيين ، وقد كانا من بين الحاضرين في الندوة، حول ما إذا كان تخفيض سعر الصرف في السودان قد أنتج نتائج سيئة أم طيبة؟ فبينما ذهب أحدهما إلى أن هذا التخفيض كان ريبالا على الاقتصاد السوداني، ذهب الآخر إلى أن مشكلة السودان تكمن في أن سعر الصرف لم يخفض بالدرجة اللازمة؛ وعندما ناقشنا مشاكل الاقتصاد الأردني ذهب أحد الاقتصاديين الأردنيين البارزين إلى أن سياسة التصحيح في الأردن قد نجحت نجاحا كبيرا، فرد عليه اقتصادي لبناني بارز أيضا قائلا : إن الأردن لم تطبق، في الواقع أية سياسة تصحيحية! نحن إذن لا نستطيع الاتفاق ليس فقط على تقييم نتائج ما نفعله بل ولا حتى على تحديد الشئ الذي فعلناه!.

وقد احتدم النقاش على وجه الخصوص حول سياسة سعر الصرف، فلم نستطع أن نتفق على ما إذا كان الطلب على الواردات في البلاد العربية أو في أي بلد معين منها، مرتا أم غير مرت، رصا إذا كان الطلب على الصادرات مرتا أم غير مرت . كما اختلفنا

حول ما اذا كان يكفي الحكم على فاعلية تخفيض سعر الصرف  
بعث المرونات وحدها أم أن هناك عوامل أخرى يجب أخذها في  
الحسبان ، واختلفنا عما اذا كان تخفيض سعر الصرف يضر  
بالفقراء ، كما زعمت أنا ، أم ينفعهم ، كما زعم اقتصادي  
كويتي .

أضف إلى ذلك أن البعض ذهب في البداية إلى أن تطبيق  
توصيات صندوق النقد الدولي كفيل بتحقيق التصحيح المطلوب  
لمسار الاقتصاديات العربية ، ثم قيل بعد ذلك أنها لا تكفي ، ما لم  
تتقترن بسياسات أخرى في مجالات أخرى ، إذ ما فائدة تخفيض  
سعر الصرف مثلا في ظل اتباع سياسة تضخمية ؟ الخ .

وفي مناقشاتنا لتجارب دول معينة ، لم نستطع أن نتفق على ما  
إذا كان تطبيق توصيات الصندوق ناجحا وذا فعالية أو لم يكن .  
ففيما يتعلق بالمغرب لم نستطع أن نجزم بشيء ، وفيما يتعلق  
بتركيا قال البعض أن حسن أدائها الاقتصادي في السنوات  
الآخيرة كان بسبب تطبيق توصيات الصندوق ، وقال آخرون : بل  
بسبب نشوب الحرب العراقية الإيرانية ، بل إننا لم نستطع أن نتفق

حتى على ما إذا كنت دولة المغرب قد طبقت بالفعل هذه الترتيبات  
أو لم تطبقها أصلا !

كان من الطبيعي إذن ، في ظل هذا الاختلاف الشديد ، أن  
يحاول بعض المشتركين في الندوة أن يقدم لنا بعض المعايير ، التي  
يمكن من طريقها الوصول إلى الحكم بفعالية أو عدم فعالية  
سياسة معينة . فتطوع أحد أكبر الاقتصاديين بصندوق النقد  
الدولي ، جزاه الله خيرا ، بتقديم أربع طرق قد تمكنا من  
الوصول إلى هذا الحكم :

الأولى : هي ما يمكن تسميتها بالطريقة التاريخية ، وهي أن  
نقارن بين ما حدث بعد تطبيق سياسة ما ، وبين الحالة قبل  
تطبيقها ، فإذا كان الأداء الاقتصادي أفضل بعد تطبيقها حكمنا  
بفعالية هذه السياسة .

والثانية : هي ما يمكن تسميتها بالطريقة الفائية ، وهي أن  
نقارن بين ما حدث بعد تطبيق السياسة المراد الحكم عليها ، وما  
ينبغي أو يرجى تحقيقه .

والثالثة : هي الطريقة التصورية ، وهي أن نقارن بين ما  
حدث بعد تطبيق السياسة المراد الحكم عليها ، وما كان سيحدث  
لولاها .

والرابعة : هي طريقة البدائل ، وهي أن نقارن بين ما حدث بعد تطبيق سياسة معينة وبين ما كان سيحدث لو اتبعت سياسة أخرى .

ورغم قرحيبي وسروري بهذا التحديد المنطقي لـ مختلف طرق التعامل مع المشكلة التي نحن بصدد حلها ، فقد قللت لنفسى إننا نحن الاقتصاديين علينا أن نعترف قبل كل شيء بأنه لو حدث وسمع عالم طبيعة أو كيمياء بأن الاقتصاديين مازالوا يحاولون أن يكتشفوا ما إذا كان تخفيض سعر الصرف سيزيد الصابرات أم لا ، وأنهم مازالوا يحاولون تصديق أفضل الطرق للأجابة عن هذا السؤال لأصابعته دهشة عظيمة ، إذ أن وضعنا في هذا الصدد يشبه وضع عالم الطبيعة لو كان لا يزال لا يعرف على وجه اليقين ما إذا كانت زيادة درجة الحرارة تحول الماء إلى بخار أم إلى ثلج ، ولا يزال يبحث عن المنهج الذي يتبعه للوصول إلى إجابة عن هذا السؤال . وفضلا عن ذلك فإننا لو تأملنا هذه الطرق الأربع لوجدنا أن طريقتين منها لا يمكن نسبولهما على الإطلاق ، مع أنهما الطريقتان الأكثر شيوعا بين الاقتصاديين ، ولا يزال يطبقهما الاقتصاديون عندما يحكمون بنجاح وصفة الصندوق في بلد كتركيا

مثلا ، وهما الطريقتان اللتان اسميتهما التاريخية والغائية . أقول  
إنهما طريقتان لا يمكن قبولهما لأنهما أبعد ما تكونان عن المنهج  
العلمي ، كما أرجو أن ينضج من التشبيه الآتي . لنفرض أننا  
بصدد امرأة عاقر (وهي هنا تمثل الدولة العربية الراغبة في  
تصحيح مسارها الاقتصادي) وأرادت أن تحل مشكلتها وتحقق  
رغبتها في أن يكون لها أولاد فذهبت إلى ولي من أولياء الله  
الصالحين (وهو هنا يمثل صندوق النقد الدولي) فنصحها بأن تأتي  
بجاجة سوداء وتبجحها . ولنفرض أنها بعد أن فعلت ذلك رزقت  
فعلا بولد . طبقا للطريقة التاريخية تعتبر الوصفة ناجحة تماما إذ  
فلنفقارن بين حالها قبل ذبح الجاجة بدون أولاد وحالتها بعد الذبح  
وعندها ولد . وطبقا للطريقة الغائية تعتبر الوصفة ناجحة أيضا  
وينسبة ١٠٠٪ ، إذ أن أهدافها قد تحققت بنسبة ١٠٠٪ بعد ذبح  
الجاجة !

قال أحد الاقتصاديين المعاصرين بحق :

أنه لا مفر من اتباع الطريقتين الآخرين : وهما المقارنة بما  
كان سيحدث لولا تطبيق الوصفة ، أو بما كان سيحدث لو طبق بديل  
آخر ، كما لو كانت المرأة قد ذهبت إلى ولي آخر من أولياء الله

المصالحين ، هاتان بالطبع هما الطريقتان اللتان يطبقهما باستمرار عالم الطبيعة أو الكيمياء . ولكن بعض المشتركين في الفتوة أشاروا بحق إلى أن تطبيق هاتين الطريقتين فيما نحن بمصدده يكاد يكون مستحيلا : إذ من يستطيع أن يقول ما كانت ستصبح عليه حال فرنسا لو كان نابليون قد انقصر في واترلو ؟ وهذا هو الذي دفع اقتصاديا آخر من الماضرين في الفتوة إلى ما يشبه القول بأنه ليس أمامنا إلا أن نتوكل على الله ونتصرف على النحو الذي يدفعنا إليه شعورنا واحساسنا دون أن نكون على يقين بنتيجة ما نفعل . ولكن هذا هو بالضبط ما نفعله باستمرار نحن الاقتصاديين ، فنحن نتصرف باستمرار لا على أساس من الجرم ، بل على أساس من الايديولوجية ، التي تحددها في النهاية بعض المصالح الذاتية .

وليس في هذا التصرف على أساس أيديولوجي شيء مستهجن في حد ذاته ، بالنظر إلى طبيعة المشكلة الاقتصادية ذاتها ، اللهم إلا أنه يسمح لبعض الأقوياء أن يفرضوا مصالحهم الخاصة على الباقين . فلذا عدنا إلى مثل الدجاجة المذبوحة نجد أن الذي له مصلحة أكيدة في استمرار إيمان المرأة العاقر بفعالية ذبح الدجاجة

السوداء هو في الأساس الشيخ الصالح ، فهو يرفض رفضاً باتاً أن يرد الولادة إلى ظروف خارجية لا علاقة لها بذبح الدجاجة ، أو إلى محض الصدفة ، كما يستهجن بشدة أن تستمع المرأة إلى أية وصفة أخرى ، تملأ كما يصر صندوق النقد الدولي على تفسير نجاح دولة كتركيا بتطبيق توصيات الصندوق دون أي دليل أكيد على ذلك . وصندوق النقد له مصلحة تكبده بالطبع في أن تصدق دول العالم الثالث ذلك . وقد قلت ذلك بالفعل في تعليق لي قرب نهاية الندوة ، فهمس في أذني اقتصادي سوداني قائلاً : «ليس الشيخ الصالح وحده هو المستفيد ، بل هناك أيضاً يافع الدجاجة الذي يعمل في تفاهم تام مع الشيخ» !



## كتب أخرى للمؤلف باللغة العربية

- ١ - مقدمة إلى الاشتراكية مع دراسة لتطبيقها في الجمهورية العربية المتحدة - مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة . ١٩٦٦ .
- ٢ - مبادئ التحليل الاقتصادي - مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٣ - الاقتصاد القومي : مقدمة لدراسة النظرية النقدية - مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ .
- ٤ - الماركسية : عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية الأساسية في الفلسفة والتاريخ والاقتصاد - مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٥ - المشرق العربي والغرب : بحث في دور التأثيرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٧٩ ، ١٩٨٣ .

٦ - محنة الاقتصاد والثقافة في مصر - المركز العربي للبحث

والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢

٧ - تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ خرافات شائعة عن

التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية - مطبوعات القاهرة ،

١٩٨٢ ، والهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ .

٨ - الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح - مكتبة

ميدبولي ، القاهرة ١٩٨٤ ..

٩ - حجرة العمالة المصرية - بالاشتراك مع إليزابيث تايلور

عوني ( مركز البحوث للتنمية البولية ) أوتوا ، ١٩٨٦ .

١٠ - قصة ديون الخارجية من عصر محمد علي إلى اليوم -

دار علي مختار للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧ ..

١١ - نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر -

مكتبة ميدبولي ، ١٩٨٩ .

١٢ - مصر في مفترق الطرق - دار المستقبل العربي ، القاهرة

١٩٩٠ .

١٣ - العرب وثكنة الكويت - مكتبة ميدبولي ، ١٩٩١ .

- ١٤ - السكان والتنمية :بحث في الآثار الإيجابية والسلبية لنمو السكان ، مع تطبيقها على مصر - المؤسسة الثقافية العمالية ، معهد الثقافة السكانية ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- ١٥ - الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة المصرية - المؤسسة الثقافية العمالية ، معهد الثقافة السكانية ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- ١٦ - الدولة الرخوة في مصر - دار سينما للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ١٧ - معضلة الاقتصاد المصري - دار مصر العربية للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- ١٨ - شخصيات لها تاريخ - رياض الرئيس للكتب والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٧ ، الطبعة الثانية ٢٠٠٠ .
- ١٩ - ماذا حدث لمصريين ؟ - كتاب الهلال ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٩٨ ، ومكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩ ، الطبعة الثالثة ، دار الهلال ، فبراير ٢٠٠١ .
- ٢٠ - المثقفون العرب وإسرائيل - دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

- ٢١ - العولة - سلسلة (إقسراً) - دار المعارف ، القاهرة ،  
١٩٩٩ ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٠ .
- ٢٢ - التنوير الزائف - سلسلة (إقسراً) ، دار المعارف ،  
القاهرة ، ١٩٩٩ .
- ٢٣ - العولة والتنمية العربية - مركز دراسات الوحدة العربية ،  
بيروت ، ١٩٩٩ ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠١ .
- ٢٤ - وصف مصر في نهاية القرن العشرين - دار الشروق ،  
القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- ٢٥ - عولة القهر : الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل  
وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

## باللغة الإنجليزية

1 - Food Supply and Economic Development,  
with Special Reference to Egypt, F. Cass, Lon-  
don, 1966.

2 - Urbanization and Economic Development in  
the Arab World, Arab University in Beirut, 1972.

3 - The Modernization of Poverty: A Study in  
the Political Economy of Growth in Nine Arab  
countries, 1945-1970, Brill, Leiden, 1974, 2d  
edition, 1980 .

( ترجم إلى اليابانية في ١٩٧٦ وجاز جائزة الدولة التشجيعية

في ١٩٧٦ ) .

- 4 - Project Appraisal and Income distribution in Developing Countries, (Coedited with J. MacArthur special issue of World Development, Oxford , February, 1978).
- 5 - International Migration of Egyptian Labour, (with Elizbeth Taylor Awny), International Development Research Center, Ottawa, 1985 .
- 6 - Egypt's Economic Predicament, Brill, Leiden, 1995 .
- 7 - Whatever Happened to The Egyptian? ,American University in Cairo Press, Cairo,2001 .

## كتب مترجمة

- ١ - التخطيط المركزي :تأليف جان تنبرجن ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٦ .
- ٢ - مقالات مختارة فى التنمية والتخطيط الاقتصادى (بالاشتراك) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ٣ - أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، تأليف راجنار نيركسه ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ٤ - الشمال - الجنوب :برنامج من أجل البقاء ، تقرير اللجنة المستقلة لمشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلي برانت (بالاشتراك) الصندوق الكويتى للتنمية ، الكويت ، ١٩٨١ .



# الفهرس

## مقدمة

١٥ .....	نظرة عامة	: الفصل الأول
٦٣ .....	التنمية كتراكم للذهب والفضة	: الفصل الثاني
٧٣ ....	فكر التنمية بين السابق والمسبوق	: الفصل الثالث
٨٩ .....	التنمية الرأس مالية كشرط للأشترابية	: الفصل الرابع
٩٥ .....	خمس وسبعون عاماً من أعمال التنمية	: الفصل الخامس
١٠٢ .....	ميلاد العالم الثالث	: الفصل السادس
١١٧ .....	زيادة الدخل أم إعادة توزيعه ؟	: الفصل السابع
١٢٥ .....	من الخطوات على النفس ، إلى الانفتاح على العالم	: الفصل الثامن
١٥٢ .....	دور الدولة في التنمية	: الفصل التاسع
١٦٧ .....	التكامل الاقتصادي	: الفصل العاشر
١٨٧ .....	عوامل التنمية الاقتصادية	: الفصل الحادي عشر
٢٠٥ .....	إعادة اكتشاف الفقر	: الفصل الثاني عشر
٢٤٢ .....	التكيف الهيكلي	: الفصل الثالث عشر

رقم الإيداع

٢٠٠٢ / ٣٦٧٥

977 - 07 - 0819 - 4

## الهلل في ثوبها الجديد

المجلة الثقافية الأولى في مصر والعالم  
العربي

فبراير ٢٠٠٢ عدد ممتاز تقرأ في :

- د. نبيل العربي: أسرار تذاع لأول مرة  
(اليوم الأخير في كامب ديفيد).
- د. رشدي سعيد: قصة المدن الغارقة  
تحت مياه أبو قير.
- د. أحمد محمد صالح: الجنس على  
الانترنت.
- د. أحمد مرسى: الفلكلور وأغاني  
الحج.
- د. شبل بدران: كيف نقضى على  
الدروس الخصوصية؟
- مصطفى درويش: السينما بين قندهار  
والطاحونة الحمراء.
- مستقبل الثقافة العربية: جزء خاص

رئيس التحرير  
مصطفى نبيل

رئيس مجلس الإدارة  
مكرم محمد أحمد

روايات الملal  
تقدم

---

# صمت الرمل

تأليف

محمد عبد السلام العمري

تصدر ١٥ فبراير ٢٠١٢

رئيس التحرير

مصطفى نبيل

رئيس مجلس الإدارة

مكرم محمد أحمد

كتاب الهلال  
يقدم

---

# الأنترنت

بقلم  
د. أحمد محمد صالح

يصدر ٥ مارس ٢٠٠٢

رئيس التحرير  
مصطفى نبيل

رئيس مجلس الإدارة  
مكرم محمد أحمد

## الإشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي ( ١٢ عددا ) ٦٠  
جنيها داخل ج . م . ع تسدد مقدما نقدا  
أو بحوالة بريدية غير حكومية - البلاد  
العربية ٣٠ دولارا - أمريكا وأوربا وآسيا  
وأفريقيا ٤٠ دولارا - باقي دول العالم  
٥٠ دولارا .  
القيمة تسدد مقدما بشيك مصرفي لأمر  
مؤسسة دار الهلال ويرجى عدم إرسال  
عملات نقدية بالبريد .

## ● وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت : السيد / عبدالخالق بسيوني زخلول . الصفاة - من . ب . رقم ٧١٨٣٣  
للحصول على نسخ من مجلات الهلال اتصل بـ هيلال : Hilal, V.N 92703

